جامعة وهران 2
محمد بن أحمد
Université d'Oran 2
Mohamed Ben Ahmed

جامـــــــعة وهـــران 2

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

مذكـــــرة

للحصول على شهـــادة ماجستير

في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي

تحليل جـــاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائـــــر بتطبيق مقـــــاربة OLI

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد(ة):بـــامحمد نفـــيسة

أمام لجنـــــة المناقشـــــة

فقيه عبد الحميد	أستاد محاضر –أ–	جامعة وهـــران 2	رئيـــسا
زايري بلقـاسم	أستـاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	مقـــررا
كيحل امحمد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهـــران 2	منـــاقشا
تراري مـجاوي حسين	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهـــران 2	منـــاقشا

السـنة: 2016/2015

« Intitulé »

Résumé :

……

……

……

……

……

……

……

……

……

……

Mots clés : *…… …… …… …… …… ……*

« Title »

Abstract :

……

……

……

……

……

……

……

……

……

……

Key words : *…… …… …… …… …… ……*

" العنوان "

الملخص:

……

……

……

……

……

……

……

كلمات مفتاحية : ……

الشكر و التقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا

بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

الحمد لله الذي أعاننا و وفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع

نتوجه بشكر خالص إلى الأستاذ المشرف **زايري بلقاسم** الذي لم يبخل علينا بالتوجيه و النصح

و إلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر و التقدير إلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

بامحمد نفيسة

الإهـــــداء

إلى والذي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى جميع الأخوة الأعزاء

إلى جميع الأهل و الأقارب

إلى كل الأحباب و الأصدقاء

أهدي هذا العمل المتواضع

الـفـهـرس

العـنوان	الصفحة
الـمقدمة الـعامـة	
الفصل الأول: المفاهيم النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر	
مقـدمة	01
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر	02
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	02
أولا : تعريف بعض المؤسسات و الهيئات الدولية	02
ثانيا : تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين	03
ثالثا: حوصلة حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	04
المطلب الثاني : مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر	05
أولا: رأس المال حقوق الملكية	05
ثانيا: العوائد المعاد استثمارها	05
ثالثا: رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين بين الشركات	05
المطلب الثالث: الاعتبارات الواجب دراستها تجاه جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	06
أولا: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة	07
ثانيا : نوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طبيعة العلاقة بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة	08
ثالثا : المنافع و التكاليف الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر	10
المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الأول: تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار الغرض	12

الـفـهـرس

أولا : الاستثمار الباحث عن الموارد	12
ثانيا: الاستثمار الباحث الأسواق	12
ثالثا: الاستثمار الباحث عن الكفاءة و الاستراتجية	13
المطلب الثاني: تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار الملكية	14
أولا : الاستثمار المشترك	14
ثانيا: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي	17
ثالثا : الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل الشركات متعددة الجنسيات	18
المطلب الثالث: أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر	23
أولا : عمليات التملك و الاندماج وعمليات التجميع	23
ثانيا: الاستثمارات الأفقية و العمودية	24
ثالثا : المناطق الحرة	26
المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر: دوافعه، محدداته، اتجاهاته	28
المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	29
أولا : دوافع المستثمر الأجنبي	29
ثانيا : دوافع جذب الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف الدول المضيفة	31
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	35
أولا : المحددات السياسية	35
ثانيا : المحددات الاقتصادية	38
ثالثا: المحددات القانونية	48

المطلب الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر	50
أولا : *الاستثمار في الدول المتقدمة*	52
ثانيا : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية	54
الخاتـمة	**57**
الفصل الثـــاني : التحليل النظري لمقاربة OLI	
مقـــدمة	58
المبحث الأول: لإطار النظري لمقاربة *OLI*	59
المطلب الأول:مضمون مقاربة *OLI*	59
أولا: مفهوم المقاربة	59
ثانيا: مقاربة OLI و أساليب الإنتاج الدولي	60
ثالثا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق مقاربة OLI	63
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي وفق مقاربة *OLI*	64
أولا:مزايا الملكية	68
ثانيا: مزايا الموقع	71
ثالثا:الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (مزايا التدويل)	74
المطلب الثالث: جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر استنادا مقاربة *OLI*	78
أولا: المرحلة الأولى	79
ثانيا: المرحلة الثانية	80
ثالثا: المرحلة الثالثة	80

رابعا: المرحلة الرابعة	81
المبحث الثاني: موقع مقاربة *OLI* من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	81
المطلب الأول: نظريات المنشآت الصناعية	81
أولا: نظرية عدم كمال الأسواق	82
ثانيا: نظرية دورة حياة المنتوج	87
ثالثا: نظرية رأس المال	89
المطلب الثاني: النظريات المرتبطة بالمحددات و العوامل الموقعية	90
أولا: نظريات التوطن	91
ثانيا: نظرية الموقع	93
ثالثا: نظرية الموقع المعدلة	94
المطلب الثالث: نظريات التدويل	97
أولا: نظرية تدويل الإنتاج	97
ثانيا: نظرية الحماية	98
ثالثا: نظرية المنظمة	99
المبحث الثالث: مقاربة *OLI* و المستجدات الاقتصادية الدولية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة	101
المطلب الاول: مقاربة *OLI* و العولمة الاقتصادية	101
أولا: تعريف العولمة الاقتصادية	102
ثانيا: خصائص العولمة الاقتصادية	103

ثالثا: علاقة مقاربة OLI بالعولمة الاقتصادية	103
المطلب الثاني: مقاربة *OLI* و المنظمة العالمية للتجارة	104
أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر و المنظمة العالمية للتجارة	104
ثانيا: علاقة مقاربةOLI بالمنظمة العالمية للتجارة	106
المطلب الثالث:علاقة التكتلات الإقليمية بمقاربة *OLI*	107
أولا: أهمية التكتلات الاقتصادية الاقليمية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر	107
ثانيا: آليات تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي في الاستثمار الأجنبي المباشر	108
ثالثا: التكتلات الاقتصادية و مقاربة OLI	110
الخاتمة	111
الفصل الثالث : تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق مقاربة OLI	
مقدمة	112
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	113
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار	113
أولا: قانون الاستثمار لسنة 1993	113
ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 2001	115
ثالثا: قانون الاستثمار لسنة 2006	116
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر	116
أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	117
ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار و الشباك الوحيد المركزي	118

ثالثا: الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار وصندوق دعم الاستثمار	119
المطلب الثالث:تسهيلات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر	120
أولا: ضمانات الاستثمار في الجزائر	120
ثانيا: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	121
المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر	124
المطلب الأول: تطور تدفقات و مخزون الاستثمار الأجنبي في الجزائر	124
أولا: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2013/2000	125
ثانيا: مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	128
المطلب الثاني:التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	129
أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة	129
ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة	134
المطلب الثاني: أهمية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر	135
أولا: مساهمة الاستثمار في التكوين الرأسمالي الإجمالي	135
ثانيا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي	136
ثالثا: مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق فرص للعمل	138
المبحث الأول: تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق مقاربة *OLI*	139
المطلب الأول: جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر نسبة لمزايا الملكية (O)	140
أولا: فرص الاستثمار في مجال الطاقة	141
ثانيا: فرص الاستثمار في المجال الفلاحي	142

الـفـهـرس

ثالثا: فرص الاستثمار في المجال الخدماتي	145
المطلب الثاني: جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر نسبة لمزايا الموقع (L)	150
أولا: نوعية الهياكل القاعدية	151
ثانيا: حوافز الاستثمار	153
ثالثا :الحوافز الجمركية	176
المطلب الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر نسبة *لمزايا التدويل I*	180
أولا: الحوافز المرتبطة بحماية حقوق الملكية الفكرية	180
ثانيا: حوافز أخرى	183
الخاتـمة	187
الخـاتـمة الـعـامـة	188
الـمراجـع	192

فـهـرس الجـدوال

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01 - 01	المنافع و التكاليف الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر	11
02 - 01	تطور نشاط الشريكات المتعددة الجنسيات خلال الفترة 2012/1990.	20
03 - 01	توزيع المناطق الحرة قاربا	27
04 - 01	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2013/2000	44
05 - 01	الفرق بين معدلات التضخم في الدول المتقدمة و الدول النامية	46
06 - 01	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم حسب المنطقةللفترة 2013/2008.	51
01 - 02	أشكال الدخول إلى الأسواق الأجنبيةحسب طبيعة الإمكانيات المتوفرة.	65
02 - 02	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق مقاربة OLI	76
03 - 02	العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نظرية الموقع المعدلة	95
04 - 02	آليات التكامل الاقتصادي الاقليمي في الاستثمار الاجنبي المباشر.	109
01 - 03	أهم الأقليم المستثمرة في الجزائر و عدد المشاريع و قيمتها خلال الفترة 2012/2002.	130
02 - 03	أهم الشريكات المستمرة في الجزائر للفترة 2013/2003.	133
03 - 03	توزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2012/2002.	134
04 - 03	تطور نسبة التكوين الراسمالي الإجمالي و نسبة الإستثمار من التكوين الجزائر خلال الفترة 2012/2000.	136

05 - 03	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2012/2001.	137
06 - 03	يوضح مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق فرص للعمل خلال الفترة 2012/2002.	138
07 - 03	معدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2013/2004.	155
08 - 03	تطور نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014/2000.	157
09 - 03	تطور أسعار التضخم في الجزائر في الفترة 2013/2000.	159
10 - 03	تطور الإنفتاح التجاري للجزائر خلال الفترة 2012/2000.	160
11 - 03	تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2011/2000.	162
12 - 03	قيمة المؤشر المركب لمكونات السياسات الإقتصادية لمناخ الإستثمار في الجزائر و مقارنته بالمغرب و تونس خلال الفترة 2010/2000.	164
13 - 03	توزيع اليد العاملة على القطاعات الإقتصاد الوطني خلال الفترة 2013./2012	167
14 - 03	المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال و ترتيب الجزائر العالمي منها خلال الفترة 2014/2013	171
15 - 03	مقايس مؤشر التنافسية و ترتيب الجزائر العالمي منها خلال الفترات 2013/2012 و 2014/2013	173
16 - 03	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2010./2002	175
17 - 03	درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية	175
18 - 03	تطورات سعر صرف الدينار مقابل الدولار و تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2012/2000	184

03 - 19	تطور الإئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 2013/2000	186

فـهرس الأشـكال

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01 - 01	تطور معدل النمو في العالم خلال الفترة 2013/2000	42
01 - 02	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد خلال الفترة 2013/2000	43
01 – 03	توزيع الاستثمار الأجنبي بين الدول المتقدمة لسنة 2013	53
01 - 04	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية 2013	56
02 - 01	دورة حياة المنتوج	88
03 - 01	عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	122
02 - 03	تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة 2013/2000	127
03 - 03	تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 201/2000	129
04 - 03	التوزيع النسبي للاستثمارات المباشرة حسب الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2010/2001	132
05 - 03	مقارنة بين نسبة الشغل و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 /2013	167

عرف الاقتصاد العالمي مند ظهور المنظمة العالمية للتجارة توسع لظاهرة تدويل العمليات الإنتاجية بفعل العولمة و حركات التحرر الاقتصادي، التي تعتمد على آلية السوق و حركة رؤوس الأموال و الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر، و ضمن هذا التوجه الجديد للاقتصاد العالمي أصبح الاستثمار الأجنبي يحتل مكانة بارزة باعتباره أحد أهم مصادر التمويل، و يعتبر عنصر هام يدخل ضمن مخططات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية لكافة الدول خاصة النامية، بالإضافة إلى ما يوفره من نقل للتكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تكوين رأس المال، هذا فضلا عن رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و تكوين الخبرات و تسريع النمو الاقتصادي.

و من هذا المنطلق فقد اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها قصد الاستفادة من المزايا التي تتيحها، غير أن دارسة الاستثمار الأجنبي المباشر و العوامل التي تحدد اتجاهه و تحركاته يتطلب التركيز على ميزات التمركز بالدول المضيفة، و في هذا السياق قد أشارت نظريات المنشآت الصناعية المفسرة للاستثمار الأجنبي أن المتغيرات الهيكلية المتعلقة بطبيعة السوق (التكنولوجيا ، الوفرة المالية، المنافسة.... إلخ) هي التي تحدد قرار الاستثمار في الخارج من عدمه، بينما أشارت نظريات الموقع و نظريات التدويل إلى أن أسباب الاستثمار و الإنتاج في الخارج يعود إلى مدى توفر البلد على الموقع الاستراتجي الجيد و الثروات الطبيعية، و إلى الاستقرار في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية التي يهتم بها المستثمرون، إلى جانب الاهتمام بالشق التنظيمي المتعلق بحماية و تشجيع الاستثمار أما النظرية الانتقائية أو ما يعرف بالنظرية التوفيقية أو مقاربة ***OLI*** المقدمة من طرف ***J.Dunning*** أكدت على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق بعد توفر ثلاثة محددات بشكل متزامن و هي:

- توفر مزايا الملكية الخاصة القادرة على المنافسة بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات ***(Ownership specificity)***
- توفر مزايا الموقع بالنسبة للدولة المضيفة (***advantages Location***)، كأن يكون لها سوق واسع ثروات طبيعية متنوعة، استقرار في المؤشرات الاقتصادية.

- توفر مزايا التدويل أو القدرة على الإنتاج داخل الشركة (***Internalization advantages***)،و تهتم هذه المزايا بانخفاض تكاليف المعاملات و مراقبة الأنشطة الاستثمارية و الحد من المخاطر.

وإدراكا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاديات المضيفة، تبذل الدول خاصة النامية جهودا كبيرة لتهيئة مناخها الاستثماري بما يتوافق مع هذه المحددات، من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنح المزيد من المزايا و الحوافز، على النحو الذي يستقطب الشركات المتعددة الجنسية، ذلك لأن رأس المال الأجنبي لا يتوطن إلا في البيئات الأكثر استقرارا وملائمة.

وتعتبر الجزائر واحدة من بين هذه الدول التي سعت منذ التسعينات إلى تطوير مناخها الاستثماري، و ذلك من خلال القيام بعدة اصلاحات هيكلية و وضع آليات اقتصادية و قانونية متنوعة تتضمن استخدم نظام الحوافز و الضمانات و الامتيازات المالية بهدف الرفع من إمكانات الدولة في الحصول على أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى توقيع جملة من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية و المتعددة الأطراف مع الدول المتقدمة في جميع المجالات، و السعي الجاد إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ومن أبرز الاصلاحات التي باشرتها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار، حيث تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 1993 الذي بين الإرادة القوية التي أبدتها الدولة من أجل ترقية الاستثمار من خلال سياسات تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح الاقتصادي، و الأمر رقم 03/01 الصادر في أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه و آليات عمله حيث قدم العديد من الحوافز التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية مستهدفا الحد الأدنى من التشوهات الهيكلية و تحقيق الاستقرار للسياسات النقدية و المالية و تحرير أوجه النشاط الاقتصادي و تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى تحديد الإطار المؤسساتي المنظم للاستثمار، هذا فضلا مساعي الدولة في الرفع من إمكانيات البلد لاكتساب التكنولوجيا و مسايرة التطورات العالمية خاصة في مجال البحوث العلمية و الابتكارات الحديثة

التي بإمكانها جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تحسين أدائها و ترتيبها في بعض المؤشرات الدولية التي تعكس مدى تطور مناخ الاستثمار و الأداء الاقتصادي للبلد .

أولا : الإشكالية

بناءا على ما سبق سنحاول من خلال الدراسة تحليل جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتطبيق مقاربة ***OLI*** و عليه يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

- هل تتوافق بيئة الاستثمار في الجزائر مع محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمقاربة ***OLI*** ؟

تبسيطا لهذه الإشكالية، نطرح أسئلة فرعية تكون أكثر تحديدا لما يراد معالجته في هذا البحث و هي:

- ما هي طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر و تفسيراته النظرية، وما هي أبرز العوامل المحددة لتدفقه؟
- ما هي شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التي حددتها مقاربة ***OLI*** ؟
- ما هو واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟
- هل المناخ الاستثماري في الجزائر قادر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للشروط التي حددتها مقاربة ***OLI*** ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

بهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة، إرتأينا طرح الفرضيات التالية:

- ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمحددات مقاربة ***OLI*** أي بمدى توفر الدولة على مزايا الملكية الخاصة و مزايا الموقع و التدويل، حيث تتعلق هذه المزايا بعناصر عديدة أهمها نظام الحوافز و الاستقرار في المحددات الاقتصادية و السياسية والتشريعية.

- نتوقع أن مناخ الاستثمار في الجزائر قادر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لمحددات مقاربة ***OLI***.

ثالثا: أهداف البحث

سنحاول من خلال البحث تحقيق الأهداف التالية:

- تأصيل الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- البحث في أهم المحددات المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- البحث في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مقاربة ***OLI***.
- تحليل بيئة الاستثمار في الجزائر و مدى ملائمتها و توافقها مع محددات جذب الاستثمار الأجنبي التي أشارت إليها مقاربة ***OLI***.

رابعا:أهمية البحث

إن جذب و تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح من المواضيع التي لا يمكن تجاهلها ضمن السياسات الاقتصادية وذلك بالنظر إلى الآثار الايجابية التي يتيحها هذا النوع من الاستثمار على اقتصاديات الدول المضيفة، بحيث يعد عاملا مهما من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية و تفعيلها، و فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي، لذلك تسعى الدول إلى تهيئة المناخ الجاذب له من خلال توفير مختلف متطلباته، و تكمن أهمية البحث في إبراز أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التركيز على المحددات التي أشارت إليها مقاربة ***OLI***، و تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و مدى توافقه مع محددات المقاربة.

خامسا: دوافع و مبررات الدراسة

إن من أهم المبررات التي دفعت بنا إلى اختيار الموضوع ما يلي:

- تزايد اهتمام العديد من الدول بتطوير محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة و الانفتاح على الاقتصاد العالمي.
- تحديد دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر وفق مقاربة ***OLI***.
- تحليل جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر بالاستناد إلى محددات مقاربة ***OLI***.

سادسا: منهجية و أدوات البحث

نظرا لطبيعة الموضوع، فقد تم استخدام المنهج الوصفي و التحليلي، و قد استعمل المنهج الوصفي لعرض المفاهيم النظرية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله و أهم دوافعه بالنسبة للمستثمر الأجنبي و البلد المضيف، و عرض أهم النظريات المفسرة له، أما المنهج التحليلي فقد استعمل لدراسة اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم،و جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر بتطبيق مقاربة ***OLI***.

و قد وقع المزج بين المنهجين السابقين في مواطن أخرى من الدراسة، كتحديد موقع مقاربة ***OLI*** ضمن النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، ووصف و تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و توزيعه القطاعي والجغرافي.

و لإنجاز هذا البحث تم الاعتماد على مجموعة مراجع متنوعة باللغة العربية و اللغات الأجنبية بالإضافة إلى الاستعانة بالمجلات و البحوث المتخصصة الوطنية و الدولية، و استخدام البيانات الإحصائية الصادرة عن المنظمات الدولية و الهيئات الوطنية.

سابعا: هيكل الدراسة

انطلاقا من إشكالية البحث وفرضياته، والأهمية والأهداف المرجوة منه، ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

- ✓ الفصل الأول خصص لعرض المفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ضمن ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر (تعريفه، مكوناته و الاعتبارات الواجب دراستها تجاه جذبه)، أما المبحث الثاني فتناول أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و بالنسبة المبحث الثالث فقد عالج دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته، اتجاهاته.
- ✓ الفصل الثاني خصص التحليل النظري لمقاربة ***OLI*** وقدم في ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الإطار النظري لمقاربة ***OLI*** من خلال التطرق إلى مضمون المقاربة و محددات الاستثمار الأجنبي بالاستناد إلى عناصرها، أما المبحث الثاني فتناول موقع مقاربة ***OLI*** من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، و بالنسبة للمبحث الثالث فقد عرض علاقة المقاربة ***OLI*** بالمستجدات الاقتصادية الدولية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ الفصل الثالث خصص لتحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر وفق مقاربة ***OLI*** ضمن ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال معالجة الإطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار و تسهيلات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر و توزيعها الجغرافي و القطاعي خلال الفترة 2013/2000، و أهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني، في حين تطرق المبحث الثالث إلى تحليل جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للمحددات التي أشارت إليها مقاربة ***OLI***.

Nom du document : 0.المقدمة
Répertoire : C:\Users\clien\Desktop\المذكرة
Modèle :
C:\Users\clien\AppData\Roaming\Microsoft\Templates\Normal.dotm
Titre : المـــــــمقدمـــــة الـــعامـــــة
Sujet :
Auteur : clien
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 29/11/2015 19:18:00
N° de révision : 5
Dernier enregistr. le : 05/12/2015 18:15:00
Dernier enregistrement par : clien
Temps total d'édition : 29 Minutes
Dernière impression sur : 05/12/2015 18:15:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 7
Nombre de mots : 1 345
Nombre de caractères : 7 210

مقـــدمة

تتسم البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة باحتدام التنافس بين الدول المتقدمة و النامية على حد سواء على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأنها تشكل أحد أهم وسائل تنمية و تنويع الموارد المالية و نقل التكنولوجيا و المعرفة و توفير مناصب شغل و غيرها، و تعتبر من المتغيرات المؤثرة في تطور الدول و نموها ومؤشرا على انفتاح الاقتصاد و قدراته على التكيف مع التطورات العالمية خاصة في ظل سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع و الخدمات و التدفقات المالية.

و تختلف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة لأخرى و يتوقف ذلك على عوامل متعددة بعضها اقتصادي و تسويقي و البعض الأخر قانوني و سياسي، و نظرا لاهتمام الدول خاصة النامية منها بمناخ الاستثمار و تحسين محددات جذبه بدافع الاستفادة من مزاياه، تعددت أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها الاستثمارات القائمة بدافع الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في البلد المضيف، و منها الاستثمارات المصنفة على أساس معيار الملكية و الشراكة.

و للتعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة سنحاول التطرق من خلال هذا الفصل إلى العناصر التالية :

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر: دوافعه، محدداته، اتجاهاته.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الطو يلة الأجل و مظهرا من مظاهر تفتح الاقتصاديات و اندماجها في الاقتصاد العالمي، و عاملا أساسيا في ربط و تفعيل العلاقات الاقتصادية الدولية لذا فقد تزايد الاهتمام به في السنوات الأخيرة خاصة من طرف الدول النامية باعتباره شكلا من أشكال التمويل الخارجي البديل عن القروض الأجنبية و وسيلة حيوية تضمن انتقال التكنولوجيا و التقنيات الحديثة بما يساهم في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية و دعم النمو.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف المنظمات و الهيئات الدولية و الباحثين الاقتصاديين نتيجة للمزايا التي يقدمها، و من تم قد تعددت المفاهيم المرتبطة به، و الدراسة التالية تتعرض لأهم تلك المفاهيم.

أولا : تعريف بعض المؤسسات و الهيئات الدولية

1. *تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية L'OCDE*: الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النشاط الذي يهدف إلى الحصول على مصلحة دائمة من قبل كيان اقتصادي معين تجاه كيان مقيم أخر من خلال القيام بمشاريع استثمارية مباشرة، و تعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر و المؤسسة هذا من جانب و التأثير البارز على تسيير و إدارة المؤسسة من جانب أخر[1].
2. *تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية CNUCED*: الاستثمار الأجنبي هو ذلك النوع من الاستثمارات التي تعكس المصلحة الدائمة و القدرة على التأثير الإداري بين الشركة المستثمرة و شركة أخرى متواجدة في الدولة

[1] L'OCDE, Définition de L'OCDE pour les *investissement directs internationaux*, 2008, p17. (http://ec.europa.eu/eurostat/ramon/statmanuals/files/OECD-DEF-FDI-3RD-EDITION_FR.pdf). Page consulté le: 07/02/2013.

المضيفة للاستثمار، و تأخذ الملكية حصة من رأس المال شركة الاستثمار تعادل أو تفوق 10 % من الأسهم العادية أو القوة التصويتية[1].

3. *تعريف صندوق النقد الدولي FMI:* الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمارات الدولية التي تعكس المصالح الدائمة التي تتحقق بوجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر و مؤسسة الاستثمار بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة عالية من النفوذ في الإدارة و تسيير المؤسسة بعد امتلاكه ما يعادل أو يفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة[2].

ثانيا : تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين

1. يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، و يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف و الثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع[3].
2. يقصد بالاستثمار الأجنبي الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة بتملك أصول ثابتة و متغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة[4].

---

[1] The official website of the *United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD.* (www.unctad.org/templates/Page.asp?intItemID=3146&lang=1.) Page consulte le 07/02/2013.

[2] International Monetary Fund IMF, *Balance of Payments Manual*, Fifth Edition, (Washington : IMF-1993), pp 86-87.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، *الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة*، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى،2007 ص31.

[4] فريد النجار، *الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي*، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،2000، ص 24.

3. يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مجموعة الموارد النقدية أو العينية التي تأتي بها المؤسسة عن طريق مدخر أجنبي يشارك مباشرة في نشاط المؤسسة، و يكون الغرض من ذلك تحقيق أرباحا مستقرة[1].

ثالثا: حوصلة حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال التعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يركز على عنصرين هامين يتمثلان في الملكية وسلطة اتخاذ القرار في الإدارة، بحيث تتوقف قدرة المستثمر على اتخاذ القرارات الإدارية و التسيير و التملك الكلي أو الجزئي للاستثمار القائم على نسبة المشاركة المتعلقة بالمشروع الاستثماري و التي تعادل أو تفوق عن 10 %، و بناءا على ذلك يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

- نشاط إنتاجي يتخذ أشكالا متعددة (عمومية – خاصة – طبيعية أو معنوية) يديره ويشرف عليه مستثمر أجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو بصفة مشارك مع مؤسسات أخرى في بلد غير بلده الأصلي بنصيب يبرر له الحق في الإدارة.
- تدفق لرؤوس الأموال الدولية من بلد إلى أخر من خلال الأعمال التجارية أو توسع لشركة تابعة و من مميزاته نقل الموارد و اكتساب السيطرة[2].

[1] قربوع عليوش كمال، *قانون الاستثمارات في الجزائر*، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1999، ص2.

[2] Paul .R. Krugman, Maurice Obstfeld, *Economie Internationale*, Traduction de la 5eme Edition Américaine par Achille Hannequart et Fabienne Leloup, 3 Edition de Boeck Université, 2001, p 197.

المطلب الثاني : مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولا: رأس المال حقوق الملكية

يشتمل رأس المال حقوق الملكية على حصص الملكية في الفروع و كافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة بالإضافة إلى المساهمات في رأس المال مثل توفير الألات و المعدات[1].

ثانيا: العوائد المعاد استثمارها

تشمل العوائد المعاد استثمارها نصيب المستثمر المباشر (نسبة اشتراكه في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة و الزميلة كالأرباح، و نصيبه من عائدات الفروع المحولة إليه، و تعامل العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة[2].

ثالثا: رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين بين الشركات

تتضمن رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين فيما بين الشركات عمليات اقتراض و اقراض الأموال بما في ذلك سندات الدين و إئتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة، المؤسسات التابعة و الزميلة من جهة ثانية[3].

إن هذه العناصر الثلاثة المكونة للاستثمار تسير و تراقب من طرف مؤسسة الاستثمار و التي تعرف بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد بلد أخر نسبة 10 % أو أكثر من الأسهم العادية

---

[1] Maitena Duce, *Definitions of Foreign Direct Investment (FDI): a methodological note*, Banco de Espana, Final draft July 31, 2003, p 05. (https://www.bis.org/publ/cgfs22bde3.pdf). page consulté le 12/04/2014.

[2] مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، 2010، ص 04. متاح على الموقع:
http://www.mafhoum.com/syr/articles_10/kafri.pdf تاريخ الإطلاع: 2014/04/09 .

[3] Maitena Duce,op cit.

أو القوة التصويتية في حالة مؤسسة مساهمة، أو ما يعادل ذلك في حالة المؤسسة غير المساهمة، و تشتمل مؤسسات الاستثمار على ثلاثة أنواع [1]:

- *المؤسسات التابعة أو المنتسبة*: حيث يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الأسهم العادية أو القوة التصوتية، و يحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس الإدارة.
- *المؤسسات الزميلة*: و هي المؤسسة التي يمتلك فيها المستثمر غير المقيم من 10% إلى 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية.
- *الفروع*: و هي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث مقيم، و تأخذ الفروع أحد الأشكال التالية:

1. فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي.
2. شركة غير مساهمة مملوكة بين عدد من المستثمرين الأجانب.
3. أراضي أو مباني سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة للمستثمر أجنبي مقيم.
4. معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد غير الاقتصاد الذي يقيم به المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (كالسفن، الطائرات، معدات التنقيب عن النفط و الغاز الطبيعي).

المطلب الثالث: الاعتبارات الواجب دراستها تجاه جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يعتبر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم المواضيع التي تشغل العديد من الدول خاصة النامية نظرا لما تحققه من منافع، وبهدف تعظيم الاستفادة منها بما يتوافق مع البيئة الاستثمارية للدول المضيفة يجب مراعاة ما يلي:

[1] مصطفى العبد الله الكفري،مرجع سبق ذكره، ص 03.

أولا: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعدد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لاقتصاديات الدول المضيفة و نذكر منها ما يلي:

- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لإمداد الدول بما تحتاج إليه من موارد مالية لتلبية رغباتها في تنفيذ مخططاتها التنموية، و أداة فاعلة في جعل الدول المضيفة أكثر تطلعا لأهدافها الاستراتجية.
- ✓ تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تسهيل حركة رؤوس الأموال و التي يتم استثمارها في قطاعات إنتاجية في البلدان المضيفة مما يسمح بتقليص الفجوة التمويلية المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية[1].
- ✓ إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد حلا للعديد من الظواهر السلبية خاصة هجرة الأدمغة و رؤوس الأموال و البطالة، و ذلك عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل أساسا في ارتفاع أجورهم و زيادة قدراتهم الإنتاجية، و تدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة و الاستفادة منها في الرفع من الكفاءة الإنتاجية.
- ✓ تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد العديد من الفجوات الرئسية في اقتصاد الدول نذكر منها[2]:

1. فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.
2. الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الخبرات والمعارف الفنية، والتنظيمية و التسويقية.
3. الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة علي إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، ضرائب على الأرباح، تزيد من إمكاناتها على الإنفاق ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.

---

[1] بلعيد بلعوج، *الآثار المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة على للشركة متعددة جنسيات في ظل العولمة*، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد الثالث، أكتوبر 2002، ص 61.

[2] مجاهد سيد أحمد، *دور السياسة النقدية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر (2000-2010)*، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بشار 2012/2011، ص 72.

- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفرات الخارجية، وجملة من المنافع الاجتماعية لاقتصاد الدولة المضيفة، ومن أمثلة ذلك ما يلي[1]:

1. يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي، من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من إصلاح الطرق المؤدية إلى المشروع الاستثماري، وتوصيل شبكات المياه والكهرباء وتهيئة البنى التحتية.
2. يترتب على الاستثمار الأجنبي انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي، نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج.
3. يؤدي المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية، وتسويقية، واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة، والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير.

ثانيا : نوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طبيعة العلاقة بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة

إذا كان رأس المال الأجنبي حر في التحرك بين مختلف أنحاء العالم و اختيار المناطق التي يتوطن فيها لاعتبارات متعددة فيجب على الدولة المضيفة اختيار أنسب الاستثمارات انطلاقا من حقائق واقعية من أجل الحصول على أكبر المنافع و تحمل أقل التكاليف، و مراعاة وجود قطاعات حساسة لا يمكن للاستثمار الأجنبي الدخول فيها كصناعات الدفاع الوطني و قطاعات الأمن و الصناعات الاستراتجية التي تتمتع بقدر كافي من الحماية من طرف الدولة[2].

[1] نفس المرجع، ص ص 73/72.

[2] زيدان محمد، *الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر*، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، 2004 ص 129.

كما يجب أيضا على الدولة المضيفة ربط الحوافز بنوعية الاستثمارات المراد تشجيعها و عدم الافراط في منح التسهيلات لأن تقديم الحوافز بشكل غير مدروس من شأنه أن يؤدي إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الساعية إلى تحقيق الأرباح العالية فقط، وهذا بدوره يؤدي إلى استنزف الموارد الطبيعية و البيئية الشاملة[1].

أما بالنسبة لطبيعة العلاقة بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة فتتحدد في الرقابة القوية على أنشطة المستثمرين الأجانب بسبب قوتهم الاحتكارية في السوق، و في إطار هذه العلاقة يجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

1. تعارض الاهتمامات بين الشركات متعددة الجنسيات و الدول المضيفة و يظهر هذا التعارض في أحد الحالات التالية[2]:

- تسعى الدول المضيفة إلى الحصول على رأس المال الأجنبي من خلال نشاطات الشركات متعددة الجنسيات و لكن نجد أن هذه الأخيرة تقترض من البنوك المحلية لهذه الدول باعتبار أن تكلفة الحصول على الأموال في مثل هذه الدول أرخص نسبيا مقارنة بالدولة الأم، و بالتالي نجد أن هذه الشركات تستنزف أموال هذه الدول بدلا من أن تكون مصدرا للموارد الرأسمالية و عليه يبقى التحدي الأكبر للدول المضيفة هو تشغيل الشركات التي تحمل رأس مال قادم من الدول الأصل.
- تسعى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي إلى الاستفادة من التكنولوجيا المعتمدة من طرف الشركات متعددة الجنسيات بهدف الرفع من مستوى الإنتاج و تحسين الجودة، إلا أننا نجد أحيانا أن الشركات تجلب تكنولوجيا لا تناسب الدولة المضيفة لا من حيث التكلفة و لا من حيث التعقيدات الفنية.

[1] سليمان عمر عبد الهادي، *الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي و الاقتصاد الوضعي*، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 199 .

[2] عصام عمر مندور، *محددات الاستثمار الأجنبي في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية*، دار التعليم الجامعي الاسكندارية، 2010 ، ص ص 109/107.

- تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتحويل الأرباح التي تحققها من خلال نشاطاتها في الدولة المضيفة إلى الدولة الأم، و في مقابل ذلك نجد أن الدول المضيفة تطالب بإعادة استثمار هذه الأرباح محليا لكون أن التحويل يؤثر سلبا على سعر صرف عملتها.

2. تطوير قدرة الدولة المضيفة على التفاوض مع الشركات: إن استقرار الدولة يجعلها قادرة على التفاوض بالشكل الذي يحقق لها أقصى المنافع و يتم ذلك بواسطة مجموعة تفاوض مكونة من خبراء في مختلف المجالات (الاقتصاد – القانون – المحاسبة – ...) [1]، إضافة إلى سن القوانين و التشريعات في مجال الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالاحتكار و سياسة الاغراق.

ثالثا : المنافع و التكاليف الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر

يجب على الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر تقدير المنافع المترتبة على المشروع الاستثماري و مقارنتها بحجم التكاليف أو السلبيات الاجتماعية التي من الممكن أن تتعرض لها، و مدى تأثيرها على الجانب الاقتصاديو تطابقها مع البيئة الاستثمارية قبل اختيار المشروع، و يمكن تقدير المنافع و التكاليف الاجتماعية للاستثمار بالرغم من صعوبة تقديرها في الجدول التالي:

[1] زيدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 130.

الجدول رقم 01-01 : المنافع و التكاليف الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر

عنصر الدراسة	المنافع الاجتماعية	التكاليف الاجتماعية
البيئة	إقامة المشاريع الصناعية. تنشيط البنية الأساسية في المناطق النائية.	التلوث الناتج عن إقامة المشاريع الصناعية.
العمالة	تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة في الإنتاج. رفع مستوى أجور العمالة المحلية ذات الكفاءة .	الاستعانة بالخبرة الأجنبية بدل المحلية يساهم في رفع معدلات البطالة .
الرفاهية	إنتاج سلع ذات جودة عالية و بأسعار معقولة. رفع المستوى المعيشي.	الفروق الكبيرة بين دخول العمال الأجانب و المحليين . احتدام المنافسة بين الشركات المحلية و الأجنبية .
البحوث و التطوير	يساهم المشروع الأجنبي في نقل التكنولوجيا و استغلال و تطوير الطاقات المتوفرة في المجتمع المحلي و تحقيق التنمية الاقتصادية.	يقتصر نقل التكنولوجيا المستخدمة للمشروع فقط دون نقلها للعمالة مما يبقي على الفروقات بين العمالة المحلية و الأجنبية.

المصدر: زيدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 132 .

المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تزايد الاهتمام بظاهرة تدويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة من طرف الشركات متعددة الجنسيات التي يمكن اعتبرها إحدى الوسائل الأساسية التي تمكن من اختراق الأسواق الدولية، و تعزيز القدرات التنافسية و تحسين الكفاءة خصوصا في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة من ثورات تكنولوجية و اتصالية هائلة، تحرير التجارة الخارجية و المنافسة الدولية القوية و غيرها.

و تتعدد طرق تدويل الأنشطة الاستثمارية بتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي و يرجع هذا التعدد إلى اختلاف المعايير المتبناة من طرف المنظمات الدولية في تصنيفه نتيجة تأثره بالظروف و التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية، فقد تم تصنيفه كما يلي:

المطلب الأول: تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار الغرض

وفقا لمعيار الغرض يضم الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال التالية:

أولا : الاستثمار الباحث عن الموارد

يهدف الاستثمار الباحث عن المصادر أو الموارد إلى استغلال الميزة النسبية للدول لاسيما الغنية بالموارد الأولية كالنفط و الغاز و المنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة و مدربة[1].

ثانيا: الاستثمار الباحث الأسواق

إن وجود الاستثمار الباحث عن الأسواق في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام به منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات و إنما له أثار إيجابية على الاستهلاك و أثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، حيث يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة

[1] حسن الخضر، *الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا*، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة الثالثة، الكويت، 2004 ، ص 04.

للاستثمار عن طريق زيادة رأس المال فيها، كما له أثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج و الاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدوله المضيفة و زيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج و السلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار[1].

ثالثا: الاستثمار الباحث عن الكفاءة و الاستراتجية

يتحقق الاستثمار الباحث عن الكفاءة عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، و يتميز هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها هذا فضلا عن أثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق إستراد كثير من مدخلات الإنتاج، و قد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالا عديدة منها تحويل الشركات متعددة جنسيات جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة، أو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع أسعار الصرف[2].

أما بالنسبة للاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتجية فيتعلق بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتجية[3]، و تعزيز مركزها التنافسي عن طريق الاستفادة من خبرات الشركات التي تم شراؤها أو الاندماج معها و يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات، أي عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث و التطوير مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.

[1] حسين عبد الله الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005 ص 12.

[2] نفس المرجع.

[3] حسن خضر، مرجع سبق ذكره، ص 06.

المطلب الثاني: تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار الملكية

يعتبر معيار الملكية من أكثر المعايير المعتمدة في التصنيف، و بناءا عليه يقسم الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

أولا : الاستثمار المشترك

يعرف الاستثمار المشترك على أنه ذلك الاستثمار الذي يتشارك فيها طرفان أحدهما محلي و الأخر أجنبي حيث تختلف نسبة المشاركة بحسب رضا الطرفين أو القوانين المنظمة لتملك الأجانب، و المشاركة لا تقتصر فقط على رأس المال بل تتعدى إلى الخبرة و الإدارة[1].

و يعتبر هذا الشكل من الاستثمار أكثر الأشكال ملائمة و قبولا خاصة في الدول النامية لكونه يخفض من درجة سيطرة و تحكم المستثمر الأجنبي في الاقتصاد المحلي و يدعم تنمية الملكية الوطنية لوجود الشركاء المحليين[2].

و قد تأخذ الاستثمارات المشتركة أحد الأشكال الثلاثة التالية [3]:

- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي و رأس المال الوطني العام، و ظهر هذا النوع من الشركات لأول مرة في مجال التعدين و البترول لارتباطه بعمليات التأميم الجزئي.
- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي و رأس المال الوطني العام و الخاص، و قد ظهر هذا النوع من الشركات بعد قيام الحكومات ببيع جزء من قطاعها العام إلى القطاع الوطني الخاص.
- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي و رأس المال الوطني الخاص، وقد ظهر هذا النوع من الشركات بعد قيام الشركات الأجنبية ببيع جزء من أسهمها إلى القطاع الخاص.

---

[1] Bertand Billon, Redha Gouia , *l'investissement direct étranger et developpement industriel méditerranéen*, Edition Economica, Paris France, 1996, p 198.

[2] أبو قحف عبد السلام، *الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية*، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003، ص 17.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 39.

و يتوفر الاستثمار المشترك على مزايا عديدة كما يتوفر على عيوب، و فيما يلي سنتطرق إلى أهم المزايا و العيوب بالنسبة للمستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة له.

1. **مزايا و عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدولة المضيفة:** من جانب المزايا فإن الاستثمار المشترك يحقق ما يلي:

- تسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- نظام المشاركة يحقق الاستمرار في الإنتاج حتى في حال انفصال الشريك الأجنبي بعكس الملكية التامة فقد تعني تصفية المشروع وتخفيض الإنتاج وزيادة البطالة[1].
- تحسين ميزان المدفوعات وتجنب حالات العجز عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستراد.
- استفادة الشركات المحلية من الخبرات الفنية و الإدارية و تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توظيف و استغلال رؤوس الأموال الأجنبية محليا.
- تنمية قدرات المدرين الوطنيين و خلق علاقات تكاملية اقتصادية رأسية و أمامية أو خلفية مع النشاطات الاقتصادية و الخدمية المختلفة بالدول المضيفة[2].

أما بالنسبة لعيوب هذا النوع من الاستثمارات فتكمن فيما يلي:

- انخفاض القدرة المالية للمستثمر المحلي قد يؤدي إلى صغر حجم المشروع المشترك مما يقلل إسهامات هذا الأخير في تحقيق أهداف الدولة الخاصة بزيادة فرص التوظيف، إشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات، التحديث التكنولوجي...إلخ[3].

---

[1] زينب حسن عوض الله، *الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية الدولية*، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص 224.

[2] عبد السلام أبو قحف، *اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي*، مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 483.

[3] فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، *أشكال ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية*، متاح على الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com/media/5105/r339.doc . تاريخ الإطلاع: 2014/02/13 .

- يتوقف تحقيق كل مزايا الاستثمار المشترك على قدرات الشريك المحلي المالية و الفنية و التسويقية، لأن عدم امتلاكه مثل هذه العناصر يؤثر سلبا على فعالية المشروع المشترك.

2. مزايا و عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للمستثمر الأجنبي: تكمن أهم مزايا الاستثمار المشترك بالنسبة للمستثمر الأجنبي في النقاط التالية:

- استفادة المستثمر من الحوافز و التسهيلات الخاصة بالتعامل مع الأجهزة الحكومية و إدارتها المتخصصة لا سيما تلك المتعلقة بالنشاط الاستثماري.
- يعتبر الاستثمار المشترك وسيلة هامة للتغلب على مختلف القيود التجارية و الجمركية التي تفرضها الدول و بالتالي فهو يمكن المستثمرين من الدخول إلى الأسواق بذلا من التصدير إليها أو منح الرخص للوكلاء.
- الاستثمار المشترك يساعد في حصول المستثمر الأجنبي على القروض من المؤسسات المالية المحلية و الحصول على المواد الخام و الأولية الضرورية لتحقق العملية الإنتاجية.

أما بالنسبة للعيوب فتكمن فيما يلي:

- احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار، وهذه النسبةلا تتفق و أهداف المستثمر الأجنبي الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي للمشروع[1].
- التخوف من الأخطار غير التجارية مثل التأميم و المصادرة أو حل المشروع بسبب عدم الاستقرار السياسيي أو الأمني.

[1] عبد السلام أبو قحف، *اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي*، مرجع سبق ذكره، ص 486.

ثانيا: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

يعرف الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بالاستثمار الخاص، و يعني احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري واحتفاظه أيضا بحق إدارته و التحكم في كل عملياته[1]، و يعد من أكثر الأشكال تفضيلا بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات كونه يسمح بإنشاء فروع للإنتاج و التسويق و تقديم خدمات في الخارج مع احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق الإدارة و السيطرة الكاملة على مختلف العمليات المرتبطة بهذه الفروع.

و يتوفر هذا النوع من الاستثمارات على مزايا عديدة بالنسبة للدولة المضيفة و المستثمر الأجنبي سنتطرق إليها من خلال النقاط التالية:

1. **مزايا و عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة:** تتمثل مزايا هذا النوع من الاستثمار فيما يلي:

- زيادة تدفقات الرأس المال الأجنبي.
- إشباع السوق المحلي بمختلف السلع و الخدمات و تقليل الواردات و زيادة الصادرات الأمر الذي يسمح بتحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- الاستفادة من عمليات نقل التكنولوجيا و المعارف و الخبرات.
- توفير مناصب شغل للعمال المحليين و تدريبهم و تأهيلهم.

أما بالنسبة للعيوب فتتمثل في تخوف الدولة المضيفة من الاحتكار و التبعية الاقتصادية و التدخل في الشؤون السياسية هذا فضلا عن خشيتها من اختلال الأوضاع الاقتصادية نتيجة لتحويل العوائد و الأرباح إلى الخارج و استغلال الموارد المتاحة سواء الطبيعية أو المالية بطريقة لا عقلانية.

[1] نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص34.

2. مزايا و عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للمستثمر الأجنبي: تتمثل مزايا هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للمستثمر في النقاط التالية:

- الحرية الكاملة في التحكم والسيطرة و إدارة المشروع الاستثماري مما يسمح له بالتغلب على المشاكل و العراقيل الناتجة عن الأشكال الأخرى من الاستثمارات.
- الاستفادة من توفر عوامل الإنتاج و انخفاض أسعارها خاصة إذا كان الاستثمار متمركزا في الدول النامية.
- يساعد التملك الكامل لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات.

إن توفر هذه المزايا لا يعني خلو هذا النوع من الاستثمار من العيوب فمن ضمن العيوب التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر المخاطر غير التجارية الناتجة على عدم الاستقرار السياسي و الاضطرابات الاجتماعية هذا فضلا عن مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي (ارتفاع معدل التضخم، عدم استقرار قيمة العملة، ....).

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل الشركات متعددة الجنسيات

لقد ارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بنشاطات الشركات متعددة الجنسيات التي تعد من أهم أشكاله و المحرك الرئيسي له فمن جهة هي تمثل جزء هام من الإنتاج و العمالة و التبادل التجاري الدولي[1]، و من جهة أخرى هي شركات عملاقة تتمتع بقدرات مالية ضخمة و قاعدة تكنولوجية جد متطورة و مراكز للبحث و التطوير في مختلف المجالات خاصة مجال الإدارة و التسيير و اتخاذ القرارات الإستراتجية.

[1] Sandrine Levasseur, *Investissement Directs à l'étranger et stratégies des Enterprise Multinationales*, revue de L'OFCE, Mars, 2002, P 103, (http://www.ofce.sciences-po.fr/pdf/revue/4-hs.pdf,.) page consulté le 24/01/2015.

و يرجع أول ظهور لهذه الشركات إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، تحديدا سنة 1930 التي صادفت إنشاء بنك التسويات الدولية* ***la banque des règlements internationaux***[1]، و بالرغم من مرور فترة جد طويلة على إنشائها لا يزال هناك تباين بين المنظمات الدولية و الباحثين الاقتصاديين حول تسميتها نظرا إلى اختلاف مراحل تدويلها، فقد تم تسميتها بالشركات العابرة للقارات، الشركات عبر الوطنية، الشركات العالمية متعددة الجنسيات ....إلخ.

- فوفقا لمنظمة العمل الدولية (***IOT***): الشركة متعددة الجنسيات هي تلك الشركة التي تتكون من عدة كيانات تعود ملكيتها إما للقطاع العام أو الخاص أو القطاعين معا، تمارس أنشطتها الاستثمارية في مختلف دول العالم تتميز الكيانات التابعة لها بالاستقلالية الذاتية و القدرة على السيطرة و التأثير في نشاطات الدول المضيفة[2].
- أما فرنون ***VERNON*** فقد عرفها على أنها تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمالها و مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار أمريكي، و التي تمتلك تسهيلات و فروع إنتاجية في أكثر من دولة أجنبية[3].
- أما شارل ألبير مشالي ***Michelli*** فقد عرفها على أنها شركة وطنية ضخمة تمتلك و تراقب عدة فروع إنتاجية في عدد من الدول الأجنبية[4].

و بصفة عامة فإن الشركات متعددة الجنسيات تبقى عبارة عن مؤسسة تمارس نشاطاتها المختلفة بشكل مباشر بواسطة فروع تابعة للشركة الأم تتوزع عبر مجموعة من الدول المضيفة[5].

---

[1] حسام عيسى، *الشركات المتعددة القوميات*، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، بدون سنة ، ص 23.

* أنشئ هذا البنك في إطار معاهدة لاهاي باتفاقية بين ألمانيا، فرنسا، إنجلترا، بلجيكا، إيطاليا، اليابان، روسيا قصد إنهاء جميع المسائل المتعلقة بالتعويضات المترتبة عن الحرب العالمية الأولى.

[2] International Labour Organization (ILO),situé sur : http://actrav.itcilo.org/actrav-english/telearn/global/ilo/guide/main.htm, page consulte le 12/03/2014.

[3] عبد السلام أبوقحف، *نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية*، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندارية، طبعة 2001 ، ص 25.

[4] Jean pierre paulet, *les frimes multinationales : frein ou moteur de l'économie*, ellipses, paris ,1997, p 5.

[5] Michel Delapierre, Christian Milleli, *Les firmes multinationales*, librairie Vebert, Paris, France, 1995, P13.

و تتميز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص يمكن إدراج أهمها في النقاط التالية:

❖ ***ضخامة الإنتاج***: ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها: حجم المبيعات و الإيرادات و القيمة المضافة، الناتج المحلي للشركات و الفروع، الشبكات التسويقية، الهياكل التنظيمية وكفاءة الإدارة، وتستحوذ هذه الشركات على نسبة كبيرة من المبيعات والأرباح على المستوى العالمي، و فيما يلي جدول يوضح تطور نشاط الشركات المتعددة الجنسيات خلال الفترة 2012/1990.

الجدول رقم :01-02: تطور نشاط الشركات المتعددة الجنسيات خلال الفترة 2012/1990.

القيمة بالأسعار الحالية (مليار دولار)

السنوات / البند	1990	2007/2005	2010	2011	2012
مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات	5102	19579	22574	24198	25980
القيمة المضافة للشركات المتعددة الجنسيات	1018	4124	5735	6260	6607
مجموع أصول الشركات المتعددة الجنسيات	4599	43836	78631	83043	86574
العمالة في الشركات المتعددة الجنسيات بالآلاف)	21458	51795	63043	67852	71695

المصدر:الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013، ص08.

(http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2013overview_ar.pdf)

يتضح من خلال الجدول أن هناك تطور في نشاط الشركات متعددة الجنسيات لا سيما من حيت مبيعاتها التي تضاعفت بحوالي خمسة مرات ما بين 1990 و 2012، كما سجلت القيمة المضافة لهذه الشركات ارتفاعا كبيرا أكثر من ستة أضعاف بحيث ارتفعت من 1018 مليار دولار سنة 1990 إلى ما يعادل 6607 مليار دولار سنة 2012، في حين خلال تضاعفت أصول الشركات بأكثر من 18 مرة خلال نفس الفترة كما لوحظ ارتفاع في عدد الأيادي العاملة بهذه الشركات بحوالي ثلاثة أضعاف.

- ***تنوع الأنشطة***: تلجئ الشركات متعددة الجنسيات إلى تنويع أنشطتها بين مختلف المجالات رغبة منها في توزيع المخاطر و تحقيق أكبر قدر من الأرباح الإجمالية[1]، انطلاقا من استغلال المزايا النسبية و تباين التكاليف التي تتركز أساسا في انخفاض تكلفة اليد العاملة و الحماية الاجتماعية انخفاض تكاليف النقل ...إلخ.
- ***التفوق التكنولوجي***: تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الإدارية و التنظيمية و التقنيات الفنية الحديثة، حيث تعتبر وحدات تكنولوجية توظف مبالغ مالية ضخمة في إطار البحث و التطوير و تنمية و استغلال الموارد البشرية المتوفرة، الأمر الذي مكنها من فرض الهيمنة على الدول المضيفة لها خاصة النامية منها.
- ***المزايا الاحتكارية***: تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية خاصة في مجال التمويل و الإدارة و التكنولوجيا و التسويق، حيث تسعى من خلالها إلى دعم قدراتها التنافسية عالميا عظيم أرباحها و إيراداتها[2].

[1] صلاح الدين السبسي، *الشركات متعددة الجنسيات و حكم العالم ، تطوير روابط البورصات العربية*، عالم الكتاب للنشر و التوزيع، القاهرة الطبعة الأولى 2003 ص1.

[2] عمر الفاروق، *مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا*، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي،منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، العدد 86 أكتوبر، 2001 ص 187.

و تعتبر المزايا الاحتكارية بالنسبة لهذه الشركات سببا مباشرا و كافيا للاستثمار و إبرام العقود و الاتفاقيات و إقامة التحالفات في المجالات التي تخدم مصالحها بالدرجة الأولى و تمكنها من السيطرة على الأسواق الخارجية و التحكم في المبادلات التجارية الدولية.

- ***إقامة التحالفات الإستراتجية***: تهدف الشركات متعددة الجنسيات من إقامة التحالفات الإستراتجية إلى المحافظة على التكامل و التنسيق فيما بينها و تحقيق المصالح المشتركة و تعزيز قدراتها التنافسية و التسويقية و الاستفادة من مزايا بعضها البعض في جميع المجالات[1].

و يمكن تعريف التحالف الاستراتيجي على أنه تعاون بين شركتين أو مجموعة من الشركات لتحقيق جملة من الأهداف و المصالح المشتركة من خلال العقود و الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المعنية و من أشهر التحالفات نجد تحالف *الكارتل* الذي يعبر عن اتفاق عدة مؤسسات على التعاون لاحتكار السوق مع احتفاظ كل مؤسسة باستقلالها الإداري و المالي، و من الأمثلة البارزة عن تحالف *الكارتل* نجد الأوبك ***OPEC*** الذي يعبر عن تجمع الشركات البترولية المنتمية إلى أكبر الدول المصدرة للنفط على المستوى العالمي، و تحالف *التروست* الذي يشير إلى تجمع عدة منشآت تخضع إلى إدارة موحدة بحيث تندمج هذه المنشآت إما أفقيا أو عموديا أو ماليا.

[1] أحمد عبد العزيز و أخرون، *الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية*، مجلة الإدارة و الاقتصاد، ، مجلات الأكاديمة العلمية العراقية العدد 85 2010، ص 124.

المطلب الثالث: أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر

توجد أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر لم يتم إدراجها في التصنيفات السابقة نذكر منها:

أولا : عمليات التملك و الاندماج وعمليات التجميع

يتم اللجوء إلى عمليات التملك و الاندماج من طرف الشركات متعددة الجنسيات بهدف الاستعانة بمصادر خارجية لمواجهة المنافسة الدولية القوية، بحيث يعد هذا النوع من الاستثمار من أهم استراتجيات الاستثمار الأجنبي المباشر للدخول إلى الأسواق العالمية، وقد عرف تقدما بارزا خاصة بعد التحولات الاقتصادية التي مست القطاعات الاقتصادية الهامة كالقطاع المصرفي و قطاع الاتصالات و الصناعات الاستخراجية و تتلخص هذه التحولات في ما يلي[1]:

- اشتداد المنافسة في قطاع الاتصالات و صناعة المعلومات و التكنولوجيا الجديدة.
- سعي الشركات إلى البحث عن أسواق جديدة تستطيع من خلالها تعزيز وضعيتها التنافسية.
- سعي الشركات إلى الاستفادة من الحوافز المالية في البلدان المضيفة لها.

إن عملية التملك و الاندماج لا تقتصر فقط على الاقتصاديات المتقدمة و إنما تطبق أيضا في الاقتصاديات النامية التي سعت بكل امكانياتها إلى التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية من أجل الاستفادة من المزايا التي يقدمها هذا النوع من الاستراتجيات الاستثمارية، و من أبرزها تنمية القدرة التنافسية و تطوير أساليب الإدارة و تحسين كفاءة العمال.

أما بالنسبة لمشروعات أو عمليات التجميع فتنشئ بموجب اتفاقية أو اكثر بين طرفين أحدهما محلي و الأخر أجنبي حيث يتعهد الطرف الأخير بتوفير و تزويد الطرف المحلي بمكونات وعناصر الإنتاج المختلفة الضرورية لغرض تجميعها و تحويلها إلى منتج نهائي، و قد يأخذ هذا النوع من الاستثمار شكل الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للمستثمر

[1] فارس فضيل، *أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية* مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2004 ص 29.

الأجنبي[1] لذلك فهو الاستراتجية الاستثمارية المفضلة لدي غالية المستثمرين كونه يمكنهم من الاستفادة من مزايا الاستثمار بنوعيه.

ثانيا: الاستثمارات الأفقية و العمودية

تعرف الاستثمارات العمودية بإستراتجية الترشيد، وتقوم على أساس التنمية غير المتوازنة و التي تتحقق من خلال اندماج مشاريع تنتج سلعا عبر مراحل مختلفة ومتتابعة من العمليات الإنتاجية[2]، حيث تجزئ العملية الإنتاجية بين مجموعة من الدول في سلسلة أنشطة متنوعة (التجميع، التركيب و التسويق) بدافع الاستفادة من مزايا تلك الدول و تحفيز الاستثمار فيها[3].

وبالتالي فإن هذا النوع من الاستثمار يركز على فكرة تخصص كل فرع من فروع الشركة متعددة الجنسيات المنتشرة عبر العالم في مرحلة معينة من الإنتاج من أجل إمداد الشركة الأم بالمنتجات الوسطية و غير النهائية اللازمة للإنتاج[4]، هذا الأخير الذي يوجه في الغالب إلى التصدير لخدمة أسواق البلد الأم دون الأسواق المحلية المضيفة، و تستفيد الشركات المتبنية لهذا النوع من الاستثمار من تحسين و تعزيز القدرات التنافسية من خلال استغلال وفرات الحجم و تدني مستوى التكاليف، و يقسم الاستثمار العمودي إلى:

01- الاستثمار العمودي الخلفي : وهو الاستثمار القائم على أساس استغلال كل عملية إنتاجية خلفية كأحد مستلزمات العملية الإنتاجية الأمامية، و هو يجسد رغبة الشركات في السيطرة على مصادر المواد الأولية بالدول المضيفة عن طريق الشراء أو الاندماج.

---

[1] أبو قحق عبد السلام، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] مدحت كاظم، *الاقتصاد الصناعي* ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص ص 34/33.

[3] Fatima Boualam, *L'investissement Direct Etranger, Le cas de l'Algérie*, Thèse présente pour obtenir le grade de docteur, Ecole Doctorale, Économie et Gestion, Université Montpellier **I** , 2010 , p p 100/101 .

[4] قاشي فايزة، *الاقتصاد الدولي، تنقل السلع و حركة عناصرالإنتاج*، منشورات الأديب دار الأديب، الجزائر، طبعة 2007 ، ص 150.

02- الاستثمار العمودي الأمامي: وهو الاستثمار الذي يعبر عن محاولة الشركات السيطرة على منافذ التوزيع بالاندماج أو الشراء، و يتم اللجوء إليه في حالة عدم قدرة منافذ التوزيع المتوفرة على تلبية حاجيات الشركة و تحقيق أهدافها في الوصول إلى المستهلك المستهدف و تقديم الخدمة بالأسعار أو بالطريقة التي تزيد من قوتها[1].

03- الاستثمار العمودي المختلط : وهو الاستثمار الذي يجمع ما بين الاستثمار العمودي الخلفي و الأمامي.

أما بالنسبة للاستثمارات الأفقية فتعرف كأداة تعمل على تحقيق التكامل و الترابط بين الشركات متعددة الجنسيات التي لديها مزايا في المهارات التكنولوجية و التسويقية، الإدارية و المعرفية، بهدف الحصول على قدرات خاصة تفوق ما لدى الشركات الأخرى في الأسواق العالمية بعد استغلال العيوب السوقية و ضعف القدرات الفنية و التنافسية خاصة في أسوق الدول المضيفة[2].

و قد ظهر هذا النوع من الاستثمار في القرن العشرين حيث يقوم على أساس تحقيق التنمية المتوازنة، بمعنى أنه يتحقق في الدول و الشركات التي لديها مستوى متقارب أو مماثل من حيث التنمية و الخصائص، و يعتبر البديل الأول عن عمليات التصدير لكونه يمثل استثمارات في نفس الصناعة أو داخل القطاع "***intra - branche***" الذي تعمل فيه الشركة.

[1] حرن عبد القادر، *التكامل العمودي و المزايا التنافسية للمؤسسة الصناعية، حالة مؤسسة سو ناطراك*، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2012/2011 ، ص 06.

[2] علي عباس، *إدارة الأعمال الدولية، المدخل العام* ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2009 ، ص 204.

ووفقا للاستثمارات الأفقية فإن فروع الشركات متعددة الجنسيات تكون مستقلة عن الشركة الأم بحيث تبقى العلاقة مقتصرة فقط على ملكية عناصر الإنتاج و التحويل التكنولوجي و التمويل، بحيث تقوم بإنتاج منتجات متشابهة مستخدمة نفس التكنولوجيا و العلامات التجارية في البلد الأم دون أي جهد إضافي[1].

و يعتبر الاستثمار الأفقي من أكثر الأنواع انتشارا كونه يسهل عملية الوصول إلى الأسواق الخارجية والتغلب على القيود التجارية كالحواجز الجمركية و تكاليف النقل هذا فضلا عن تخفيف تكاليف الاتصال ما بين الفروع و يتحقق خاصة في الصناعات الإلكترونية و أجهزة الاتصالات و الصناعات الدوائية و صناعات السيارات و قطاع الغيار وتتطلب توفر بعض العناصر لنجاحها يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- اتساع سوق الدولة المضيفة لحجم الاستثمارات الأفقية.
- قدرة الشركات على الاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- اعتبار هذه الاستراتجية بديلا لعمليات التجارة الخارجية خاصة التي تقوم في شكل منح الترخيص و التصدير وذلك نتيجة ارتفاع التكاليف ووجود العوائق الجمركية.

ثالثا : المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة شكل خاص من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قد تأخذ شكل مشاريع مشتركة أو مشاريع مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو مشاريع مملوكة للمستثمرين المحليين، أو شكل المنطقة الحرة القاصرة على مجموعة من الدول كأحد ترتيبات منطقة التجارة الحرة، أو منطقة حرة عامة لكل المشروعات تقوم على إدارتها هيئة عامة أو خاصة[2].

---

[1] Gutman, P.Lavarello, V.Robert, *libéralisation et stratégies des entreprises multinationale, le cas des systèmes agro-alimentaires en ARGENTINE*, Séminaire Acralenos , Sur L'analyse Comparée Des Relation Agricoles Et Agroalimentaires, Echange, Nord-Sud, Montepllier, 19/20 Novembre, 2004, p 6:
(http://s3.amazonaws.com/zanran_storage/web.univ-pau.fr/ContentPages/220762654.pdf). Page consulté le 12/04/2014.

[2] عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص 138.

وقد عرفتها *لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة"* ***L'ONU*** *"* على أنها مجال جغرافي حدوده ثابتة و مدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحقوق أو المراقبة ما عدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون تم تستطيع لا حقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات[1].

و قد تزايد اهتمام الدول بالمناطق الحرة باعتبارها أداة اقتصادية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و تعزيز العلاقات الدولية، لذلك نجد أن عددها في تطور مستمر عبر مختلف دول العالم و ذلك نتيجة لرغبة الحكومات في تحسين هيكل الاقتصاد الاقليمي و الاعتناء بالمناطق النائية عن طريق توطين صناعات من شأنها خلق مراكز حضرية تحد من الهجرة الداخلية نحو المدن، و قد بلغ عدد المناطق الحرة على المستوى العالمي إلى غاية سنة 2012 مابين 850 و 2000 منطقة موزعة قاريا بالنسب كما يلي:

الجدول رقم 01-03 : توزيع المناطق الحرة قاريا

القارة	النسبة %
أمريكا	30
أسيا	30
أوروبا	10
افريقيا و الشرق الأوسط	10

المصدر : مجدي الأمين نورين، دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد 68، 2013، ص 05.

[1] بوشنافة أحمد، تميزار، *مداخلة حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المناطق الحرة*، الملتقى الوطني الأول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية، كلية العلوم الاقتصادية و لتجارية و علوم التسيير –المركز الجامعي بشار،2007، ص 03.

و قد سعت الدول العربية إلى تأسيس مثل هذه المناطق للاستفادة من المزايا التي توفرها، فحسب التقرير الاقتصادي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي 2010 يوجد 12 دولة عربية لديها مناطق حرة وهي[1]: الأردن، الإمارات، سوريا الكويت تونس، مصر، لبنان، ليبيا، اليمن، السودان، المغرب، العراق.

و من بين الأهداف الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال إنشاء المناطق الحرة ما يلي[2]:

- ✓ الاندماج في الاقتصاد العالمي و مواكبة التطورات الدولية و التأقلم معها.
- ✓ الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة و رفع المهارات الفنية للعمالة المحلية.
- ✓ جلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.
- ✓ توسيع قاعدة التصنيع و تنمية الصادرات.
- ✓ توفير فرص عمل جديدة و التخفيف من حدة البطالة.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر: دوافعه، محدداته، اتجاهاته

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالأوضاع الاقتصادية و السياسية و القانونية التي تسود في البلدان المضيفة، و عليه يبقى التحدي الكبير أمام الدول هو إصلاح و تعديل هذه الأوضاع بما يتوافق مع متطلبات و نوعية الاستثمارات المراد تشجيعها بدافع الاستفادة منها و من أجل تحسين الأداء الاقتصادي و التقليل من حدة المشاكل الاجتماعية، أما التحدي الذي يواجهه المستثمر الأجنبي يتمثل في اختيار أنسب المواقع لتوطين مشاريعه وتحقيق أهدافه الاستراتجية.

[1] صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التقرير السنوي 2010. الفصل الثامن الخاص بالتجارة الخارجية، ص 180.

[2] محمد علي عوض الحرازي، *الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)*، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2007 ، ص ص 44/42 .

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تمتع الشركات الأجنبية و المستثمرين الأجانب ببعض القدرات الخاصة و جوانب القوة المتمثلة أساسا في الوفرة المالية و التفوق التكنولوجي و المهارات الإدارية دفعت بهم إلى ممارسة أنشطة استثمارية مختلفة خارج الدولة الأم، أي في دول أخرى سعت جاهدة و بكل الوسائل إلى جذبها من أجل تحقيق بعض الأهداف الخاصة بها.

و فيما يلي سنتطرق إلى أهم دوافع قيام الاستثمار في الخارج الخاصة بالمستثمر الأجنبي و دوافع الجذب من طرف الدول المضيفة.

أولا : دوافع المستثمر الأجنبي

تتعدد دوافع قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار في الخارج ، و يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

- *البحث عن المصادر:* يسعى المستثمر الأجنبي إلى استغلال المزايا النسبية المتوفرة في الدول المضيفة لاسيما تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية كالنفط و الغاز، و المنتجات الزراعية[1]، بهدف بناء قاعدة إنتاج ترتكز على استغلال المواد الأولية و الثروات الكامنة.
- *الرغبة في النمو و التوسع*: إن عجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع الاستثماري والتجاري في النمو و التوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي، و البحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية من أجل تطوير الاستغلال التجاري و الحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق[2].
- *الاستفادة من انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج:* يسعى المستثمر الأجنبي إلى الاستفادة من الانخفاض النسبي في تكاليف عناصر الإنتاج في الدول المضيفة كإيجار الأراضي و أجور العمال، بالإضافة إلى الاستفادة من انخفاض

---

[1] براهمية أمال، سلايمية ظريفة، *حول التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية*، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها عل الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21-2006/11/22، ص 10.

[2] دريد محمود السامرائي، *الاستثمار الأجنبي، المعوقات و الضمانات القانونية*، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص ص 78/77.

حدة المنافسة المتعلقة أساسا بالسعر و الجودة و تكاليف النقل، و هذا ما يدفعه إلى استثمار مزاياه التنافسية و التسويقية لأطول فترة ممكنة خاصة في حالة ارتفاع الطلب على منتجاته[1]، ويتحقق كل ذلك في ظل الإنتاج بالبلد المضيف الذي يمنحه أكبر فرصة لتكييف المنتجات مع احتياجات السوق المحلية مما يساهم في زيادة الطلب عليها و من تم زيادة المنافع[2].

- *التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق واحدة:* يسعى المستثمر الأجنبي إلى توزيع استثماراته في دول و أسواق مختلفة، بهدف الحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية و مختلف الأخطار التي يمكن التعرض لها و يتحقق ذلك عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار في الخارج ضعيفا على عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بينها قوي نوعا ما وذلك لأنها تتعرض إلى نفس الظروف التي قد تحدث في السوق.

- *تجنب قيود التجارة الخارجية و الاستفادة من السياسات الاقتصادية للدول المضيفة:* يتم اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تجنب مختلف العوائق التي تعترض التجارة الخارجية و من بينها الرسوم و الضرائب الجمركية نظام الحصص و الإجراءات الإدارية المعقدة التي تهدف للتقليل من الاستيراد ....إلخ هذا من جانب، و من جانب أخر الاستفادة من الحوافز و التسهيلات المختلفة المنصوص عليها بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي و المعتمدة في إطار السياسة الاقتصادية الخاصة بتشجيع جذب الاستثمار الأجنبي كالتسهيلات الائتمانية تخفيض معدلات الفائدة، الحوافز الجبائية ....إلخ.

---

[1] عبد المجيد أونيس، *حول الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، واقع و أفاق*، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر يومي 17-18- 2006، ص 252 .

[2] Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul Proulx, *le commerce international (théories, politique,et perspectives industrielles)*,3édition, Presses de l'Université du Québec, 2006, p 365.

ثانيا : دوافع جذب الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف الدول المضيفة

تتنافس مختلف الدول – المتقدمة و النامية – حول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأسباب عديدة تختلف باختلاف الظروف و الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية الخاصة بهم، و فيما يلي عرض لأهم الأسباب المؤدية إلى استقطابها خاصة من جانب الدول النامية.

- *الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:* هناك العديد من الدول التي تمتلك طاقات إنتاجية و ثروات طبيعية هائلة كالموارد البشرية، المعادن و الموارد الطاقوية، الأراضي الزراعية .....إلخ، غير أنها لا تمتلك الإمكانيات المادية و المالية الكافية لاستغلالها، لذلك تلجئ إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدافع الاستغلال الجيد لهذه الموارد و الطاقات الإنتاجية المتاحة بما يحقق لها أكبر المنافع.

- *زيادة معدل التكوين الرأسمالي*: تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الرفع من معدل التكوين الرأسمالي خاصة في الدول التي تعاني من مشاكل في التمويل أو عجز في الموارد المالية، و يتحقق ذلك من خلال استغلال المدخرات المحلية المتاحة في أنشطة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية لاقتصاد البلد المضيف، أو من خلال إقامة علاقات شراكة من شأنها زيادة تدفقات الاستثمارات و تنمية مختلف القطاعات و الرفع من معدل نمو الناتج المحلي.

وعلى وقع ارتفاع رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادر سنة 2011 إلى 2 581.0 مليون دولار محققا معدل عائد قدر ب 7.2 %، و حجم إيرادات الاستثمار بحوالي 1548 مليار دولار ارتفع إجمالي التكوين الرأسمالي إلى ما يعادل 15770 مليون دولار، بعدما حقق سنة 2010 ما يعادل 13940 مليون دولار[1]، و يفسر هذا التطور في التكوين الرأسمالي بزيادة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و توسع نشاطاتها و ارتفاع حجم إيراداتها عالميا.

[1] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

❖ *الاندماج في الاقتصاد العالمي :* إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقوم بدور هام في تعزيز التبادلات التجارية في مجال السلع و الخدمات،كما تساهم في زيادة الصادرات و بالتالي المساهمة في خلق الشروط الملائمة لسياسية اقتصادية موجهة نحو الأسواق الخارجية، و التقليل من الواردات و تحسين الأوضاع المالية للدول المضيفة و كذا تسهيل الدخول في الاقتصاد العالمي بفضل علاقاتها المتميزة مع البنوك الخارجية و أسواق رأس المال، خاصة بالنظر إلى الدور الهام الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي[1].

❖ *خلق فرص للعمل*: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص جديدة للشغل من شأنها التخفيف من معدلات البطالة، بالإضافة إلى تنمية و تدريب و استغلال الموارد و الطاقات البشرية المتاحة في البلد المضيف، والرفع من مستوى العمالة الوطنية من خلال تقديم الخبرة و زيادة المهارة الفنية، و قد يتحقق كل ذلك في ظل اعتبارات عديدة نذكر من بينها ما يلي[2]:

- الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية و تجارية و خدمية ...) جديدة، ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل.
- إن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف تؤدي إلى خلق فرص جديدة للعمل.
- إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

[1] عيبوط محند وعلي، *الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري*، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2012، ص 168.

[2] نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 419.

❖ *الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة:* تعتبر التكنولوجيا من العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي لذلك تسعى مختلف الدول للحصول عليها و التمكن من استخدمها عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسمح بنقلها من خلال القنوات الخاصة به، خاصة الشركات متعددة الجنسيات و الفروع التابعة لها باعتبارها مصدرا هاما من مصادر توطين المعرفة الفنية و الإبداع التكنولوجي.

و تأخذ عملية نقل التكنولوجيا عدة صور من أبرزها تحفيز التقليد و تنشيط الطلب على منتجات تكنولوجية أكثر حداثة و كذلك انتقال العمالة التي توظفها الجهة المستثمرة دون فقدانها للميزة النسبية التي تملكها من جراء حيازة التكنولوجيا بواسطة تقديم أجور لموظفيها تفوق ما يمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين المحتملين في البلد المضيف و يتوقف محتوى عمليات نقل التكنولوجيا التي تتم بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركة متعددة الجنسيات إلى أحد فروعها في البلدان المضيفة على عدد من العوامل من بينها:

- ✓ خصائص المجال الإنتاجي الذي يقع ضمنه الاستثمار.
- ✓ الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف من تشريعات و قوانين تحكم التنافس، تحمي الملكية و التوظيف و توفر المهارات البشرية.
- ✓ إستراتجية الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به[1].

و لإبراز الدور الهام الذي تلعبه الشركات الأجنبية في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية أجريت دراسة ميدانية على 56 شركة عابرة للقارات (منها 34 شركة أمريكية الأصل، و 16شركة أوروبية، و 02 شركات يابانية) تعمل في المكسيك البرازيل، الهند،جنوب أفريقيا، مصر، تايوان، هونغ كونغ، و قد أشارت النتائج إلى ما يلي:[2]

[1] ناصري نفيسة و آخرون، *الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الميزة التنافسية في البلدان النامية، حالة الجزائر*، كلية العلوم القانونية و السياسية و العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مجلة حوليات جامعة بشار، جامعة بشار، العدد 12 ، ص ص 34/33.

[2] نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص ص 452/451.

- تقوم 31 شركة أمريكية بممارسة بعض أنشطة البحوث و التنمية للمنتجات و التسويق و غيرها من الأنشطة الوطنية في خارج الدولة الأم.
- جميع الشركات الأوروبية التي تم دراستها تمارس أنشطة بحوث و تنمية خارج الدولة الأم.
- معظم البحوث التي تجري في البلدان النامية يغلب عليها الطابع التطبيقي.
- جميع الشركات التي تم دراستها تقوم بتوظيف الوطنيين بنسبة 100% في كافة الأنشطة الخاصة بالبحوث والتنمية.

❖ *تحسين وضعية ميزان المدفوعات:* يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد كل بلد، و يعرف بأنه سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة و المقيمين في دول أخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة[1].

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال التي تدخل ضمن المعاملات الاقتصادية بين المقيمين و غير المقيمين، لذلك فإنه يؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري و حساب رأس المال بحيث يساهم الاستثمار في:

1- زيادة التدفقات الرأسمالية في حالة تبنيه لإستراتجية الإنتاج من أجل التصدير، لأنه في هذه الحالة قد تقوم الشركات الأجنبية بالاستخدام المكثف لمدخلات الإنتاج الوطنية.

2- تقليص المدفوعات الدولية في حالة تبنيه لإستراتجية الإنتاج من أجل إحلال محل الواردات بمعنى أن الشركات تقوم بسد جزء من حاجات الأسواق المحلية.

[1] مجدي محمود شهاب، *أسس العلاقات الاقتصادية الدولية*، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 91.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد إدراك العديد من الدول خاصة النامية منها بمنافع و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط كوسيلة للتمويل و إنما كوسيلة جد هامة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، اتجهت إلى تحسين مناخها الاستثماري كخطوة أساسية لجذبه من خلال الاهتمام بالمحددات الاقتصادية و السياسية و القانونية بمختلف أشكالها.

غير أن توجه الاستثمار نحو مناطق معينة لا يتم بشكل عشوائي و إنما يرتكز على دراسة دقيقة لخصائص المناطق المضيفة بهدف البحث عن المزايا النسبية و مصادر الثروة التي يتم استغلالها وفقا للأهداف المسطرة من أجل تعظيم الأرباح و زيادة نصيبه من الأسواق الخارجية .

و سيتم من خلال ما يلي عرض لأهم المحددات المؤثرة في قرار توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولا : المحددات السياسية

من بين العناصر التي تندرج ضمن المحددات السياسية المؤثرة في قرار الاستثمار في الخارج نجد الاستقرار السياسي و الحكم الراشد.

❖ *الاستقرار السياسي*: يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة خالية من الاضطرابات كلما كان ذلك حافزا لزيادة تدفقات الاستثمارات الدولية و ينطوي عدم الاستقرار السياسي على أسباب عديدة و معقدة يمكن إدراجها في عنصرين:

01-عدم الاستقرار الحكومي الناتج عن التغيرات السريعة و المتتالية في أعضاء الحكومة و توجهاتهم السياسية.

02- عدم الاستقرار في القطاع المؤسساتي الناتج عن التحولات السريعة في السياسات التي تحكم و تنظم هذا القطاع (الخوصصة – الملكية العامة ...).

إن هذه الأسباب تؤثر بشكل سلبي على الوضعية الاقتصادية للبلد، الأمر الذي يحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه، نتيجة تخوف المستثمرين من بعض المخاطر و يمكن إيجازها في النقاط التالية[1]:

- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة و بدون تعويض.
- التأميم و تحويل المشروعات إلى ملكية عامة.
- فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.
- الإلغاء و عدم الوفاء بالعقود و الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب و الدولة.

إذن فاستقرار النظام السياسي و طبيعة التغيرات الحكومية التي من الممكن حدوثها و مخاطر التأميم و المصادرة و التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، كلها تعتبر من بين أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرين بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار،كما تشير إلى ذلك تقارير البنك الدولي و الدراسات المتخصصة في هذا المجال[2]، مثل دراسة ***Carstensen et Toubal*** سنة 2004، و التي بينت أن الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي تحظى بتدفق كبير للاستثمار الأجنبي المباشر، و هي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة كل من***Basu .A et Srinivasan .K*** سنة 2002 بالإضافة إلى دراسة ***Fouzi.B*** سنة 2004 و التي بين من خلالها وجود علاقة ارتباط قوية بين مؤشرات خطر عدم الاستقرار السياسي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في 28 دولة خلال الفترة 2002/1984.[3]

---

[1] بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 103.

[2] أحمد زكريا صيام، *أليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج*، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر العدد الثالث 2005 ص 93.

[3] Joseph Djaowe, Investissements directs étrangers IDE et Gouvernance :les pays de la CEMAC sont,ils attractifs ?Revue africaine de l'intégration, janvier 2009,vol 3, N 01, P 09. (http://www.etudier.com/dissertations/Investissements-Directs-Etrangers-Ide-et-Gouvernance/271005.html). page consulté le: 26/08/2014.

و قد توضحت نتائج هذه الدراسات جليا بعدما شهدت بعض الدول العربية* اضطرابات سياسية عنيفة بسبب ثورات الربيع العربي، هذه الأخيرة التي أثرت سلبا على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها بشكل خاص و إلى الدول العربية بشكل عام، نتيجة ارتفاع درجة عدم التأكد و صعوبة التنبؤ لما قد يحدث في المستقبل خاصة من الجانب الاقتصادي فقد ترجع حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى المنطقة العربية بنسبة 37.4 % سنة 2011 أي ما يعادل 43 مليار دولار أمريكي بعدما حقق 68.6 مليار دولار أمريكي سنة 2010[1].

❖ *الحكم الراشد :* من دون شك أن إرساء قواعد الحكم الراشد يعتبر ضرورة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و يعرف الحكم الراشد حسب البنك الدولي للإعمار و التنمية بأنه الطريقة التي يمارس بها الحكم في تسيير و إدارة اقتصاد بلد ما و الموارد الاقتصادية، و يحدد البنك ثلاثة مصادر للحكم الراشد:

- ✓ نوعية و شكل الحكم.
- ✓ الطريقة التي يتم بها استعمال السلطة في إدارة اقتصاد البلد و موارده لغرض التنمية.
- ✓ قدرة الحكام على رسم و تشكيل و تنفيذ السياسات و تأدية الوظائف.

و يقوم الحكم الراشد على مجموعة من المعايير أهمها : شفافية نظام الحكم ، المساءلة و سيادة الحكم، إشراك النظام الحاكم للقوى الأخرى (السياسية و الاجتماعية) في عملية صنع القرار، الفعالية و الاستجابة لاحتياجات المواطنين على أساس إدارة عقلانية و راشدة للموارد، المساواة و تكافؤ الفرص[2].

---

[1] المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، نشرة فصلية، السنة الثلاثون، الكويت، العدد 03، 2012، ص 04.

* الدول العربية التي شهدت أحداث الربيع العربي هي : مصر، سوريا، ليبيا، تونس، اليمن.

[2] بن بريكة الزهراء، *دراسة العلاقة الارتباطية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية وأثر الفساد عليها: حالة الدول العربية*، الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة ، 09 /10 أفريل 2013 ، ص 06.

ثانيا : المحددات الاقتصادية

تعتبر المحددات الاقتصادية من أهم العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، لكونها تلعب دورا هاما في تكوين المناخ الاستثماري الملائم و الجاذب لمختلف الأنشطة الاستثمارية، ومن بين أهم العناصر المرتبطة بهذه المحددات ما يلي:

- *الانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة الدولية:* يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي تأخذ بمبدأ الحرية في التجارة الدولية و الانفتاح الاقتصادي، لأن إزالة الحواجز الجمركية و مختلف القيود التجارية يؤدي إلى الرفع من معدلات التبادل التجاري الدولي هذا من جانب، و من جانب أخر يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية مما يعود بالنفع على الدول من خلال زيادة الدخل الإجمالي و إتاحة الفرص أمام المنتجين بالتوجه نحو أي فرع من فروع الإنتاج التي تمكنهم من توظيف أموالهم بفعالية أكبر[1].

و تقاس درجة الانفتاح الاقتصادي بنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما اقتربت النسبةمن 100 % دل ذلك على الانفتاح الكبير على العالم الخارجي[2]، لكن نجد أن درجة الانفتاح لازالت منخفضة في بعض الدول خاصة في الشرق الأوسط و شمال افريقيا لأنها تعتمد مبدأ الحماية التجارية بهدف حماية الصناعات الناشئة من المنافسة ومكافحة سياسية الإغراق، و قد تكون هذه المبررات غير كافية بالنظر إلى المزايا المتحققة من الانفتاح الاقتصادي.

- *الاستقرار و وضوح السياسات الاقتصادية*: يعد الاستقرار الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تسعى الدول إلى تحسين بيئة الاستثمار –التي تعبر عن مجمل الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية– بهدف زيادة حجم تدفقات الاستثمارات الواردة إليها و الاستفادة من منافعها.

---

[1] محمد دياب، *التجارة الدولية في عصر العولمة*، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص 304.

[2] إلياس نجمة، *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2009/1980*، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34،العدد 109، 2012 ، ص 172.

إن معظم الدراسات الاقتصادية تؤكد على وجود علاقة موجبة بين تدفقات الاستثمارات و الاستقرار الاقتصادي و من بينها تقرير التنمية في العالم الصادر سنة 2005 الذي أكد على الدور الهام الذي تلعبه الحكومات في تحسين المناخ الاستثماري من خلال توفير الأمن و الاستقرار وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وقد خلص التقرير إلى نتيجة هامة مفادها أن الاستقرار في السياسات الحكومية يمكن من زيادة تدفقات الاستثمارات بنسبة 30%[1]، و بالتالي فانعدام الاستقرار الاقتصادي يعتبر أول المعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي، لذلك نجده يركز على دراسة المناخ الاستثماري للبلد المضيف من عدة جوانب خاصة من النواحي التالية :

- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية.
- الانفتاح الاقتصادي.
- درجة سهولة أو صعوبة الإجراءات الحكومية.
- قيود و مراقبة العملة.
- القوانين المتعلقة بالتصدير و الاستيراد.
- الحوافز المالية.

الناتج المحلي الإجمالي : يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المحددات الأساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث يعبر عن القيمة النقدية لجميع السلع و الخدمات المنتجة داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة و يستخدم كمؤشر للدلالة على صحة الاقتصاد و معدل النمو الاقتصادي، فارتفاع معدلاته تشير إلى تحسن الوضعية الاقتصادية للدولة التي تصبح وجهة رئيسية لعدد كبير من المشاريع الأجنبية.

[1] Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2005,(Un meilleur climat de l'investissement pour tous),Washington, p18. (http://www.woldbank.org/INTWDR2005/resource/WDR20054_overview_french. pdf). page consulté le 15/05/2014.

و قد توصلت معظم الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الناتج الإجمالي و الاستثمار الأجنبي المباشر و من بين هذه الدراسات نجد دراسة ***Dunning*** سنة 1980 حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية، و دراسة الأونكتاد سنة 1997 حول محددات تدفق الاستثمار المباشر ل 42 دولة نامية[1].

كما أن الدراسة التي أجراها المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت سنة 2009، حول محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني ل 17 دولة عربية من خلال تطبيق نموذج قياسي لقوة الجاذبية يرصد العوامل ذات التأثير الإيجابي و السلبي في قدرة المنطقة العربية على تحفيز الاستثمارات المباشرة العربية خلال الفترة 2007/1998، أظهرت أن للناتج المحلي الإجمالي تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني[2].

إن العلاقة الموجبة بين الناتج الإجمالي و الاستثمار الأجنبي المباشر دفعت بالعديد من دول العالم خاصة النامية منها إلى السعي لزيادة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الذي يتأثر بتقلبات الاقتصاد العالمي، هذا الأخير شهد تراجعا ملحوظا بدأ من سنة 2008 بسبب الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية و أثرها على النشاط الاقتصادي و الاستثماري و على وثيرة النمو بالنسبة للدول المنتجة و المصدرة للنفط، أما بقية الدول الأخرى فقد تأثرت من جراء حالات الحذر و الترقب للتطورات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي أدى إلى تذبذب في تدفقات الاستثمارات الواردة إليها و على أثر ذلك تراجع حجم الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية إلى نحو 2.57 تريليون دولار سنة 2009 مقابل 9.60تريليون دولار عام 2008[3].

---

[1] عمر صقر، *العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة*، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2002 /2003، ص 51.

[2] عادل عامر، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني*، متاح على الموقع التالي:

http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?3527 تاريخ الاطلاع : 20 /03/2015.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير *السنوي 2009*، الكويت، ص 05.

معدل النمو: تحقق الاقتصاديات ذات النمو المرتفع تدفقا كبير لرؤوس الأموال الأجنبية نتيجة وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل النمو و البيئة الاستثمارية، لذلك تسعى مختلف الدول إلى زيادة معدل نموها و تحسين مناخها الاستثماري من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

و قد شهد معدل نمو الاقتصاد العالمي تراجعا ملحوظا بدأ من سنة 2008 بسبب الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية و أثرها على النشاط الاقتصادي و الاستثماري للدول خاصة مجموعة الدول المتقدمة، حيث انخفض معدل النمو العالمي من 5.15% سنة 2007 إلى 2.99 % سنة 2008 إلى 0.8% سنة 2009 بعدما سجل معدلات نمو مقبولة خلال الفترة 2006/2000، و يرجع هذا التدهور إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول المتقدمة بسبب تداعيات الأزمة العالمية، في حين شهدت الاقتصاديات الناهضة و الدول النامية معدل نمو أفضل من المعدل العالمي حيث سجلت نسبه 6.11% سنة 2008 مما سمح لها بإجتداب المزيد من الاستثمارات الأجنبية خاصة المنطقة العربية- الجدول رقم 04/01- و على أثر ذلك تراجع حجم الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية إلى نحو 2.57 تريليون دولار سنة 2009 مقابل 9.60 تريليون دولار سنة 2008[1].

وفي مقابل ذلك انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد إلى 1.221.840 دولار أمريكي سنة 2009 بعدما حقق ما يعادل 1.818.834 دولار سنة 2008[2].

و قد شهدت سنة 2010 ارتفاع في معدل النمو العالمي تجاوز 5%[3]، و يرجع هذا التحسن إلى زوال فترة الانكماش تدريجيا في الدول المتقدمة، و صمود الاقتصاديات الناهضة و الدول النامية خلال الأزمة بعد انتهاجها لسياسات اقتصادية سليمة، غير أن هذا التحسن لم يستمر لفترة طويلة بسبب الانخفاض المتتالي لمعدل النمو حيث

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير *السنوي 2009*، الكويت 2009، ص 05.

[2] World Investment Report,Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge 2014, p 205. (http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014_en.pdf.) page consulte le 25/03/2014.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، *تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية*، الكويت، 2010، ص 06.

سجل سنة 2011 و 2012 و 2013 على التوالي ما نسبة 3.8 % و 3.2% و 2.9%[1]، و يرجع ذلك إلى الاختلالات الاقتصادية التي شهدها الإتحاد الأوربي وانكماش اقتصاد منطقة اليورو بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي و الإضطربات الاجتماعية في بعض الدول العربية، و في المقابل سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2011/2010 ارتفاعا قدر على التوالي ب 1.422.255 دولار أمريكي و 1.700.082 دولار أمريكي لينخفض سنة 2012 و يسجل ما يعادل 1.330.273 دولار أمريكي، ليسجل بعدها تحسنا طفيفا بلغ حوالي 1.451.965 دولار سنة 2013[2]، و قد يفسر هذا التطور بالتحسن التدريجي للاقتصاد العالمي خاصة الاقتصاديات المتقدمة.

و فيما يلي شكلين يوضحان تطور معدل النمو و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2013/2000.

الشكل رقم 01-01: تطور معدل النمو في العالم خلال الفترة 2000/2013

الوحدة : (%)

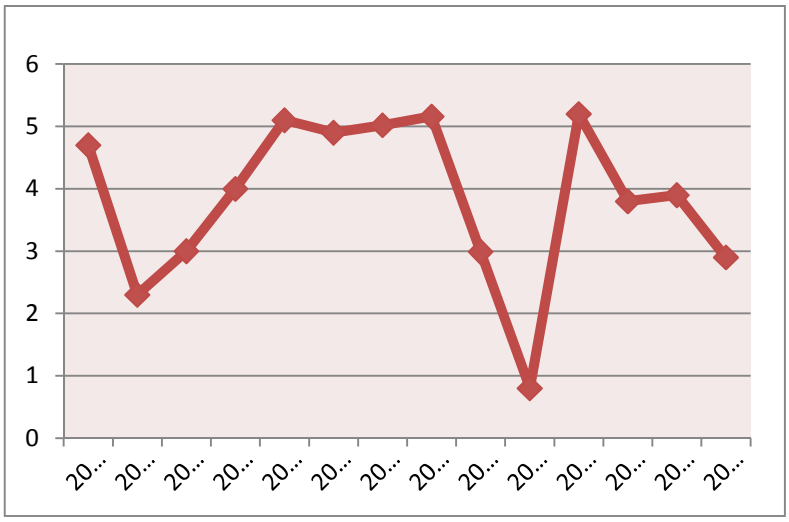

المصدر : من تجميع الطالبة بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقارير حول مناخ في الدول العربية لسنة 2001-2002- 2004-2006-2009-2010-2011- 2013.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، *تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية*، الكويت، 2013،ص 08.

[2] World Investment Report 2014,Op-cit, p 205 .

الشكل رقم 01-02: تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي خلال الفترة 2000/2013

الوحدة : مليون دولار أمريكي

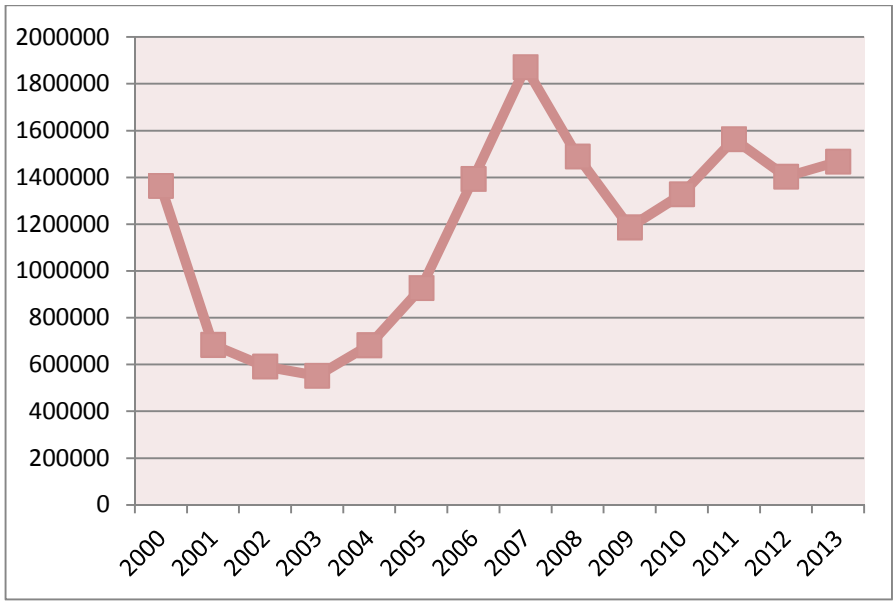

Source : ***World Investment Report 2015: Annex Tables***.

يتضح من خلال الشكلين أن الارتفاع في معدل النمو الحقيقي يصاحبه ارتفاع موازي في تدفقات الاستثمار الأجنبي و العكس صحيح ما لم تكن هناك ظروف استثنائية خاصة كالتوترات السياسية والأزمات الاقتصادية.

الجدول رقم 01-04 : معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000/2013.

الوحدة : (%)

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاقتصاديات الناهضة و الدول النامية	5.8	3.9	4.6	6,4	7,2	7,50	7,90	8,34	6,1	2,7	7,3	2'6	4,9	4,5
الدول المتقدمة	3.9	0.9	1.8	2	3,4	2,5	2,99	2,71	0,5	3,4	3,2	1,6	1,5	1,2
العالم	4.7	2.3	3	4	5,1	4,90	5,02	5,15	2,99	0,8	5,2	3,8	3,2	2,9

المصدر : من تجميع الطالبة بالاعتماد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001-2002- 2004-2006-2009-2010-2011--2013 .

يتضح من خلال الجدول أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية و الاقتصاديات الناهضة مرتفع عنه في الدول المتقدمة، و هذا ما قد يفسر سبب تركز معظم استثمارات هذه الدول في المناطق النامية هذا من جانب ومن جانب أخر قد يعود لارتفاع حجم الناتج إلى ضخامة الأنشطة الاستثمارية الموجهة نحو هذه المناطق المستغلة للمزايا النسبية و المكانية.

معدل التضخم : إن للتضخم تأثيرا سلبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة بحيث يؤثر التضخم على الأسعار و الأرباح و تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات.

فالتغيرات المستمرة لمعدلات التضخم تشير إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، مما يساهم في خلق مناخ استثماري غير قادر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم المرتفعة و الاستثمار الأجنبي المباشر.

لذلك تسعى مختلف دول العالم إلى التخفيض قدر الإمكان من معدلات التضخم من أجل جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات و الاستفادة من مزاياها، إلا أنه في السنوات الأخيرة سجلت معظم دول العالم بكافة مجموعاتها ارتفاعا في معدل التضخم، فقد بلغ في الدول المتقدمة 1.37 % سنة 2013 مقارنة ب 0.1 % سنة 2009، و يرجع ذلك إلى تباطؤ معدلات النمو الأمر الذي أثر على تدفقات الاستثمار نحو هذه الدول، بينما شهدت الدول النامية والاقتصاديات الناهضة ارتفاعا قدر ب 6.18 % سنة 2013 مقارنة بنحو 5.2 % سنة 2009 و 10.6%سنة 2011 مما تسبب في تراجع الاستثمارات الأجنبية الوافدة، أما الدول العربية فقد عرفت انخفاضا طفيفا قدر ب5.8 % سنة 2013 مقارنة ب 6.2 % سنة 2012 و 10.6 % سنة 2011، والجدول رقم 05/01 يوضح الفرق بين معدلات التضخم في الدول المتقدمة و الدول النامية.

الجدول رقم 01-05: الفرق بين معدلات التضخم في الدول المتقدمة و الدول النامية.

الوحدة: نسبة مئوية (%).

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدول المتقدمة	2.3	2.3	1.5	1.8	2	2.3	2.3	2.15	3.4	0.1	1.6	2.7	1.97	1.37
الدول النامية	5.6	6	6.1	6	5.7	5.4	5.3	6.40	9.3	5.2	6.1	7.2	6.06	6.18
الدول العربية	4.2	3.9	2.1	2.9	4.52	4.9	5.7	7.65	10.09	7.5	7.1	10.6	6.2	5.8

المصدر : من تجميع الطالبة بالاعتماد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001-2003-2004- 2006-2008 - 2009--2011--2013.

يتضح من خلال الجدول أن ارتفاع معدل التضخم في الدول النامية و العربية مقارنة بالدول المتقدمة، و قد يرجع سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز و أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي، و ارتفاع الطلب المحلي و انخفاض العرض.

- *حجم السوق* : من بين الأهداف الأساسية للاستثمار الأجنبي هو البحث عن الأسواق الخارجية لتصريف المنتجات لذلك يعتبر السوق من المحددات الرئيسة التي يعتمد عليها في اختيار البلد المضيف لممارسة الأنشطة الاستثمارية، فكلما ارتفع حجم السوق زادت قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما عن احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد

السكان، فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي و عدد السكان تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

- *مرونة سوق العمل* : من الأسباب الشائعة لتدويل الشركات لمنتجاتها ما يتعلق بالاستفادة من المزايا النسبية للعمل خاصة بعد ارتفاع الأجور في الدول المتقدمة، و تمتع العمال بكثير من الحقوق العمالية كالإضراب و تزايد نفوذ نقابات العمال .....إلخ، لهذا تتجه الشركات إلى الدول التي تتمتع بمرونة كبيرة في سوق العمل[2].

و من مظاهر مرونة سوق العمل :

- ✓ توفر اليد العاملة المؤهلة التي تستجيب للتطورات العلمية و التكنولوجية.
- ✓ انخفاض معدل الأجور.

- *الحوافز الاستثمارية* : تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدولة المضيفة دورا هاما و محددا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما عندما تمنح لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية، بحيث تساهم في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات مما يتيح امكانية تحقيق عوائد مرتفعة، و قد تأخذ هذه الحوافز شكل الإعانات الحكومية المباشرة لتغطية جزء من تكاليف رأس المال، الإنتاج، التسويق، أو شكل توفير الخدمات الأساسية كتزويد المستثمر بالمعلومات السوقية و توفير المواد الخام توفير البنى التحتية[3].

---

[1] بولرباح غريب، مرجع سبق ذكره، ص 102 .

[2] زينب حسين عوض الله، *الاقتصاد الدولي، العلاقات و النقدية الدولية، الاقتصاد الخاص بالأعمال، اتفاقيات التجارة الدولية*، الدار الجامعية الجديدة،الاسكندرية 2005، ص 384.

[3] منور أو سرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر العدد 02، 2005، ص ص 122/121.

و قد تأخذ شكل تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، و تخفيض معدل الفائدة عليها أو شكل مساعدات مالية لإجراء البحوث و الدراسات اللازمة لإقامة المشاريع و التوسع في المستقبل[1].

ثالثا: المحددات القانونية

إن تبني الدولة لقواعد قانونية مرنة و مسايرة للتطورات الدولية يعتبر حافزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن المحددات القانونية أصبحت أحد العناصر الأساسية في تحسين مناخ الاستثمار كونها تمنح الثقة و الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي.

و يمثل الإطار القانوني الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، بحيث يختلف من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف و تباين توجهات المشرع و ذلك لعدة أسباب نوجزها في ما يلي[2]:

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا و مدى حاجتها لاستغلال الموارد الطبيعية.
- مدى توفر اليد العاملة الوطنية و الحاجة لتشغيلها.
- حجم السوق المحلي و مدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.
- الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي تؤثر على السياسات الاقتصادية و تنعكس بالضرورة على ما يقرره المشرع.

و لكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا بد من توفر المقومات التالية[3]:

---

[1] زيدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2] بولرباح غريب، مرجع سبق ذكره، ص103.

[3] أميرة حسب الله محمد، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة العربية (دراسة مقارنة مصر تركيا و كوريا الجنوبية)*، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005، ص 27 .

- ❖ وجود قانون موحد للاستثمار يتميز بالوضوح و الاستقرار والشفافية و متوافق مع القواعد و التنظيمات الدولية.
- ❖ وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.
- ❖ وجود نظام قضائي قادر على تطبيق القوانين و حل النزاعات القائمة بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

و نظرا لما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من مزايا للبلد المضيف فإن الدول خاصة النامية منها تسعى إلى إجراء إصلاحات منتظمة لسياساتها الجبائية و المالية و منح الحوافز و نذكر من بينها ما يلي[1]:

01- الإجراءات التشجيعية ذات الطابع الضريبي مثل:

- التخفيضات الضريبية لفترة معينة من مدة المشروع.
- الإعفاء الضريبي عند بداية النشاط.

02- الإجراءات التشجيعية ذات الطابع المالي مثل:

- توفير قروض بمعدلات تفضيلية.
- ضمانات تعويض القروض.
- ضمانات تحويل الأرباح و رأس المال.
- عدم التدخل في التسعير و ترك الأمور لقوى العرض و الطلب.

03- الإجراءات التشجيعية لخلق مناطق حرة مثل:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية.
- الإعفاء من رسوم استيراد المواد الأولية و سلع التجهيز.

[1] عبد المجيد أونيس، *الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، واقع و أفاق*، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، 17/ 18 أفريل 2006، ص 254.

- الإعفاء من رسوم التصدير.

المطلب الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموا معتبرا على الصعيد العالمي قدر ب 9 % سنة 2013 أي ما يعادل 1452 مليار دولار أمريكي، بعدما سجل سنة 2012 ما نسبته 8 % أي ما يعادل 1351 مليار دولار[1]، و يرجع سبب ذلك إلى حالة عدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي الذي عرفه العالم خاصة في المنطقة الأوروبية و العربية.

و على صعيد التوزيع الجغرافي للاستثمار فقد أشارت تقديرات ***CNUCED*** الصادرة سنة 2014 إلى تراجع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المتقدمة ، ليرتفع مقابل ذلك باتجاه الدول النامية التي استقطبت حصة بلغت حوالي، و هذا ما يؤكد الدور التنموي الهام الذي تؤديه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه المنطقة، و تعد منطقة شرق و جنوب شرق أسيا و أمريكا اللاتينية و بحر الكاريبي من أكثر المناطق النامية الجاذبة للاستثمار و فيما يلي جدول يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم حسب المنطقة للفترة 2013/2008.

[1] World Investment Report ,*Investing in the sdgs: an action plan,* united nations conference on trade and development,2013/2014, p 13.
(http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014_en.pdf.). page consulte le 10/08/2014.

الجدول رقم 01-06: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم حسب المنطقة للفترة 2008/2013.

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات / البلدان	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي التدفقات في العالم	1744	1180	1244	1700	1330	1452
الدول المتقدمة	960	603	602	880	517	566
الدول النامية	658	511	574	725	729	778
دول أمريكا اللاتينية و بحر الكاريبي	207	141	159	244	256	292
منطقة افريقيا	73	60	55	48	55	57
غرب أسيا	92	66	58	53	48	44
شرق و جنوب شرق أسيا	284	242	300	33	334	347
الاقتصاديات الضعيفة هيكليا و الهشة والصغيرة	62.4	52.7	48.3	58	58	57

Source : World Investment Report , Investing in the sdgs: an action plan, 2011/ 2014.

يعود التزايد المستمر في إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى عمليات التملك و الاندماج التي تعد أحد المحركات الأساسية لسريان الاستثمارات في العالم، بالإضافة إلى عوامل عديدة نوجزها في ما يلي[1]:

[1] أحمد منير نجار، *دور الاستثمارالأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية*، الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة ، يومي 13/12ديسمبر 2014، ص07.

- ✓ الأزمات العالمية التي مست بعض الدول في أمريكا اللاتينية (المكسيك، الأرجنتين، البرازيل) و الفلبين مما دفع بحكومات هذه الدول لبيع ديونها لمستثمرين أجانب بأسعار تشجيعية.
- ✓ انتشار برامج الإصلاح الاقتصادي و إعادة الهيكلة الاقتصادية للعديد من الدول النامية، و توسع حركة تحرير التجارة الدولية و حركات رؤوس الأموال بمساعدة التطور التقني الهائل في قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية.
- ✓ حاجة الدول النامية للتمويل الخارجي مع الانخفاض الواضح لنسب الادخار من إجمالي الناتج المحلي من جهة و انخفاض معدلات نموه من جهة أخرى.
- ✓ اللجوء المتزايد للعديد من الدول النامية و العربية إلى توقيع اتفاقيات ثنائية تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة لتجنب العوائق الجمركية نتيجة التكتلات الاقتصادية العالمية، إضافة لاتفاقيات منع الازدواج الضريبي.

أولا : الاستثمار في الدول المتقدمة

وصل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول المتقدمة حسب تقرير ***CNUCED*** الصادر سنة 2014 حوالي 566 مليار دولار سنة 2013 بعدما قدرت ب 517 مليار دولار سنة 2012[1]، لتسجل بذلك نسبة ارتفاعا قدر ب 39% و يرجع ذلك بشكل أساسي إلى عودة الاستثمارات إلى الدول الصناعية الكبرى و إلى ما تتمتع به هذه من قواعد صناعية، وأسواق ضخمة، وقدرات تكنولوجية راقية، وبيئة استثمارية جاذبة.

و تعد منطقة أمريكا الشمالية من أكثر المناطق المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث شهدت ارتفاعا في حجم التدفقات بلغ 250 مليار دولار سنة 2013 أي ما يمثل 17.2% بعدما سجلت 204 مليار دولار سنة 2012[2] و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد مضيف للاستثمار على المستوى العالمي

[1] World Investment Report ,*Investing in the sdgs: an action plan* 2014, Op-cit, , p14.
[2] Op cit, p14.

و قد بلغت التدفقات الواردة إليه سنة 2012 حوالي 160 مليار دولار لترتفع إلى ما يفوق 187 مليار دولار سنة 2013.[1]

بينما تعد منطقة أوربا ثاني أكبر اقتصاد مستقبل للاستثمار سنة 2013 حيث بلغت حجم الاستثمارات الواردة إليه 246 مليار دولار، بعد شهدت انخفاضا كبير سنة 2012 قدرت نسبته ب 41%.[2]

و تعتبر اسبانيا أكبر مقصد للاستثمار الأوربي حيث ارتفع فيها الاستثمار من حوالي 26 مليار دولار سنة 2012 إلى 39 مليار دولار سنة 2013، تليها إيطاليا بحصة قدرت ب 16.5 مليار دولار، في حين شهدت فرنسا و بريطانيا تراجعا في حجم التدفقات[3]، وفيما يلي شكل يوضح توزيع الاستثمار الأجنبي للدول المتقدمة لسنة 2013.

الشكل رقم 01-03 : توزيع الاستثمار الأجنبي بين الدول المتقدمة لسنة 2013 **الوحدة : (%)**

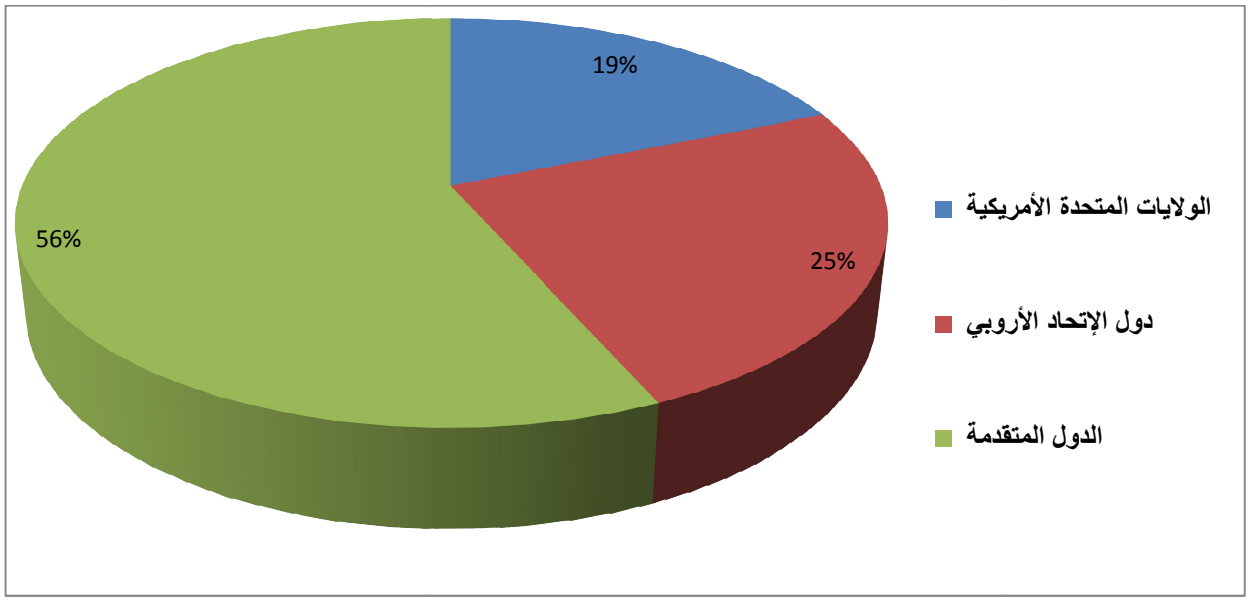

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات

World Investment Report , Investing in the sdgs: an action plan, 2011/ 2014

[1] Op-cit, p14.
[2] Rapport sur l'investissement dans le monde, vue ensemble, CNUCED 2013, p 13.
[3] World Investment Report 2014, Op cit.

نلاحظ من خلال الشكل أن الولايات المتحدة تحظى بحصة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعادل 19% و يرجع ذلك إلى استقرار بيئتها الاستثمارية والتحكم في المؤشرات الاقتصادية الكلية، هذا فضلا عن توفرها على قوى عاملة مؤهلة تتسم بالتنافسية هذا من جانب، و من جانب أخر مساهمتها الكبيرة في تنشيط التجارة الدولية و هيمنتها على المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية و قيادتها لطاهرة العولمة، و تعد الدول الأوروبية ثاني أكبر مستقطب للاستثمارات الدولية بحصة تعادل 25%، و يرجع ذلك إلى تمتع اقتصادياتها بمناخ استثماري متميز و اتساع حجم السوق بالإضافة إلى موقعها الجيد و توفرها على بنى تحتية ذات تقنية عالية في الاتصالات والموصلات.

ثانيا : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

شهدت الدول النامية نمو في حجم تدفقات الاستمارات الواردة خلال الفترة 2013/2012 مقارنة بالسنوات السابقة حسب تقرير ***CNUCED*** الصادر سنة 2014، حيث بلغ حجم الاستثمار سنة 2013 حوالي 778 مليار دولار بعدما حقق ما يعادل 729 مليار دولار سنة 2012.

و تعد منطقة أسيا و أمريكا اللاتينية من أكثر المناطق التي تساهم في تفعيل حركة الاستثمارات الأجنبية مقارنة بباقي الدول النامية الأخرى، وذلك كمحصلة لقيامها ببعض الاصلاحات خاصة من الجانب الاقتصادي و اهتمامها بقطاع الصناعة و بمراكز التنمية البشرية و مراكز البحوث العلمية، على الرغم من أن بعض الدول الأسيوية شهدت تراجعا في تدفقات الاستثمارات خاصة غرب أسيا التي عرفت انخفاضا نسبته 3% أي ما يعادل 44 مليار دولار، بعدما حققت ما نسبته 3.6% سنة 2013[1].

أما منطقة شرق و جنوب شرق أسيا فقد عرفت نموا في حجم الاستثمارات الواردة إليها خاصة في الصين و هوكونغ حيث شهدت الصين ارتفاعا في حجم الاستثمارات بلغت ما يقارب 124 مليار دولار سنة 2013 بعدما سجلت

[1] World Investment Report ,*Investing in the sdgs: an action plan* 2014, Op-cit, p14.

حوالي 121 مليار دولار سنة 2012، و بالتالي احتفظت بمرتبتها الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بينما هوكونغ فقد بلغ حجم الاستثمار الوارد إليها حوالي 76 مليار دولار سنة 2013 مقارنة ب حوالي 74 مليار دولار سنة 2012.

أما بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية فقد شهدت نموا من حيث تدفقات الاستثمارات الواردة إليها حيث بلغ حجم الاستثمار فيها 292 مليار دولار سنة 2013 أي ما يمثل نسبة 20.1% بعدما حققت ما يعادل 256 مليار دولا سنة 2012 ما يمثل نسبة 19.2 %[1]، و تعد المكسيك و البرازيل من أكثر الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث استقبلت ما يفوق 38 مليار دولار و 64 مليار دولار على التوالي.

أما بالنسبة لمنطقة إفريقيا فقد سجلت تراجعا طفيفا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها خلال سنة 2013 حيت بلغت حصة الاستثمارات حوالي 57 مليار دولار أي ما يمثل نسبة 3.9 %، بعدما حققت ما يعادل 55 مليار دولار ما يمثل نسبة 4.1% سنة 2012[2]، و تعتبر دولة جنوب إفريقيا و الموزنبيق و نيجيريا و مصر من أكثر المناطق المستقبلة للاستثمارات من أصل 54 دولة إفريقية.

أما بالنسبة للاقتصاديات الضعيفة هيكليا والهشة و الصغيرة فقد شهدت تراجعا طفيفا في تدفقات الاستثمارات الواردة إليها حيث بلغت نسبتها 3.9% سنة 2013 أي ما يعادل 57 مليار دولار بعدما حققت نسبة 4.4 % سنة 2012 أي ما يعادل 58 مليار دولار[3]، و تعد أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكمبوديا، وليبريا وموريتانيا من أكثر الدول الصغيرة استقطابا للاستثمار، و فيما يلي شكل توضيحي لتوزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية لسنة 2013.

[1] Op cit, p 14.
[2] Op cit, p 14.
[3] Op cit, p 14.

الشكل رقم 01-04: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية لسنة 2013 . الوحدة :(%)

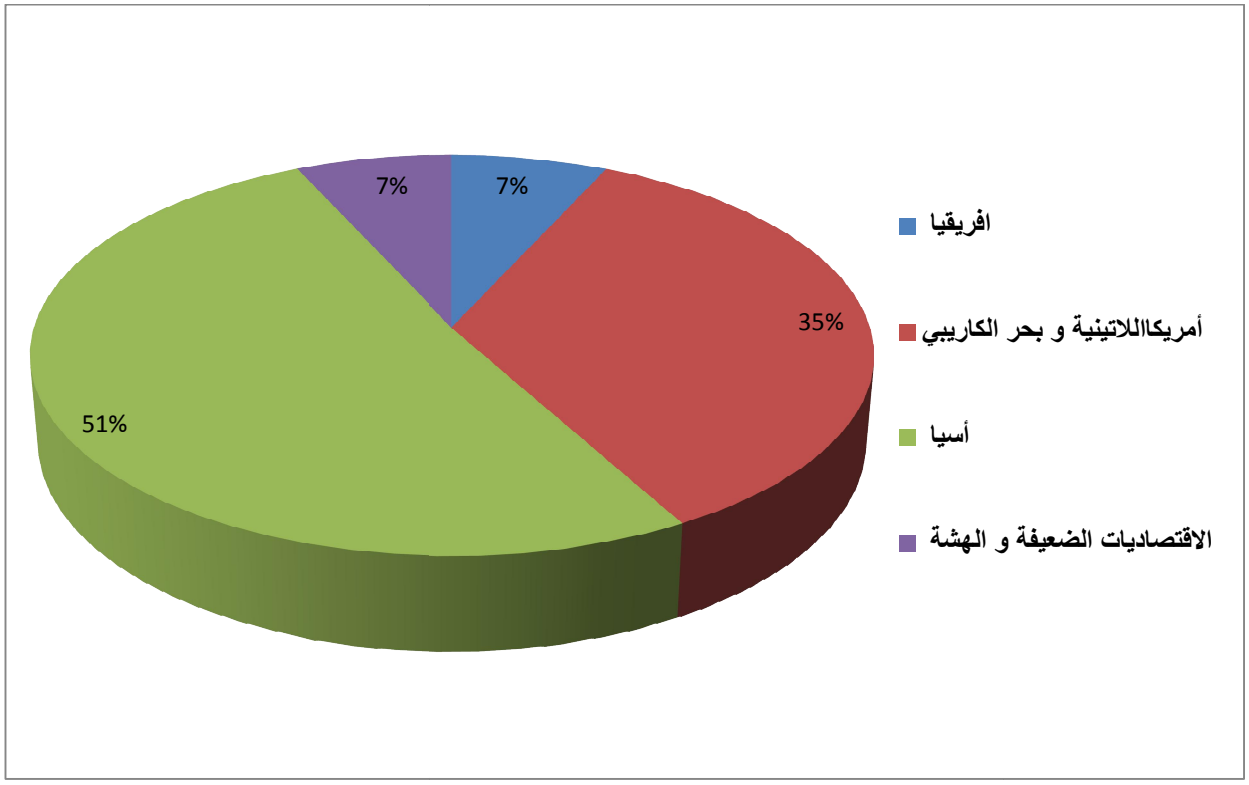

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات معطيات

World Investment Report , Investing in the sdgs: an action plan, 2011/ 2014

نلاحظ من خلال الشكل أن منطقة أسيا تعد من أهم المناطق التي تشهد تدفق كبير للاستثمارات الأجنبية المباشر حيث استحوذت على نسبة 51% من إجمالي التدفقات الاستثمارية الموجهة نحو الدول النامية، تليها منطقة أمريكا اللاتينية و بحر الكاريبي بنسبة 35 %، بينما افريقيا والاقتصاديات الهشة فقد استحوذت فقط على نسبة 7 % من إجمالي الاستثمارات الواردة، وبذلك فهي تعتبر أضعف المناطق على المستوى العالمي من حيث جاذبية الاستثمار و يعود ذلك إلى طبيعة مناخها الاستثماري وضعف البنى التحتية، بالإضافة إلى الاختلالات الاقتصادية و الاضطرابات السياسية و الأمنية بالمقارنة مع بقية دول العالم.

الخاتـــمة

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة اقتصادية بالغة الأهمية سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي أو الدولي فهي تلك المشروعات التي يقيمها و يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة، تهدف إلى التوسع والانتشار واختراق الأسواق العالمية وتعميم المنتجات في سائر الدول، تساهم في تطوير المنشآت الإنتاجية الخدماتية و ترقية المعدلات التنموية، هذا فضلا على اعتبارها مصدرا هاما للرفع من كفاءة رأس المال البشري و التغير التكنولوجي، لذلك فقد أصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالا للتنافس بين الدول و ساحة للتسابق نحو اجتذاب المزيد منها من خلال ازالة كافة الحواجز التي تعيق حركتها و توفير مختلف الضمانات والحوافز اللازمة لدخولها إلى السوق المحلي.

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرهونة من جهة بمدى استقرار المناخ الاستثماري الملائم لطبيعة النشاط في الدول المضيفة، هذا الأخير الذي تحكمه العديد من المحددات منها ما هو مرتبط بالجانب السياسي الاقتصادية و القانوني و من جهة أخرى بمدى توافق شكل الاستثمار المعتمد من طرف الشركة الأجنبية مع بيئة الاستثمارية للدولة المضيفة من أجل تحقيق منافع أكبر و تكاليف أقل.

Nom du document : المفاهيم 0000 الفصـــل الأول النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر (Récupéré)2015 (Réparé) (Réparé) (Réparé) (Réparé)
Répertoire : C:\Users\clien\Desktop\المذكرة
Modèle : C:\Users\clien\AppData\Roaming\Microsoft\Templates\Normal.dotm
Titre : المفاهيم الفصـــل الأول النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر
Sujet :
Auteur : teste
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 28/11/2015 12:44:00
N° de révision : 133
Dernier enregistr. le : 04/12/2015 21:53:00
Dernier enregistrement par : clien
Temps total d'édition : 1,161 Minutes
Dernière impression sur : 05/12/2015 09:45:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 57
Nombre de mots : 14,040 (approx.)
Nombre de caractères : 69,922 (approx.)

مقدمة

تعتبر مقاربة ***OLI*** من النظريات الهامة المعرفة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، و الشاملة لدراسات ومجالات عديدة، فهي خلاصة لنظريات مختلفة تعالج اختصاصات متعددة كاقتصاد المؤسسة، و التجارة الدولية الاقتصاد الجغرافي..الخ، حيث تفترض أن القرار الاستثماري هو نتيجة توافق ثلاثة مجموعات من العوامل هي و الملكية و الموقع و التدويل، لذلك فهي تهتم بالمنشآت الصناعية و كيفية تدويل إنتاجها و بتحليل تكاليف النقل والعوامل المرتبطة بالموقع و ظروف البيئة الاستثمارية.

و تعد من بين البحوث الاقتصادية التي تتضمن دراسة ديناميكية و استاتكية في أن واحد، هدف هذه الدراسة هو تحليل دوافع قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر، و أهم البدائل المتاحة لها للدخول إلى الأسواق الأجنبية حسب الإمكانيات المتوفرة.

وسيتم التعرض في هذا الفصل إلى التحليل النظري لمقاربة ***OLI*** و ذلك من خلال البحث في العناصر التالية:

- المبحث الأول: الإطار النظري لمقاربة ***OLI*** .
- المبحث الثاني: موقع مقاربة ***OLI*** من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثالث: مقاربة ***OLI*** و المستجدات الاقتصادية الدولية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الأول: الإطار النظري لمقاربة *OLI*

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة توسعا إقليميا لفعاليات النشاطات الإنتاجية المختلفة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، هذه الأخيرة التي تتوفر على مجموعة من الخصائص و الأهداف تدفعها للقيام بعملية تدويل نشاطاتها خارج الحدود الوطنية، و قد تمكن ***Jean Dunning*** انطلاقا من مقاربة ***OLI*** من شرح دوافع قيام هذه الشركات بالاستثمار بعد التركيز على دالة ذي ثلاثة متغيرات، و سنتطرق في الدراسة التالية إلى هذه المتغيرات بعد التعرف على مضمون المقاربة.

المطلب الثاني: مضمون مقاربة *OLI*

تعد مقاربة ***OLI*** مقاربة شاملة تضم العديد من الأفكار المرتبطة بمجالات الاستثمار الأجنبي المباشر تمكنت من تحقيق الترابط و التكامل بين مختلف النظريات المفسرة له، مركزة على ثلاثة محددات أساسية لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر و الدراسة التالية ستتعرض إلى مفهوم المقاربة و دوافع قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي استنادا لمحدداتها.

أولا : مفهوم مقاربة OLI

تعتبر مقاربة ***OLI*** أو ما يعرف بالنظرية الانتقائية أو التوفيقية للإنتاج الدولي من أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، و سميت كذلك لأنها تفسر كيفية الاختيار أو الإنتقاء بين ثلاثة استراتجيات رئيسية تتضمن العمل الاقتصادي الدولي و هي الاستثمار الأجنبي المباشر، الترخيص و التصدير.

طرحت النظرية كفكرة لأول مرة من طرف الاقتصادي ***Jean Dunning*** من جامعة ***Reading*** الإنجليزية في منتصف الخمسينيات على شكل أطروحة دكتوراه، تدرس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في التصنيع إلى المملكة المتحدة، و عرضت سنة 1976 في ندوة ستكولهولم عن التركيز الدولي للنشاط الاقتصادي، و قد وضع

Dunning من خلالها إطار علمي لتحديد و تقييم وزن العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي للإنتاج في الخارج.

و تجمع المقاربة بين الدراسة الديناميكية و الاستاتيكية في أن واحد، فقد قام **Dunning** في المرحلة الأولى من البحث فيها بالتحليل و التركيز على كيفية الاختيار ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم بدائله و المتمثلة أساسا في بيع الرخص أو التصدير، مع اختبار فعالية كل هذه الاختيارات أو البدائل، أما في المرحلة الثانية فقد قام بتحليل التطورات الديناميكية لوضعية الدول المضيفة للاستثمارات و سلوك الشركات متعددة الجنسيات في إطار دورة الاستثمار.

إن النظرية الإنتقائية هي نظرية معاصرة طورها **Dunning** في سلسلة من المطبوعات من خلال دراسته البحثية التي خلصت إلى نتيجة هامة تمثلت في وجود ثلاث عوامل أساسية محددة لقرار الشركات دولية النشاط الاستثمار في الخارج وهي مزايا الملكية – مزايا الموقع – مزايا التدويل أو مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، حيث تقوم الشركات بتطوير مزاياها الخاصة و نقلها إلى دول معينة استنادا لمزايا الموقع بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ثانيا : مقاربة OLI و أساليب الإنتاج الدولي

من أجل فهم مقاربة **OLI** و كيفية الإنتقاء ما بين الأساليب المختلفة للإنتاج الدولي يمكننا طرح التساؤل التالي:

- ✓ في ظل أي بيئة استثمارية تختار الشركة الاستثمار الأجنبي المباشر عوضا عن التصدير و منح الرخص للشركات المحلية ؟

[1] Alan.M . Rugman, *Reconciling Internalization Théory and Electric Paradigm* , Multinational business review- university of Reading, volume 18, number 01, p 08. (http://centaur.reading.ac.uk/6112/1/MBR_FINAL.pdf). page consulté le 17/06/2014.

للإجابة عن التساؤل قام ***Hirsch*** سنة 1976 بدراسة اشكالية توطين إنتاج سلعة معينة في الخارج مرتكزا بشكل كبير على تكاليف الإنتاج المحددة لقرار الاختيار بين البدائل المتاحة للاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك في سياق نموذج خاص ببلدين طرح على الشكل التالي[1]:

البلد الأصلي يرمز له A و البلد المضيف B و pa وpb يمثلان تكاليف الإنتاج في كل من البلدين على التوالي في حين يرمز لتكاليف التجارة في السوق المحلي ب Md و تكاليف التجارة الخاصة بالصادرات أو تكاليف تسويق و بيع الصادرات ب Mx، و K مرتبطة بالميزة الخاصة بالشركة على غرار معرفة تسييرية معينة تكنولوجية كانت أو تجارية متراكمة من خلال استثمارات سابقة في البحث والتطوير (D&R) وكذا في الإشهار حيث تعطي هذه الميزة للشركة الحائزة لها احتكار مؤقت في جزء معين من السوق كما تمثل في نفس الوقت تكلفة بالنسبة للشركات المنافسة فعندما تتخلى الشركة عن براءة اختراعها فإن هذه الميزة ستقيم كتكلفة للخطر المتعلق بالتقليد والذي يستنتج عنه خسارة الشركة لهذه الميزة.

و يرمز للفرق (الايجابي) بين تكاليف الاتجار عن الوحدة المباعة في التصدير وتلك المباعة في السوق المحلي بM حيث تتضمن التكلفة الناجمة عن مختلف الحواجز الخاصة بالتبادل (النقل، حقوق الجمارك، اتصالات.. الخ) ويفترض أن تكون مرتبطة ايجابيا مع k، في حين أن C تمثل فائض تكلفة مراقبة وتنسيق العمليات والنشاطات الخارجية مقارنة مع تلك الداخلية أو المحلية بحيث ينتظر ويتوقع أن تكون C مترابطة إيجابا مع M، Pb ، Pa، k كما يفترض في هذا النموذج أن نموا للطلب على السلعة في البلد B يمكن أن يتطلب إنجاز وحدة أو فرع إنتاج جديد بناءا على فرضية أن الطلب لا يتأثر بمكان الإنتاج،و يعطي النموذج وضعية البلد A كما يلي:

[1] عبد القادر ناصور، *إشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، محاولة تحليل*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ، 2014/2013 ، ص ص 133/ 134.

1. Pa +M كتكلفة التصدير من البلد Aباتجاه البلد B.
2. Pb+K كتكلفة التخلي عن رخصة الإنتاج لصالح شركة ما للبلد B .
3. Pb + c كتكلفة التوطن في البلد B .

حيث يفترض أن يكون لكل هذه المتغيرات قيم إيجابية، وبناءا على ما سبق، تكشف هذه الوضعية قواعد القرار الذي يفرض على شركة البلد A، وذلك على الشكل الآتي:

التصدير باتجاه البلد B إذا كان:

1. Pa +M < Pb+K و
2. Pa +M < Pb + c

الشركة تختار التصدير إذا كان تموين سوق البلد B أقل تكلفة من التوطن أو التخلي عن براءة الاختراع.

الاستثمار في البلد B إذ اكان:

1. Pb+c < Pb+K و
2. Pb + c < Pa +M

الشركة تختار الاستثمار المباشر عن طريق إنشاء فرع إنتاج في سوق البلد B لكون العملية الاستثمارية تعد مربحة وأكثر فائدة من الإنتاج في البلد B من طرف شركة محلية أو مستغلة لبراءة الاختراع، ومن الإنتاج في البلد A مع التصدير باتجاه البلد B .

التخلي عن رخصة الاستغلال لإحدى الشركات في البلد B إذا كان :

1. Pb+K < Pb + c و
2. Pb+K < Pa +M

الشركة تفضل التخلي عن رخصة الاستغلال لإحدى الشركات المحلية في البلد B لارتفاع تكاليف التصدير و التوطن.

وفقا ل ***Hirsch*** فإن قرار التصدير إلى الخارج قد يكون صائب إذا كانت عائداته تغطي تكاليف البحث و التطوير مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و قد يكون هذا الأخير اختيارا صائبا إذا ما كانت عائداته أكبر من عمليات التصدير و مخاطره منخفضة.

ثالثا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق مقاربة OLI

قام ***Dunning*** بتوضيح دوافع الاستثمار أو الإنتاج في الخارج من خلال إثارة ثلاثة إشكاليات رئيسية:

- ❖ لماذا تلجئ الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج ؟
- ❖ أين يجب تركيز نشاطات الشركات متعددة الجنسيات ؟
- ❖ كيف تتمكن الشركات متعددة الجنسيات من تدويل نشاطاتها ؟

إن الهدف من هذه التساؤلات هو توضيح كيفية اتخاذ قرار التدويل من طرف الشركات الأجنبية هذا من جهة و من جهة أخرى البحث عن الأسباب الكامنة وراء تفضيل الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن التصدير و منح التراخيص .

ولقد توصل ***Dunning*** إلى أن الدافع الأول للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركات في السيطرة على الأسواق الخارجية نتيجة تمتعها بإمكانيات و مزايا خاصة تميزها عن باقي الشركات المنافسة الأخرى خاصة في ما يتعلق باحتكار التكنولوجيا، طرق التسيير، و الإدارة و التسويق، الموارد المالية.

أما الدافع الثاني فيرتبط بموقع الدولة المضيفة و مدى توفرها على محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل حجم الأسواق و تكاليف النقل ، العمالة....إلخ .

أما بالنسبة للدافع الثالث فيتعلق برغبة الشركات في استغلال الإمكانيات المتاحة و المقدمة من طرف الدولة المضيفة كوسيلة لتوسيع نشاطاتها على المسوى الدولي و زيادة حجم أرباحها.

و في نفس السياق أكد ***Dunning*** أن هذه الدوافع هي بمثابة المحددات أو الشروط الأساسية للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة إذا استغلت بالطريقة الجيدة التي تمكن الشركات الأجنبية من تعظيم الأرباح و تحقيق فعالية كبيرة لنشاطاتها بالخارج.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي وفق مقاربة *OLI*

حسب ***Dunning*** تقوم الشركات باختيار الاستثمار الأجنبي المباشر إذا تمكنت من تجميع عناصر النموذج الانتقائي و المتمثلة فيما يلي[1]:

- امتلاك المزايا الخاصة (الاحتكارية) (**O**) و استغلالها في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ضرورة اختيار موقع جيد (**L**) يتوفر على العناصر اللازمة لتحقيق العملية الاستثمارية في الخارج.
- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (**I**) من أجل تدويل الإنتاج.

و عليه تتمكن الشركات من اختراق الأسواق الأجنبية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر إذا توفرت العناصر السابقة الذكر (***OLI***)، أما إذا لم تتوفر عناصر الموقع (**L**)، مع بقاء الميزتين (**I**) و(**O**) تلجأ الشركة إلى التصدير أو فتح وكالات لتوزيع منتجاتها، أما إذا لم تمتلك الشركة سوى المزايا الخاصة (**O**) فتلجأ إلى بيع الرخص وإبرام العقود والاتفاقيات مع شركات محلية تهتم باستغلال هذه المزايا في أسواقها الداخلية، و فيما يلي جدول يوضح أشكال الدخول إلى الأسواق الأجنبية حسب طبيعة الإمكانيات المتوفرة.

---

[1] Deis Tersen, Jean Lucbricout, *L'INVESTISSEMENT INTERNATIONAL* , Armand colin, paris 1996, p 68.

الجدول رقم 2 –1 : أشكال الدخول إلى الأسواق الأجنبية حسب طبيعة الإمكانيات المتوفرة

المزايا / طرق خدمة السوق	مزايا الملكية	المزايا الاستخدام الداخلي	المزايا المكانية
الاستثمار الأجنبي مباشر	متوفرة	متوفرة	متوفرة
التصدير	متوفرة	متوفرة	غير متوفرة
الترخيص	متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة

المصدر : خالد عبد الوهاب البندري، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة الاستراتجية و التنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مستغانم 2012 العدد 03، ص 15.

يتضح من خلال الجدول أشكال الدخول إلى الأسواق الأجنبية والكيفية التي يتم بها اختيار شكل دون الأخر حيث تتوقف هده الاختيارات على تكاليف كل شكل و إمكانيات الشركة الأجنبية، و مدى توافقها مع بيئة الاستثمار. فالتصدير يعبر عن مختلف العلميات التي يتم من خلالها تدفق السلع و الخدمات خارج الحدود بهدف غزو الأسواق الخارجية و تعميق معرفة و خبرة الشركة المصدرة، و زيادة كفاءتها الإدارية و التسويقية في مجال الأعمال الدولية لذلك تلجئ إليه الشركات بدافع تقليص التكاليف الثابتة التي لا ترتبط بحجم الإنتاج، و إنما تتعلق بتكاليف الأصول الثابتة كالخدمات المتوفرة للعمليات الإنتاجية، المباني...إلخ، بالإضافة إلى أنه يوفر العديد من المزايا نذكر من بينها:

- زيادة المبيعات و الأرباح.
- الحصول على حصة في السوق الدولية و التخفيف من الاعتماد على السوق المحلية.

- تعزيز القدرة على المنافسة حيث يعزز التصدير الميزة التنافسية للشركة وللدولة فبينما تستفيد الشركة من التعرف على التقنيات والطرق والعمليات الجديدة تستفيد الدولة من تحسين ميزانها التجاري.

أما منح التراخيص فيقصد به منح حق استخدام ابتكار مسجل أو علامة تجارية أو غيرها من أصناف الاحتكار أو حق استخدام تجديد تكنولوجي من قبل المالك الأصلي لمشتري معين بشروط محددة مقابل ريع نقدي[1].

و يعتبر الترخيص من أهم أساليب التدويل المعتمدة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كونه يسمح بنقل إنتاجها من النطاق المحلي إلى الأسواق العالمية دون الحاجة إلى الإنفاق الاستثماري، و يستخدم في كافة المجالات خاصة في الصناعات التحويلية و الدوائية، و صناعات التجميع أو التركيب، و في قطاع السياحة و القطاع المصرفي[2] و يتوفر الترخيص على العديد من المنافع في نظر الدول التي تتعامل به، و من أبرزها المنافع التي يحققها الترخيص ما يلي:

- يساهم في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول، كونه يحمي الأسواق المحلية من المنافسة الأجنبية و يقلل من التعرض لأخطار التبعية.
- يساهم في تنمية القدرات التكنولوجية و الفنية و المعرفية.
- الترخيص نظام يحمي و يحافظ على حقوق الشركات من السرقة مثل حمايته لبراءات الاختراع و العلامات التجارية و غيرها .

[1] عبد الله هديز ، *حوار الشمال و الجنوب و أزمة تقسيم العمل و الشركات المتعددة الجنسيات* ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع طبعة 1986 ص ص 140/139 .

[2] نفس المرجع ، ص 140.

- يسهل الترخيص عملية الانتشار و دخول الأسواق الأجنبية.
- يساهم في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تجاوز القيود على التجارة الخارجية[1].
- يساهم في زيادة مداخيل الشركة و يقلل من حجم المخاطر التي يمكن التعرض لها في البلد المضيف.

بالرغم من المنافع التي يتحها الترخيص إلا أنه يتسبب في تراجع معدلات الاستثمار و رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة نحو الدول المضيفة، كما يعرض الشركات لبعض المخاطر يمكن إدراجها في النقاط التالية:

- مخاطر انكشاف مجمل مسارها التكنولوجي الذي تنتج به، فالشركة الأخرى التي سوف تعهد إليها الرخصة يمكنها أن تقلد أو تنقل التكنولوجيا وذلك بتكلفة جد ضعيفة، أو تتخلى عن عقد الاستفادة من هذه الرخصة وتصبح بعد ذلك منافسة للشركة متعددة الجنسيات وبالتالي تفقد هذه الأخيرة جزء هام من قدرتها و قوتها في السوق[2].
- ارتفاع تكلفة الحصول على الترخيص، وذلك لانعدام الأسواق الخاصة ببيع وشراء المعلومات المرخص بها مثل براءات الاختراع، التكنولوجيا و غيرها.
- مخاطر عدم تناظر المعلومات بين الشركة متعددة الجنسيات والشركة المستفيدة من الرخصة، فبما أن شهرة وسمعة المنتوج (الجودة مثلا) يمنح تحفيزات للشركة المستفيدة من الرخصة ويقتضى منها في نفس الوقت الحفاظ على سمعة المنتوج، فإن هذه الوضعية من شأنها تحفيز صفقات التدويل من خلال تأسيس فروع في الخارج و القيام باستثمارات أجنبية مباشرة[3].

[1] Fatima Boulam, *Les Institution et attractives des IDE* , Colloque Internationale Sur l'ouverture et Emergence En Méditerrané ,17/18 Octobre Rabat- Maroc ,2008 , Faculté des Sciences Economiques Université de Montpellier **I**-p 07.

[2] عبد القادر ناصور، مرجع سبق ذكره ، ص 146.

[3] نفس المرجع، ص 146.

أما بالنسبة للاستثمار المباشر فيقلص من التكاليف المتغيرة التي تواجهها الشركات في الخارج.

إن كل من التصدر و منح الرخص لا يعتبر استثمارا مباشرا، فوقفا ل ***Dunning*** يتحقق الاستثمار المباشر عندما تتكامل عناصر مقاربة ***OLI*** و التي سيتم التفصيل فيها من خلال ما يلي:

أولا : مزايا الملكية

مزايا الملكية هي تلك المزايا المعنوية الخاصة بالشركة الأجنبية و التي تميزها عن باقي الشركات المنافسة الأخرى تتميز بقابلية الانتقال إلى الأسواق الأجنبية كونها محصلة لعدة عوامل : قدرات تكنولوجية موارد مالية وعمليات إنتاجية ذات كفاءة، قدرات إدارية محكمة .....إلخ، و هي أحد أهم دوافع الشركات للاستثمار في الخارج[1].

و قد ترتبط هذه المزايا الخاصة بالتحالفات الاستراتجية الأفقية و الرأسية، فالتحالفات الاستراتجية الرأسية تستند على المكاسب المحتملة مع الموردين في إطار البحث و التطوير، و القدرة على الوصول إلى عملية إنتاج أفضل و الوصول إلى أسواق جديدة مع مكانية تكوين شبكات للتوزيع و التسويق، و تعتبر هذه العناصر ضرورية من أجل التكيف مع متغيرات الأسواق الجديدة، بينما تتلخص المزايا الخاصة المرتبطة بالتحالفات الاستراتجية الأفقية في الحصول على التقنيات و الابتكارات التكميلية للإنتاج، و تجميع معارف جديدة على اعتبار أن المعرفة و الخبرة تؤثر في السوق الخارجي.

و قد قام ***Dunning*** سنة 1983 بتقسيم المزايا الخاصة إلى:

[1] Mauel Anibal Silvsa and other, *A Bibliometric Study of John Dunning's Contribution to International Business Research*, Review Of Business Management- Volume. 15, No 46- Jan./Mar 2013, p 60 . (http://rbgn.fecap.br/RBGN/article/view/1163/930.) page consulté le 20/ 07/2014.

- مزايا الأصول (Oa): و تشمل مختلف الأصول الملموسة و غير الملموسة مثل براءات الاختراع العلامات التجارية .
- مزايا المعاملات والصفقات (Ot): تشير هذه المزايا إلى إمكانيات الشركة الإدارية في إطار التنسيق و القدرة على تجاوز العيوب السوقية.

و في سنة 2000 قام ***Dunning*** بإعادة تقسيم المزايا الخاصة إلى المزايا الاستايتكية و الدينامكية بحيث:

- *المزايا الاستايتكية :* تهتم هذه المزايا بكيفية استغلال القوة الاحتكارية أو احتكار القلة هذا من جانب[1] و من جانب أخر تهتم بالتعاون الدولي و ضرورة تحقيق النمو الصناعي و الاستثماري خاصة في ظل التطورات التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات على نشاطات الشركات المحلية، و ذلك نتيجة لنمو حجمها وتعاظم دورها في عولمة النشاط الدولي و تضم مزايا الملكية الإستاتيكية مجموعة من الخصائص نذكر منها[2]:

أ- الخصائص التكنولوجية: تتمثل هذه الخصائص في قدرات الشركات على ابتكار أنواع جديدة من السلع و المنتجات، أو إجراء بعض التحسينات أو التغيرات في المنتجات المتاحة سواء من حيث الشكل أو التغليف أو اللون ...إلخ، بالإضافة إلى القدرة على تخصيص مبالغ ضخمة للبحوث و التطوير في كافة المجالات والأنشطة الإنتاجية و التسويقية و إدارة الموارد البشرية و كذلك توافر المعرفة و الخبرات الإدارية و كافة أساليب الإدارة الحديثة.

ب- الخصائص التمويلية: تشتمل هذه الخصائص على الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية و الآلات اللازمة للاستثمارات الإضافية، و التوسعات و إجراء البحوث و توفير كافة التسهيلات

[1] Oualid ABIDI , *La propension à l'apprentissage comme déterminant du recours à l'IDE chez les PME.* .(http://www.strategie-aims.com), page consulté le 06/07/2014.

[2] عبد السلام أبو قحف، *اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي* ، مرجع سبق ذكره، ص ص 397/395 .

الإنتاجية و التسويقية الضرورية، و القدرة على تحمل و مواجهة مختلف الأخطار التي تؤثر على المشاريع الاستثمارية.

ج- الخصائص التنظيمية و الإدارية: تتمثل هذه الخصائص في توفر الشركات على الخبرات و المهارات التنظيمية و الإدارية في كافة المجالات، إلى جانب قدرتها على نقلها إلى الدول المضيفة لاستثماراتها بالإضافة إلى عقد برامج التدريب اللازمة لتنمية الموارد البشرية في الدول المضيفة و غيرها من الدول.

د- الخصائص التكاملية: تتمثل هذه الخصائص في تحقيق التكامل و التنسيق مع جميع مجالات الأنشطة للشركات تبعا للاستراتجيات المعتمدة من طرفها، فقد يكون هذا التكامل أفقيا و تهدف من خلاله إلى زيادة قدراتها التنافسية و السيطرة على الأسواق الخارجية، و قد يكون عموديا و تهدف من خلاله إلى تخفيض التكاليف.

و من بين أهم النظريات التي تشرح و تفسر المزايا الاحتكارية الإستاكية نجد[1]:

- ✓ *نظرية المنشات الصناعية.*
- ✓ *نظريات التدويل.*
- ✓ *نظرية رأس المال.*

المزايا الدينامكية: تعبر هذه المزايا على أهمية النمو التنظيمي و الصناعي و الاستثماري للشركة، بحيث تركز على قدرة فريق الإدارة على تحديد و تنمية المصادر ذات القيمة المضافة المتعلق بالشركة[2]، و تهتم كذلك بمستوى التنمية بالبلدان المضيفة و حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليها[1].

[1] John. H. Dunning , *The eclectic paradigm as an envelope for economic and business theories of MNE activity* , Intenational Business Review 9, 2000, p p 176/177. (http://www.exeter.ac.uk/media/universityofexeter/internationalexeter/documents/iss/Dunning_IBR_2000.pdf), page consulté le 22/ 07/2014.

[2] Oualid Abidi, op-it..

و من بين النظريات التي تشرح المزايا الدينامكية نجد[2]:

- ✓ *نظرية المصادر*: تركز هذه النظرية على تحديد و تقييم المتغيرات التي تؤثر على استدامة تنافسية مزايا الشركات، يقل الاهتمام بهذه النظرية نظرا لوجود الحواجز التقليدية التي تعيق الدخول إلى الأسواق.
- ✓ *نظرية الإنشاء والتطوير:* تركز هذه النظرية على تحديد و تقييم مزايا الملكية للشركات على أساس حيازة أو امتياز الوصول إلى أصل معين و القدرة على استغلاله بالشكل الذي يزيد من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ *نظرية التنظيم أو الإدارة*: تختص هذه النظريات بشرح مزايا الملكية من ناحية قدرة مسيري الشركات على وضع هياكل تنظيمية ملائمة و تنسيق الإمكانيات و القدرات المتاحة بهدف الانتشار.

ثانيا: مزايا الموقع

بين ***Dunning*** انطلاقا من مزايا الموقع أهميته في توطن نشاطات الشركات متعددة الجنسيات و اختيار الاستثمار في منطقة معينة دون آخرى، مؤكدا على أن للموقع له دور كبير في مجالات التنمية والتطوير، بحيث يمكن من تحصيل الميزات الاقتصادية المتنوعة التي تساعد الشركات الأجنبية على تركيز الإنتاج في الخارج إضافة إلى أنه يساهم إلى حد كبير في تعظيم الاستفادة من مزايا الملكية، و استند ***Dunning*** في توضيح ذلك على الدراسات البحثية السابقة خاصة تلك التي ركزت على تخصيص عوامل الإنتاج و المزايا الخاصة، منها دراسة *ليونتف* ***(Leontieff)*** 1953 دراسة *هايمر* ***(Hymer)*** 1976 ودراسة *بوزنر* ***(posner)***1961، إلا أن النموذج الانتقائي يبقى نموذجا مميزا و مكملا

---

[1] حسن بن رفدان الهجهوع ، *اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي* ، مؤتمر الاستثمار و التمويل تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار كلية العلوم الإدارية و التخطيط، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، 8/5 ديسمبر 2004، ص 64.

[2] John .H. Dunning, op –cit , p 182.

لمختلف النظريات المفسرة لرغبة الشركات في الاستثمار في الخارج، حيت شار على نطاق واسع إلى بيئة الأعمال التجارية المتعلقة بالبلدان المضيفة[1].

و في إطار بحث ***Dunning*** على العوامل المؤثرة في اختيار موقع الدول المضيفة للاستثمار، قام بدراسة العلاقة بين مقاربة ***OLI*** و نموذج ***EPS*** الذي يضم ثلاثة عناصر هي كالتالي[2]:

- ✓ **E :** *Environnemen*t: تعني المحيط الاقتصادي للبلدان المضيفة بحيث يتعلق بمدى وفرة الموارد الاقتصادية كحجم السوق، شبكات الاتصالات، النقل ....إلخ.
- ✓ **P :** *policier* : تعني مختلف السياسات العامة للدولة.
- ✓ **S :** *System*: نقصد بها النظام و يتعلق بكل ما يخص الجانب الاجتماعي و الثقافي.

و قد توصل ***Dunning*** من خلال هذه الدراسة إلى أن الموقع يتأثر بمجموعة من العوامل من بينها عوامل الطرد (الدفع)، و هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية للاستثمارات مقارنة بالدول الأخرى نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج والقيود المفروضة على عملية توسيع النشاط، و الزيادات في الضرائب .....إلخ هذا ما يدفع الشركات إلى البحث عن أسواق خارجية تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها الاستراتجية مستغلة الحوافز و الامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة لها.

---

[1] Sali Li, Stephen B. Tallman , Manuel P. Ferreira*, Developing the eclectic paradigm as a model of global strategy: An application to the impact of the Sep. 11 terrorist attacks on MNE performance levels,* Journal of International Management , vol 11, 2005, p 482. (http://www.researchgate.net/profile/Manuel_Ferreira12/publication/226646346.) page consulté le 25/ 07/2014.

[2] Jean Louis Amelon , Jean Marie Cardebat, *Les nouveaux défis de l'internalisation , quel développement international pour les Enterprise après la crise*, de bock , 1 er édition, Belgiqu , 2010 , p 142.

و عوامل الجذب وهي تلك العوامل التي تجعل السوق الخارجي أكثر جاذبية للاستثمار نتيجة توفر العناصر التالية:

- *التقارب الثقافي:* إن التقارب الثقافي يعتبر عاملا مهما و مؤثرا في تمركز بعض الأشكال من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مناطق معينة من العالم، و عادة ما تفضل المناطق المتشابهة ثقافيا لكون أن هذا التشابه يسهل عمليات التوسع في الأسواق الخارجية المتجاورة مما يؤدي إلى زيادة ترويج المنتجات وبالتالي زيادة مبيعات و أرباح الشركات، لذلك فإننا نلاحظ تمركز معظم الاستثمارات الأمريكية في كندا و أمريكا اللاتينية و سيطرة اليابان على الدول الأسيوية الإتحاد الأوروبي على دول شرق أوروبا و افريقيا.
- *التقارب الجغرافي بين الدولة المضيفة و الدولة الأم:* تتجه العديد من الشركات متعددة الجنسيات إلى التوسع خارجيا نحو الأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم بهدف تخفيض التكاليف خاصة تكاليف النقل و الاتصال الخارجي ما بين الفروع و سهولة الرقابة و السيطرة عليها، و عليه فكلما كانت هناك دولتين قريبتين جغرافيا كلما كان هناك احتمال كبير في تشابه ثقافاتهما مما يساعد على زيادة حركة التجارة الدولية بينهما خاصة التي تأخذ شكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].
- *حجم السوق:* إن حجم السوق لا يرتبط فقط بمساحته و فرص الاستثمار المتاحة فيه و إنما يرتبط كذلك بعوامل أخرى جد مهمة مثل عدد السكان، الدخل الوطني و الناتج المحلي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي .... إلخ[2].

[1] رضا عبد السلام، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب شرق و جنوب شرق أسيا مع التطبيق على مصر)*، الطبعة الأولى المكتبة العصرية ، مصر، 2007، ص56.

[2] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 161.

و تختلف أهمية حجم السوق باختلاف استراتجيات الشركات متعددة الجنسيات، فنجده يحتل أهمية بالغة لدى الشركات الراغبة في خدمة السوق المحلي بالدول المضيفة، لكونه يساعدها في تعظيم الاستفادة من قدراتها الفنية و التكنولوجية، و تتناقص أهميته لدى الشركات التي تنتج من أجل التصدير و زيادة المبيعات و تحقيق الأرباح.

- تحركات المنافسين بالأسواق الأجنبية : تهتم الشركات متعددة الجنسيات بتأمين فروعها في الدول المضيفة و منع شركات أخرى من الدخول إلى أسواق تلك الدول و ذلك عن طريق عمليات التوسيع الدولي للنشاط بحيث كلما زاد الاهتمام بالتوسع كلما كان ذلك حاسما في سيطرتها على الأسواق الخارجية خاصة عند دخول منافسين أجانب أو ينتمون إلى نفس البلد[1].

ثالثا : مزايا التدويل

يعرف التدويل أو ما يعرف بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية عن تلك العمليات التي تهتم بالجانب التنظيمي و المنافع و الفوائد التي يمكن أن تتحصل عليها الشركة من خلال إنشاء هياكل و نظام صفقات خاص بها في الخارج خاصة الدعم و الإعانات و الضرائب المخفضة التي عادة ما تقدمها الدول المضيفة، و التدويل يعكس كذلك رغبة الشركات في تخطي القيود التي تفرضها الحكومات المختلفة على الأسواق من خلال الاستثمار المباشر و يعبر أيضا على التوسع الجغرافي في نشاطات الشركات الدولية بمعنى العمل خارج الحدود الوطنية، حيث أن عملية التدويل تجسد رغبة الشركة في تصنيع منتجاتها أو خدماتها بنفسها أكثر من الاعتماد على عقود الشراكة مع شركات محلية في البلد المضيف،و بين المزايا التي تتيحها عملية التدويل إلى احتفاظ الشركة بالخبرة الفنية و الاختراعات و الابتكارات التي تحقق لها التميز النسبي بدلا من التصدير أو بيعها إلى الشركات الأخرى بالدول المضيفة.

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص56.

و قد أوضح ***Dunning*** من خلال دراسته مزايا التدويل كسبب لقيام الاستثمار في الخارج أسباب تفضيل الشركات الأجنبية تسويق مزاياها الخاصة بدلا من استغلالها داخليا مرتكزا على فكرة عدم كمال الأسواق مكملا بذلك أبحاث كل من كافس (***kaves***)، باكيلي و كاسون (***Bakili et Kasson***)،هود يونغ (***Hood et Yong***) مشيرا بذلك إلى منافع التدويل بالنسبة للشركات، و يمكننا ذكر أهم هذه المنافع في النقاط التالية[1]:

- الرقابة الجيدة على الإنتاج.
- تخفيض تكاليف المعاملات إلى أدنى حد ممكن.
- السيطرة على المهارات المحلية أو الموارد منخفضة التكلفة في عمليات الإنتاج.
- الحفاظ و حماية القدرات التكنولوجية.
- التنسيق ما بين الإنتاج و نظام التوزيع.
- استغلال القوى الاحتكارية.

و يمكن تجميع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق مقاربة ***OLI*** في الجدول التالي:

[1] Éric Jasmin , *Nouvelle économie et firmes multinationales les enjeux théoriques et analytiques : le paradigme éclectique*, cahiers de recherche , CEIM- Centre Études internationales et Mondialisation Institut d'études internationales de Montréal, Université du Québec à Montréal, Avril 2003, P16. (http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/cahier_Jasmin.pdf), page consulté le 23/ 07/2014.

الجدول رقم 2-2 : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق مقاربة OLI

الخصائص الهيكلية / شروط الاستثمار المباشر	الدولة (الأم – المضيفة)	الصناعة	الشركة
امتلاك مزايا خاصة	الهبة من العوامل (مصادر طبيعية، اليد العاملة المؤهلة، حجم و خصائص السوق). السياسة الحكومية المتعلقة بالتجديد و حماية حقوق الملكية و المنافسة و هياكل الصناعة . الرقابة الحكومية لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة.	درجة التكيف التكنولوجي للمنتوج و العمليات الإنتاجية. طبيعة التجديدات. امتداد التنوع في المنتوج .	الحجم ، امتداد الإنتاج تنوع السوق. درجة التجديد و توجيه التسويق أو قيمة الأمن و الاستقرار في الشركة (موارد التموين – الأسواق ...).
مزايا التدويل	التدخل الحكومي و امتداد سياسات التشجيع للشركات متعددة الجنسيات لإدماج التحويلات. السياسات الحكومية المتعلقة بالتكامل.	الدرجة التي يكون فيها الاندماج الأفقي و العمودي ممكنا و مرغوبا فيه (الحاجة إلى رقابة موارد التموين أو الأسواق). ما هي إمكانيات	إجراءات الرقابة و التنظيم للشركة. السلوك نحو التنظيمات المتعاقدة المقاولة من الداخل (التراخيص المشاركة الفنية ....)

	▪ اختلاف هياكل السوق بين الدول(خاصة في يتعلق بتكاليف الإنتاج) ▪ مطابقة الهياكل القاعدية التكنولوجية في البلدان المضيفة. ▪ أساليب امتصاص تحويلات الموارد الاستثمارية.	مزايا التدويل التي تمكن من المراقبة (مرحلة الانطلاق و النضوج لدورة الإنتاج). ▪ الاستعمال القائم للمزايا المميزة.	▪ سلوك التوسع و التنوع للشركة (حدود النشاط للشركة)
مزايا الموقع	▪ البعد الفعلي و المعنوي بين الدول . ▪ التدخل الحكومي (التعريفة الجمركية نظام الحصص ...) . ▪ سعر الصرف .		▪ الإستراتجية الإدارية للتعامل في الخارج. ▪ العمر و الخبرة في الخارج . ▪ وضعية المؤسسة بالنسبة لدورة الإنتاج. ▪ متغيرات التوزيع المعنوية (الجوانب الثقافية، اللغة الإطار القانوني و التجاري) . ▪ التركيبة الجغرافية لأصول المحفظة و السلوك نحو تنوع

			المخاطر. السلوك نحو تركيز بعض الوظائف (مصالح البحث و التطوير للأسواق).

Source: ***Abdelkader Sid Ahmed ,Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles (I.B.R), Tome 01, OPU, Economica, Paris , Alger , 1979 , P P 266/267.***

المطلب الثالث: جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر استنادا لمقاربة *OLI*

إن أهم ما يميز مقاربة ***OLI*** هو ربطها للمحددات المختلفة التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تلخيصها في ثلاثة عناصر، و غالبا ما نجد أن الدول المتقدمة هي التي تتوفر على هذه العناصر، مما يجعلها تشكل أكبر مُصدر للاستثمارات بالمقارنة مع الدول النامية التي تفتقر نسبيا لها، لذلك فهي تسجل نسبا متذبذبة من حيث التدفقات الصادرة و الواردة الأمر الذي يصعب من تفسير حركة الاستثمار في هذه الدول.

وفي هذا السياق تطرق ***Dunning*** من خلال تحليلاته النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يعرف ب دورة الاستثمار و التنمية محاولا من خلالها تحديد العلاقة بين الاستثمار و التنمية، معتمدا في ذلك على قياس مراحل

التنمية التي تمر بها الدول، فافترض أن متوسط نصيب الفرد المطلق أو النسبي من الدخل يعبر عن مقدرة الدول على جذب الاستثمار[1] بالإضافة إلى توفر بعض العناصر أهمها:

- توفر المواد الخام و الموارد الطبيعية و المؤهلات البشرية.
- اتساع السوق المحلية.
- توفر بيئة أساسية و إطار قانوني مناسب.
- توفر الشركات المحلية على مزايا خاصة تمكنها من منافسة الشركات الأجنبية[2].

و انطلاقا مما سبق ذكره قام ***Dunning*** بقياس جاذبية الدول للاستثمار المباشر عبر أربعة مراحل كما يلي[3]:

أولا : المرحلة الأولى

تنتمي إلى هذه المرحلة الدول التي يكون فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من 400 دولار أمريكي و هي حالة أغلب الدول النامية، و تتميز هذه المرحلة بافتقار هذه الدول لبعض مزايا الموقع أي بمعنى عدم توفرها على عوامل الجذب الكافية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى عدم امتلاك شركاتها المحلية مزايا احتكارية تميزها عن باقي الشركات الأخرى و تمكنها من تحقيق عملية الاستثمار في الخارج.

إن هذا الوضع يجعل هذه الدول غير قادرة على الاستفادة من المزايا التي يحققها الاستثمار المباشر، مما يمنع شركاتها المحلية من تحقيق أهدافها الاستراتجية في الخارج بسبب ضعف امكانياتها المالية و الإدارية و الفنية و عدم قدرتها على الصمود في وجه المنافسة العالمية، أما بالنسبة للشركات الأجنبية فتكتفي بالتصدير لهذه الدول أو إبرام عقود التراخيص مع الشركات المحلية.

---

[1] عبد الكريم بغداش، *الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996/2005*، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 99.

[2] نفس المرجع، ص 99.

[3] نفس المرجع، ص ص 100/99.

ثانيا : المرحلة الثانية

يصنف انتماء أي دولة إلى هذه المرحلة عندما يكون متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما بين 400 إلى 1500 دولار أمريكي، و تفترض النظرية الانتقائية أن عوامل توطن (الجذب) الاستثمار الأجنبي المباشر قد تحسنت إلى المستوى الذي يحفز فيه الشركات الأجنبية على استبدال سياسات التصدير و التراخيص بالاستثمار الأجنبي المباشر مما يعني بداية تدفق هذا الأخير إلى الدول التي بلغت المرحلة الثانية في نموها الاقتصادي، هذا مع استمرار وضع الشركات المحلية بخصوص عدم امتلاكها للمزايا الاحتكارية كما هو الحال في المرحلة الأولى الشيء الذي يعني انعدام الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المعنية بهذه المرحلة.

ثالثا : المرحلة الثالثة

المرحلة الثالثة و هي المرحلة التي يكون فيها نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ما بين 2000 و4750 دولار أمريكي حيث يتواصل تحسين عوامل توطن الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، بالإضافة إلى بداية امتلاك الشركات المحلية للدولة التي تبلغ هذه المرحلة بعض الميزات الاحتكارية و التي تمكنها من منافسة المستثمرين الأجانب في الداخل مع إمكانية استثمارها خارج وطنها في الدول التي تتوافر فيها عوامل توطن الاستثمار الأجنبي المباشر.

و لهذا فإن الدولة التي تصل إلى هذه المرحلة من تطورها الاقتصادي ستعرف تدفقا مزدوجا في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث ستجذب هذا الأخير إليها و في نفس الوقت ستدفع بشركاتها إلى الاستثمار في الخارج أي ستشهد استثمار أجنبي مباشر وارد إلى الداخل في النشاطات التي تتوافر فيها عوامل توطين (جذب) مناسبة و آخر صادر إلى الخارج في النشاطات التي لا تتوافر فيها عوامل توطين الاستثمار محليا و إنما توجد هذه العوامل في دول أجنبية.

رابعا : المرحلة الرابعة

المرحلة الرابعة هي مرحلة متطورة تسمح للمستثمرين المحليين من امتلاك ميزات احتكارية قوية تدفعهم إلى البحث عن أسواق خارجية، خاصة عندما يتزامن توافر هذه الميزات مع عدم ملائمة عوامل التوطن المحلية لاستغلالها (الميزات) و بالتالي يزداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج و يقل نظيره إلى الداخل مما يجعل البلد المعني مستثمرا صافيا في الخارج عكس ما كان عليه في المراحل السابقة.

المبحث الثاني: موقع مقاربة *OLI* من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تمكنت مقاربة ***OLI*** من تجميع أفكار من مجالات و نظريات متعددة في إطار تفسرها لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر حيث اعتمدت على:

- نظريات المنشآت الصناعية و قد ركزت على عدم كمال الأسواق و المزايا الخاصة بالشركات.
- النظريات المتعلقة بالمحددات و العوامل الموقعية.
- النظريات المتعلقة بالتدويل.

و سيتم من خلال ما يلي التعرض لكل نظرية و علاقتها بالمقاربة.

المطلب الأول: نظريات المنشآت الصناعية

تتعلق نظريات المنشآت الصناعية بهياكل السوق و خصائصه المحددة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاته حيث تركز هذه النظريات في تفسيرها للاستثمار على المزايا الاحتكارية و التنافسية سواء تعلقت بالتمويل التكنولوجيا أو المعرفة أو القدرة على الاستفادة من اقتصاديات الحجم، و على النقائص السوقية.

أولا : نظرية عدم كمال الأسواق

لقد اعتمدت العديد من الدراسات النظرية على مسألة عدم كمال الأسواق و النقائص السوقية كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيت تتوقف قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج على مدى تمتعها بميزات احتكارية و تنافسية سواء تعلقت بأسواق السلع أو الخدمات و التي تمكنها من المنافسة في البلد المضيف.

و تعرف المزايا التنافسية حسب ***porter*** على أنها الطرائق الجديدة التي تكتشفها المؤسسة و التي تكون أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا، أي بمعنى آخر إحداث عملية إبداع في المؤسسة بمفهومه الواسع[1].

ومن بين الاقتصاديين الذين تطرقوا إلى نظرية عدم كمال السوق نجد الاقتصادي الكندي ***هايمر*** (***Stephen Hymer)*** و نيكربوبكر (***Knickerbocker***) كندلبرج ***(kind Leberger***)، و قد أشار *هايمر* من خلال نظريته المقدمة سنة (1960) إلى أن رغبة الشركات في السيطرة على الأسواق الخارجية و تعظيم العوائد هو من بين أهم الدوافع للاستثمار في الخارج، خاصة بعد توفر الشركات على مميزات تنافسية لا تتمتع بها الشركات المنافسة الأخرى –خاصة في ظل سوق ذو هيكل احتكاري– مثل فجوة المعلومات و العلامة التجارية، انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة الميزات الإدارية ... إلخ بالإضافة إلى مجموعة من الدوافع نلخصها في النقاط التالية:

- احتكار الشركة لميزة خاصة صعبة التحديد و التعرف و الاستخدام.
- صعوبة التوصل إلى سعر أمثل لاستخدام الميزة الخاصة للشركة في حالة منح الترخيص.

[1] قويدر لويزة، كيشيدة حبيبة، *دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال و مصادرها*، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 2007، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص 03 .

- إدراك الشركة أهمية التوطن و الإنتاج في الخارج، بحيث تسهل لها هذه العملية الاتصال بالسوق و الحصول على كافة المعلومات التي تمكنها من تعظيم أرباحها و تعزيز مركزها التنافسي.

و قد أوضح نيكربوكر (***Knickerbocker***) سنة (1978) من خلال دراسته التجريبية ل 187 شركة أمريكية لمدة 20 سنة إلى أنه بعض الشركات (حوالي 7/4 شركات) تسيطر على القطاعات التي تسود فيها المنافسة غير الكاملة خاصة احتكار القلة، بحيث تتحكم في جزء كبير من السوق الوطنية و لكن بعد خوض إحدى هذه الشركات تجربة التدويل لتتبعها باقي الشركات الأخرى من أجل منافستها في الأسواق الدولية[1].

و استنادا ل هايمر بين كندلبرج ***(kind Leberger)*** أن هناك أربعة أشكال من النقائص السوقية تؤثر على مختلف أنواع المزايا الخاصة أو التنافسية و تدفع للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل هذه النقائص في ما يلي:

- عدم الكمال في أسواق السلع.
- عدم الكمال أو وجود نقائص في أسواق عوامل الإنتاج.
- اقتصاديات السلم الداخلية أو الخارجية المستعملة داخل الشركة و المحققة في القطاع.
- التحديات الحكومية و السياسات المحفزة لجذب الاستثمارات و الشركات الأجنبية.

بينما أجمع كل هود و وينج ***(Hood et Yong)*** و كافس ***(Caves)*** على أن سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق الأجنبية تخفض من قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير و التحكم في السوق بالرغم من امتلاكها مزايا خاصة و متميزة، لأن هناك حرية لدخول المستثمرين إلى السوق مما يعني أن هناك تجانس في السلع و الخدمات المقدمة و بالتالي فإن الاستثمار الأجنبي يتحقق في ظل صناعات تتميز بهياكل سوقية خاصة.

[1] قاشي فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 149.

وقد أشار ***Caves*** إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بعد توفر أربع خصائص وهي[1]:

- ميزة تكلفة رأس المال: عادة ما تكون الشركات التي تقوم باستثمارات خارجية أكثر قدرة من الشركات الأخرى على دخول أسواق رأس المال سواء العالمية أو المحلية، مما يكسبها علاقات وثيقة مع البنوك العالمية هياكل تمويلية ذاتية قوية، لذا فهي قادرة على توجيه مصادرها التمويلية بطريقة أفضل.
- ميزة تنويع المنتجات: تتمتع الشركات الأجنبية بتنوع كبير في منتجاتها و التي عادة ما تستجيب لأذواق المستهلكين وطبيعة الأسواق التي تستثمر فيها، كما أنها تتمتع بقدرة كبيرة على تحمل تكاليف الإعلان والترويج الضخمة.
- ميزة تقدم البحث العلمي: تتمتع الشركات الأجنبية ذات القوة الاحتكارية بقدرة عالية على القيام بنشاطات البحث والتطوير كما أن لها ميزة الاستخدام الأفضل للأساليب الإنتاجية، ولها براءات اختراع وعلامات تجارية ومعرفية وفنية، فهي تتمتع بتفوق تكنولوجي على باقي الشركات الأخرى بالإضافة إلى قدرتها الفائقة على الحصول على أسعار منخفضة لعناصر الإنتاج من خلال استغلال المزايا النسبية.
- ميزة وفورات الحجم: تؤدي وفورات الحجم إلى خفض تكاليف الإنتاج مما يمنح الشركات الأجنبية ميزة تنافسية على الشركات المحلية في الدول المضيفة.

و في هذا السياق أشار مندل (***Mundell*** 1957) إلى دوافع توطين شركة ما لنشاطاتها في دولة معينة عوضا التصدير إليها في ثلاثة نقاط[2]:

---

[1] ساعد بوراوي، *الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب*، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 35.

[2] مخلوفي عبد السلام ، سالكي سعاد ، *العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، دراسة نظرية و قياسية*، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة عباس لغرور خنشلة ، 13/12 ديسمبر 2014، ص 09.

- حيازة الشركة على ميزة نسبية احتكارية معينة مثل خطة أو منهج فعال ،إنتاج منتوج متميز...إلخ.
- تفضيل الشركة تدخيل بعض عملياتها مثل استخراج المواد الأولية، إنتاج منتجات نصف مصنعة ... إلخ وهذا من طرف فروعها في مختلف الدول ذات الأسواق الأقل مخاطرة.
- تسعى الشركة للظفر بجزء من المزايا النسبية للدولة المضيفة لها مثل تكاليف العمل المنخفضة المناخ الاجتماعي، التسهيلات والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

أما بالنسبة ل ***Muchielli*** فيرى أن دوافع حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر تتشابه إلى حد كبير مع دوافع قيام التبادل السلعي، وقد أحصى تلك الدوافع في ما يلي[1]:

- ✓ اختلاف المستوى التكنولوجي.
- ✓ الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.
- ✓ اختلاف أو تشابه الطلب.
- ✓ وفورات الحجم.
- ✓ عدم كمال سوق السلع.
- ✓ عدم كمال أسواق عناصر الإنتاج.

وقد اعتمد في تفسيره لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاث مستويات من التحليل وهي[2]:

- ✓ مستوى التحليل الكلي (***MACRO***) و عالج من خلاله الميزة النسبية للدول.
- ✓ مستوى التحليل الجزئي (***MICRO***) و عالج من خلاله الميزة التنافسية للمؤسسة.

[1] ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] نفس المرجع، ص43 .

✓ مستوى هيكل الصناعة أو القطاع.

فبالنسبة لمستوى التحليل الكلي، يرى ***Muchielli*** أن لكل بلد ميزة نسبية ويرجع امتلاك تلك الميزة النسبية من جانب العرض إلى توفر البلد على تكنولوجيا متطورة، وفرة عناصر الإنتاج، وفورات الحجم، أما من جانب الطلب فتظهر تلك الميزة في امتلاك البلد لمستوى دخل مرتفع أو حجم سوق كبير، أو لتنوع الأذواق أما على مستوى التحليل الجزئي فإن المؤسسة ومن خلال دمجها واستغلالها للموارد المتاحة تكتسب ميزات تنافسية ذاتية مثل تخصص الموارد النظام التنظيمي و الهيكلي، عمليات البحث و التطوير، وامتلاك تكنولوجيا جديدة أو إنتاجها لسلعة جديدة.

وفي حين يظهر التحليل على مستوى هيكل الصناعة أو القطاع كمستوى وسيط بين المستويين السابقين حيث يعتبر أن المنتج كثيف التكنولوجيا يكون له سوق احتكاري، بينما المنتج العادي يكون له سوق عادي.

عليه فإن توفر الارتباط أو الانفصال في الميزة التنافسية للمؤسسة ، والميزة النسبية للبلد، تحدد طريقة اندماج البلد في النظام العالمي بالاتجاه نحو التبادل السلعي أو الاستثمار الأجنبي المباشر، أو إبرام عقود التعاون.

في حين أكد كل من كوجيما و أوزاوا (***Kojima –Osawa***) من خلال نظرية الميزة النسبية المفسرة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالاستناد إلى التجربة اليابانية، أن السوق غير قادر لوحده على التعامل مع التطورات و الابتكارات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك فهم يرون ضرورة لدمج الأدوات الجزئية المتمثلة في الأصول المعنوية للشركة و التميز التكنولوجي، والأدوات الكلية مثل السياسات التجارية و الصناعية للحكومات من أجل تحديد المزايا النسبية القادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانيا : نظرية دورة حياة المنتوج

تعتبر نظرية دورة حياة المنتوج من النظريات البارزة في تفسير نتقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دولة لأخرى فقد قدمت تحليل شاملا لتدويل الإنتاج على مراحل متتالية مرتكزة على فكرة أن كل سلعة تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري المحلي و حتى زوالها منه.

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي *ريموند فرنون* (***R.Vernon*** 1966)، الذي بين من خلالها أن الدافع الذي يحفز الشركات على الاستثمار في الخارج هو اعتمادها على بعض الأساليب الاحتكارية التي تمكنها من إنتاج سلع مختلفة في دول أجنبية بعد الاستفادة من الفروق في تكاليف الإنتاج أو الأسعار، و استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة، بالإضافة إلى كسر إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها بعض الدول على عمليات الاستيراد.

وقد بين ***Vernon*** من خلال نظريته أن عملية الإنتاج تمر بثلاثة مراحل رئيسية تتمثل في[1]:

- المرحلة الأولى: و تعرف بمرحلة الاختراع حيث يظهر المنتوج لأول مرة في الأسواق المحلية للبلد المنتج مع تصديره بنسبة قليلة إلى الأسواق الخارجية للبلدان المتقدمة.
- المرحلة الثانية: و هي المرحلة التي تتحول فيها الشركات إلى الإنتاج في الخارج نتيجة تخوفها من ارتفاع خطر تقليد المنتوج هذا من جهة، و من جهة أخرى الاستفادة من انخفاض التكاليف.
- المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي يتخلى فيها البلد المبتكر للمنتوج عن إنتاجه و يتحول إلى مستورد له.

[1]Jacques Adda, *La Mondialisation de l'économie* , Tome.1:Genèse, Nouvelle édition, Edition la découvert Paris,1998, p88.

إن أهم ما ركزت نظرية دورة حياة المنتوج هو الميزة الاحتكارية المتمثلة في الاختراع و الذي يتركز في الدول المتقدمة المالكة لمقوماته (رؤوس الأموال – الخبرة – التكنولوجيا المتطورة ....)، وعلى المزايا المكانية التي تتمتع بها بعض الدول المضيفة للاستثمار، و عليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتحقق في المرحلة الأولى من حياة المنتوج نتيجة لارتفاع تكاليفه و ضعف الطلب عليه بسبب حداثته، و يتحقق بعد أن يصبح المنتوج معروفا و نمطيا أي في المرحلة الثانية و الثالثة، فيما يلي شكل يوضح دورة حياة المنتوج.

الشكل رقم 02-01 : دورة حياة المنتوج

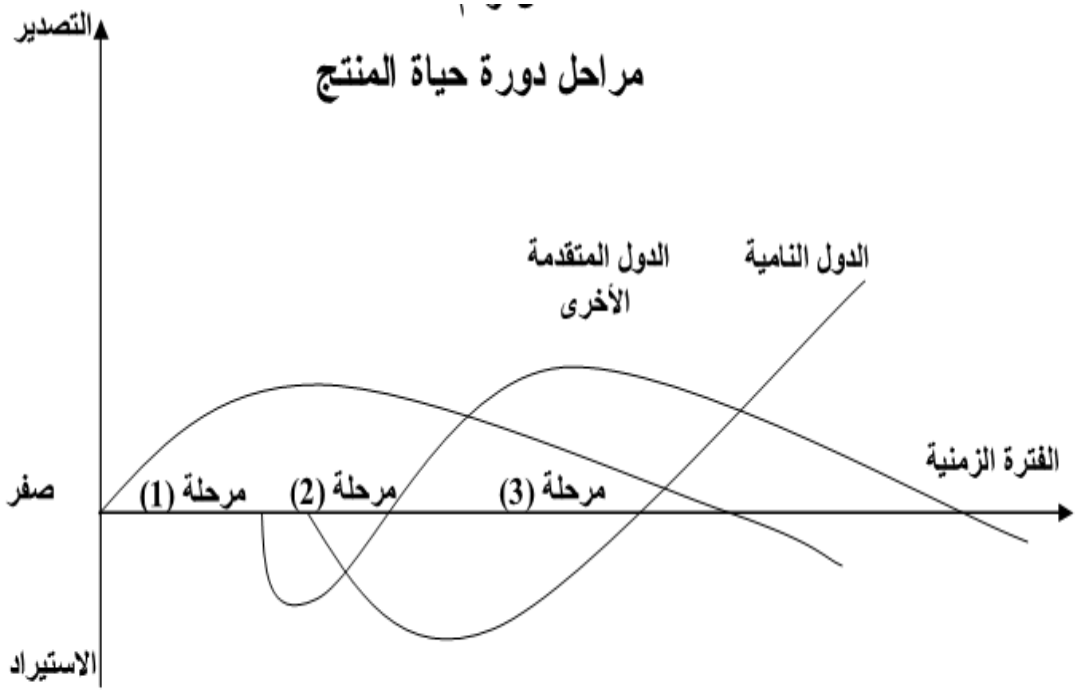

الولايات المتحدة (مصدر/ صاحبة الاختراع)

***المصدر** : رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007، ص 14 .*

ثالثا: نظرية رأس المال

بين الاقتصادي ألبير (*Alpir1970*) انطلاقا من نظرية رأس المال أن عدم كمال الأسواق المالية هو أحد أسباب القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عندما تكون هناك مخاوف من تغيرات سعر الصرف فإن الشركات من الدول ذات العملات القوية تفضل الاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة، لأن الشركات الأجنبية في الدول ذات العملات الضعيفة على مقدرة من تعظيم عوائدها مقارنة بنظيراتها في الدولة الأم كونها تقوم بالاقتراض بسعر منخفض، و قد ركز **Alpir** اهتمامه على قيام الاستثمارات في مناطق نقدية مختلفة[1].

و استنادا لألبير بين الاقتصادي كوهين (1975) في نظريته توزيع المخاطر أن أحد أسباب تفضيل الشركات الاستثمار في الخارج إلى جانب توفر المزايا الخاصة هو رغبتها في توزيع المخاطر، و يتم ذلك عن طريق إنتاج سلع مبتكرة و الدخول إلى أسواق جديدة، أو تقليد منتجات شركات منافسة، و تحاول الشركات المستثمرة دائما البحث عن الدول ذات العملة الضعيفة للاستثمار فيها بشرط توفرها على محددات جذب الاستثمار المختلفة.

من خلال معالجتنا لنظريات المنشآت الصناعية لاحظنا أنها ركزت بشكل كبير على عدم كمال الأسواق و المزايا الاحتكارية في تفسيرها لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد افترضت النظرية أن غياب المنافسة الكاملة وجود النقائص في الأسواق الخارجية إلى جانب تمتع الشركات بعض المزايا الخاصة التي لا تتوفر عليها الشركات المحلية هي أسباب تدفع بالشركات للاستثمار خارج الدولة الأم.

وقد عالجت نظرية دورة حياة المنتوج جزء هاما من هذه المزايا الخاصة حيث اهتمت بالتفوق التكنولوجي و قدرات الشركات على الابتكار كمحددات للاستثمار في الخارج، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية المزايا المكانية.

[1] رضا عبد السلام، ص ص 47/46.

أما بالنسبة لنظرية رأس المال فقد ركزت على عدم كمال أسواق المال و الرغبة في توزيع المخاطر كسبب مباشر لقيام الاستثمار في الخارج.

و بالنظر إلى النظرية الانتقائية ل ***Dunning*** نجد أن نظريات المنشآت الصناعية غير كافية لتفسير حركة الاستثمار المباشر، لأن توفر المزايا الاحتكارية أو عدم كمال الأسواق يتيح للشركة فرص عديدة لتسويق منتوجاتها من خلال إبرام العقود و الاتفاقيات مع الشركات المحلية الراغبة في الاستفادة من هذه المزايا.

المطلب الثاني: النظريات المرتبطة بالمحددات و العوامل الموقعية

يعد قرار اختيار موقع توطن الأنشطة الاستثمارية من أكثر الظواهر تعقيدا بالنسبة للشركات الأجنبية لكونه ينشأ عن التوافق و الاختلاف بين التنافسية الخاصة بالشركة و الميزة النسبية الخاصة بالبلد، فميزة الشركة تشكل كل المزايا النوعية التي تمتلكها، في حين ميزة البلد تكمن في مجموعة المؤهلات الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية.

و تعد تكاليف النقل من بين المتغيرات الحاسمة التي تأخذها الشركات بعين الاعتبار بغية القيام باختيار موقع التوطن كما أن تمركز الشركات يعد في حد ذاته ظاهرة ناتجة عن قوتان هما[1]:

- ✓ الروابط الفوقية المتمثلة في قوة التمركز الناتجة عن تفضيل الشركات التوطن بالقرب من السوق الأكثر أهمية (السوق الواسع).
- ✓ الروابط التحتية المتمثلة في قوة التمركز المتعلقة بالمستهلكين الذين يبحثون عن المكان الذي يعرض التشكيلة الكبيرة من المنتجات.

[1] عبد القادر ناصور، مرجع سبق ذكره، ص 150.

و تركز النظريات المتعلقة بالمحددات و العوامل الموقعية على مختلف العناصر المحددة لقرار الاستثمار الأجنبي المباشر سواء ارتبطت ببيئة الدولة الأم أو الدولة المضيفة، و قد أجريت عدة دراسات حول توطين الأنشطة الاستثمارية خاصة الصناعية منها و من بين هذه الدراسات:

أولا : نظريات التوطن

يرجع الاهتمام بنظريات التوطن إلى رغبة في تحديد العوامل المؤثرة في اختيار موقع النشاط الاستثماري و من بين الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب نجد:

- ✓ نظرية ***A. Weber*** (1909) : تطرقت هذه النظرية إلى أهم العوامل المؤثرة في اختيار موقع النشاط و المتمثلة في[1]:
  - ❖ تكاليف النقل: أشار ***Weber*** إلى أن المشاريع و الأنشطة الاقتصادية تتوطن في المناطق التي تكون فيها تكلفة النقل منخفضة، و يرى أن تكلفة النقل هي العامل الأساسي الذي يؤثر على اختيار المواقع.
  - ❖ تكلفة العمل: تمثل تكلفة العمل المحدد التوطني الثاني في نظرية ***Weber*** ، له أثر كبير في اختيار موقع المشروع على أساس أن المنطقة الأقل تكلفة من حيث العمل تعمل على جذب المشاريع إليها.
  - ❖ عوامل التكتل أو عدم التكتل: أشار ***Weber*** إلى أن عوامل التكتل تعمل على تجميع الصناعات و النشاطات في نقاط معينة للاستفادة من الوفورات الداخلية و الخارجية، بينما عوامل عدم التكتل تعمل على توزيع النشاطات عندما تصل إلى نقطة اللاوفورات.

[1] استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر، دراسة حالة : اقليم جنوب الصعيد، الدراسات النظرية لفكر التوطن، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.cpas-egypt.com/pdf/Mamdoh_Mostafa/PHD/002.pdf، تاريخ الاطلاع :2014/06/15.

✓ نظرية أوجست لوش ***August Losch*** : ركز ***August Losch*** من خلال نظريته على دور السوق و الموقع في جذب الصناعات التي تحقق أكبر ربح، و اعتبر أن الموقع المثالي هو ذلك الذي ترتفع فيه الأرباح عن التكاليف مع تواجد العناصر التالية[1]:

- ❖ موقع متجانس ليس فيه اختلاف مكاني بالنسبة للمواد الخام أو العمالة أو رأس المال.
- ❖ كثافة سكانية متزنة.
- ❖ عدم وجود تداخل موقعي بين المصانع.

✓ نظرية الأماكن المركزية : تعود هذه النظرية للعالم الجغرافي ***Christaller*** (1937) و الذي بين من خلالها دور تكاليف النقل و اقتصاديات الحجم و اقتصاديات التكتل* في اختيار مواقع تركز نشاطات الشركات، أخذا بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية من خلال النظر إلى تمركز السكان على أنه الغاية و الوسيلة في تحديد و توزيع الأنشطة الاقتصادية باعتبارهم السوق المستهلكة للسلع و الخدمات.

و في هذا السياق أكد ***Krugman*** (1991) من خلال دراسته الخاصة بالجغرافيا الاقتصادية الحديثة على أن التفاعلات الايجابية بين الأسواق و المستهليكين و الشركات المستثمرة يتطلب التحكيم بين تكاليف النقل و اقتصاديات الحجم من أجل اتخاذ قرار الإنتاج و التوطن في الخارج من عدمه و يتوفق هذا القرار على خصائص الأنشطة الاستثمارية و مدى القرب من الأسواق، لأن التمركز الجغرافي للشركات يفسر انطلاقا من الوفورات الخارجية الايجابية بين الشركات مشكلا بذلك مسار تراكمي لعملية التكتل، و قد أشار ***Rugman*** أيضا إلى أن قرار التوطن في الخارج هو امتداد لقرارات السياسات الداخلية، بمعنى أن الشركة

---

[1] نفس المرجع .

* اقتصاديات التكتل نقصد بها المنافع التي تتحقق للمنشأة الصناعية من المنشآت الصناعية الأخرى أو خدمات البنية الإرتكازية أو ما يطلق عليه بالهيكل السفلي لمنطقة التكتل الصناعي.

تختار التوطن في منطقة معينة بهدف التوسع و تصريف منتوجاتها إلى أسواق البلد المضيف بعد الاستفادة من الحوافز المقدمة من الحكومة في جميع المجالات خاصة الاقتصادية.

ثانيا: نظرية الموقع

يعد الموقع الجغرافي أحد أهم العوامل التي تؤثر على قرار الشركات للاستثمار في الخارج، فالموقع الاستراتيجي الذي يتلاءم مع مختلف أنشطة المستثمرين لاسيما القرب من مصادر الثروة و الأسواق الدولية الكبيرة يساعد على استقطاب الاستثمارات المباشرة.

إن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط باختيار الدولة المضيفة التي تكون مجالا للاستثمار و ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، حيث تركز على العوامل و المحددات الخاصة بالبيئة و الموقع، و وفقا لهذه النظرية يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على قرار اختيار الاستثمار في دولة معينة أو المفاضلة بين التصدير إليها أو منح الترخيص و من أهم هذه العوامل نذكر[1]:

- العوامل التسويقية: مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق ومعدل نموه، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين، احتمالات التصدير لدول أخرى ...إلخ.
- العوامل المرتبطة بالتكاليف: يسعى المستثمرين الأجانب وراء عملية توطين نشاطاتهم في الخارج إلى البحث عن أقل مستوى من التكاليف الخاصة بعمليات الإنتاج، و من بين العوامل المرتبطة بالتكاليف نجد القرب من المواد الخام و المواد الأولية، مدى توافر الأيادي العاملة، انخفاض مستويات الأجور و توفر رؤوس الأموال، التسهيلات الإنتاجية...إلخ.

[1] أبو قحف عبد السلام، *اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي*، مرجع سبق ذكره ، ص 403.

- الإجراءات الحمائية(ضوابط التجارة الخارجية): مثل التعريفة الجمركية و نظام الحصص والقيود الأخرى المفروضة على التصدير.
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل الاتجاه العام أو مدى القبول أو الوجود الأجنبي الاستقرار السياسي و مدى توفر الاستقرار في أسعار الصرف و النظام الضريبي، الحوافز و التسهيلات التي تمنحها الحكومة للمستثمرين الأجانب.
- عوامل أخرى: مثل الأرباح و المبيعات المتوقعة، مدى توفر الثروات الطبيعية، الموقع الجغرافي إمكانية تحويل الأرباح و رؤوس الأموال للخارج[1]، إمكانية التجنب أو التهرب الضريبي....إلخ.

ثالثا : نظرية الموقع المعدلة

تم تقديم هذه النظرية من طرف الاقتصاديين ***Robock et Simmonds*** حيث توصلا من خلالها إلى تحديد ثلاثة عوامل مؤثرة على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر و تتمثل في:

01- العوامل الشرطية : تتضمن خصائص المنتج و الخصائص المرتبطة بالدولة المضيفة للاستثمار.

02- العوامل الدافعة : تتعلق بالخصائص المميزة للشركة و المركز التنافسي.

03- العوامل الحاكمة : ترتبط بالخصائص التنظيمية للدولة المضيفة و العلاقات الدولية و الخصائص المميزة للدولة الأم.

تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات السابقة بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمار الأجنبي المباشر التي ترجع إلى الدولة الأم، خاصة تلك التي تتعلق بالحوافز و الضمانات التي تمنحها الحكومات لشركاتها المحلية من أجل

[1] Malika hattab, christman, investissement directs étrangers et développement local: les limites des politique d'attractivité, critique, économique, revue trimestrielle, été-automne 2001,rabat, Maroco,p 61.

دعمها و تشجيعها للقيام بمشاريع استثمارية و تسويقية خارج حدودها، و فيما يلي جدول يوضح بالتفصيل العوامل الثلاثة المؤثرة على قرار الاستثمار في الخارج.

الجدول رقم 2-2 : العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نظرية الموقع المعدلة

العوامل الشرطية	أمثلة
خصائص السلعة	نوع السلعة ، استخداماتها ، درجة حداثتها،متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية و المالية و البشرية) خصائص العملية الإنتاجية .....الخ.
الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي ، نمط توزيع الدخل، توفر الموارد البشرية و الطبيعيةمدى التقدم الحضاري خصائص البيئة السياسية و الاقتصادية.
العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل و الاتصالات بين الدول المضيفة و الدول الأخرى الاتفاقات الاقتصادية و السياسية التي تساعد على حرية انتقال رؤوس الأموال والمعلومات و البضائع و الأفراد و التجارة الدولية .....الخ.
العوامل الدافعة	**أمثلة**
الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية أو التكنولوجية ، حجم الشركة.
المركز التنافسي	القدرة النسبية للشركة على المنافسة و مواجهة التهديدات و الأخطار

	التجارية .....الخ.
العوامل الحاكمة (الضابطة)	***أمثلـــــة***
الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين و اللوائح الإدارية، و نظم الإدارة والتوظيف و السياسات و الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية .....الخ.
الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين و اللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية . المنافسة و ارتفاع تكاليف الإنتاج.
العوامل الدولية	الاتفاقات المبرمة بين الدول المضيفة و الدولة الأم و المبادئ و المواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر : جميلة الجوزي ، أسس الاقتصاد الدولي : النظرية و الممارسات، الطبعة الأولى، منشورات دار أسامة للنشر و الطباعة، الجزائر، 2013، ص ص 266/265.

ركزت النظريات المرتبطة بالمحددات و العوامل الموقعية على المحددات المكانية المؤثرة في قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر في دول معينة، حيث أضافت محددات لم تذكر في النظريات السابقة تمثلت في العوامل الشرطية والعوامل الدافعة في حين أهملت الإمكانيات الخاصة و المزايا الاحتكارية المرتبطة بالشركات و رغبتها في السيطرة على الأسواق الخارجية و توجيهها لخدمة أهدافها الرئيسية، بالرغم من أنها تمثل شرطا أساسيا لقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وأحد المحددات الأساسية لمقاربة ***OLI***، و وفقا لهذه الأخيرة فإن توفر مزايا الموقع فقط غير كافي للقيام بعملية الاستثمار في الخارج.

المطلب الثالث : نظريات التدويل

تعتبر نظريات التدويل من أهم التطورات الاقتصادية النظرية بالنسبة للشركات الأجنبية، لأنها تركز على تكامل أنشطة الشركات العابرة للحدود خاصة في مجالات البحث و التطوير، و تقوم على افتراض أساسي يتمثل في أن عدم كمال الأسواق يحول دون قيام تجارة دولية كفء بالنسبة للأصول المعنوية، وعليه فالاستخدام الداخلي لهذه الأصول يمكن الشركات من تخطي القيود التي تفرضها الحكومات المختلفة على أسواقها، بالإضافة إلى ضمان عدم دخول منافسين جدد للأسواق طالما الملكية الخاصة للأصول بحوزة الشركات، و من بين النظريات التي تشرح تدويل الإنتاج أو الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية نجد:

أولا : نظرية تدويل الإنتاج

تركز نظرية التدويل على أسباب تفضيل الشركات الدخول إلى الأسواق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من عمليات التصدير و إبرام العقود و الاتفاقيات، و ذلك من خلال الاعتماد على المزايا الاحتكارية و المفاهيم المرتبطة بالتكاليف.

و يعرف تدويل الإنتاج على أنه قدرة شركة ما على السيطرة على السوق الدولي ذو الهيكل الاحتكاري[1].

و تدويل الإنتاج طرحت كفكرة لأول مرة على يد كايدور (***kaydour*** 1934) تم عرفت تعديلات متتالية على يد كل من كواس (***Coase*** 1937) في مقاله حول طبيعة الشركات و نظريته حول تكاليف الصفقات المكلمة لدراسة ويليم سون (***Williamson***)، حيث بين من خلالها أن تكاليف الصفقات تتضمن مجمل التكاليف الناتجة عن العقود التي تتعلق بانتقال الملكية بين الأفراد أو بين المنظمات، بينما (***Coase***) فقد أشار إلى أن تكاليف الصفقات ترتبط بالبحث عن المعلومات و نقائص السوق، تنظيم الشركة و مراقبة عملياتها، و يمكن لهذه التكاليف

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 45 .

أن تتراكم بواسطة اقتصاديات الحجم الخارجية و تدخلات الحكومات، لذلك فإن التدويل يمكن الشركة من تقليص مختلف هذه التكاليف و يسمح لها بتبديل اتجاه السوق و تنظيم هياكلها الإنتاجية بنفسها.

و استنادا ل ***(Coase)*** بين باكيلي و كاسون (***Bakili et Kasson*** 1967) أن رغبة الشركة في الاستخدام و الاستغلال الداخلي للمزايا الاحتكارية الخاصة يعود إلى التداخل بين أربعة مجموعات من العوامل المتمثلة في ما يلي[1]:

01- العوامل الخاصة بمستوى المشروع و المتمثلة في قدرته على تنظيم سوق داخلي خاص به على مستوى شبكة الشركة الأم و الفروع التابعة لها.

02- العوامل الخاصة بمستوى الصناعة و المتمثلة في طبيعة المنتجات و هيكل الصناعة.

03- العوامل الخاصة المرتبطة بالإقليم و المتمثلة في الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية و الجغرافية.

04- العوامل الخاصة المتعلقة بالسياسات الدولية مثل العلاقات السياسية و المالية.

إن عملية تدويل الإنتاج تمكن الشركة من الاحتفاظ بملكية أصولها المميزة بصفة مثلى من خلال استغلال المزايا المتوفرة في الأسواق الخارجية، مما يؤثر على قدراتها الإنتاجية و التوزيعية للسلع و الخدمات و حجم عوائدها.

ثانيا : نظرية الحماية

إن فكرة تدويل الإنتاج ترتبط بشكل كبير مع مسالة كيفية قيام شركة ما بحماية أسرارها المعرفية فكلما عظمت أصول الملكية لدى الشركة كلما كان ذلك دافعا لها للقيام بحماية أصولها، و الحفاظ على معارفها من خلال عمليات الاستثمار في الخارج بدلا من منح التراخيص[2]، باعتبار أن هذا الأسلوب يمنحها مزايا تنافسية خاصة.

[1] بغداش عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره، ص 89 .

[2] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 45 .

و يقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها بعض شركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات و الأسرار المعرفية الخاصة بالابتكارات الجديدة خاصة تلك التي تخص مجالات الإنتاج و التسويق إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة[1]، أي بمعنى حماية المزايا الخاصة التي تتمتع بها هذه الشركات من أجل تحقيق التميز و تجنب المنافسة من قبل شركات أخرى، و الدخول إلى الأسواق و كسر القيود المطبقة فيها مثل العوائق الجمركية و نظام الحصص.

ثالثا : نظرية المنظمة

تبين نظرية المنظمة الاتجاه الذي يركز على قرارات و تصرفات مسيري الشركات كمحدد للقيام بعملية الاستثمار في الخارج، و وفقا لها فإن قرار الاستثمار أو تدويل الإنتاج يتوقف على عنصرين اثنين و هما[2]:

- موقف و تصرفات مسيري الشركات من حيث رغبتهم أو اعراضهم في تدويل نشاط الشركة التي يديرونها بحيث يتأثر هذا الموقف بمدى قدراتهم العلمية و التسيرية و مدى إدراكهم بفرص الاستثمار المتاحة في الخارج و المخاطر التي تحيط بها.
- استراتجية الشركة في المدى المتوسط و الطويل، حيث تتأثر هذه الاستراتجية بمجموعة من العوامل يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- العوامل الخارجية المرتبطة بمدى التخوف من المنافسة الخارجية أو فقدان أسواق معينة.

ب-العوامل الداخلية المرتبطة برغبة القائمين على تسيير الشركات في التوطن في الخارج و تحويل الشركات إلى شركات متعددة جنسيات.

[1] فليح حسن خلف، *التمويل الدولي*، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2004، ص 182.

[2] بغداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 91 .

بالرغم من أهمية النظريات المرتبطة بالتدويل المفسرة لأسباب حدوث الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أننا نجدها قد أهملت بعض عوامل الجذب التي تتميز بها الدول المضيفة للاستثمارات، و ركزت على جوانب محددة كالتكلفة و كيفية السيطرة على الأسواق الخارجية سواء من خلال اتباع أساليب الحماية أو الاعتماد على نظم الإدارة في الشركة، لذلك تعتبر غير كافية لتفسير حركة الاستثمار المباشر بالنظر إلى مقاربة ***OLI*** لكونها لا تستوفي الشروط التي حددتها المقاربة لأن توفر الشركة على المزايا الاحتكارية مع القدره على التدويل يتيح للشركة فرصة القيام بعمليات التصدير للخارج أو منح الترخيص لاستخدامها من طرف للشركات المحلية.

تعتبر مقاربة ***OLI*** من أهم النظريات القادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاعتمادها على عوامل متعددة مكملة لتفسيرات النظرية السابقة، و بالرغم من أهميتها فقد تعرضت لانتقادات، حيث أشار ***بكلي*** (***Bacli*** 1982) إلى أن النظرية لم تشرح العلاقة بين مزايا الملكية و التدويل و مزايا التمركز في السوق المضيف، حيث عالجت كل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير و التأثر فيما بينها كما أن معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية و عديمة القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق دولية كافية لشرح الظاهرة لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية و الإدارية[1].

كما افترضت النظرية أن التعاقدات يتم استخدمه في حالة توافر مزايا الملكية للشركة فقط، بينما عمليا يمكن أن يستخدم هذا الأسلوب في حالة توافر مزايا الملكية ومزايا الموقع أيضا[2]، وقد ركزت النظرية بشكل كبير على القدرات التكنولوجية و المالية – في إطار شرح مزايا الملكية– في تفسيرها لقيام نشاطات الشركات متعددة الجنسيات في الخارج في حين هناك بعض الشركات من الدول النامية لا تمتلك مثل هذه الميزات الاحتكارية

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 57 .

[2] ساعد بواري، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

و مع ذلك استطاعت أن تكون شركات متعددة الجنسيات لأنها تعتمد على الإنتاج كثيف العمالة وانخفاض التكاليف، والاعتماد على القدرات الشبكية الاستثمار و الدخول في الأسواق الدولية[1].

المبحث الثالث: مقاربة *OLI* و المستجدات الاقتصادية الدولية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة

يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما كبيرا من طرف الهيئات و المنظمات الدولية خاصة في ظل التحولات الراهنة و ذلك لاعتباره وسيلة جد هامة تدعم التجارة الدولية، غير أن معظم النظريات المفسرة له لم توضح أثر و دور المنظمات الدولية و ما أتت به من اتفاقيات لتحرير التجارة و الاستثمار الدوليين بالرغم من أهمية هذه الاتفاقيات ومساهمتها بشكل كبير في توسيع النشاطات الاستثمارية و التجارية عبر مختلف أنحاء العالم و باعتبار مقاربة ***OLI*** مقاربة شاملة تضم العديد من الأفكار المرتبطة بمجالات الاستثمار، حاولنا من خلال هذا المبحث ربطها مع بعض المستجدات الاقتصادية العالمية الراهنة المرتبطة بحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مقاربة *OLI* و العولمة الاقتصادية

تزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر خاصة مع اتجاه اقتصاديات العالم نحو المزيد من حركات التحرر الاقتصادي و الانفتاح و زيادة التكتلات الاقتصادية العملاقة، و ما ترتب على ذلك من تنامي ظاهرة جذب الاستثمارات الأجنبية، هذه الأخيرة التي تحكمها عدة محددات لخصتها مقاربة ***OLI*** في ثلاثة عوامل مرتبطة ارتباطا كبيرا بالعولمة الاقتصادية، لكون أن من أكبر اهتمامات الشركات متعددة الجنسيات عولمة الإنتاج الذي يتحقق

[1] Pavida Pananond, *The making of Thai Multinationals: a comparative study of the growth and internationalization process of Thailand's charoen pokphand and Sian ciment groups*, Journal of Asian Business, Vol 17, n°3, 2001, p.p.42-46.

في ظل اختيار المواقع و الأسواق المناسبة القادرة على إستعاب المنتجات المتميزة ذات التكنولوجيات العالية و الجودة الرفيعة.

أولا: تعريف العولمة الاقتصادية

يتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول و القارات مع كل ما يعنيه من تزايد احتمالات النمو و التقدم الاقتصادي والسعي إلى اكتساب المزايا التنافسية، هذا يعني أن الركيزة الأساسية للقوة و القدرة الاقتصادية لم تعد هي الموارد الطبيعية، بل أصبحت الركيزة هي امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي و التي تدور حول التكلفة و السعر، الإنتاجية والجودة و الإدارة ....إلخ، و هذا ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد التجاري المتبادل في إطار العولمة الاقتصادية.

فالعولمة ظاهرة معقدة تتضمن فوائد عديدة حيث تعتبر قوة جاذبة للمنافع، تهدف إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي من خلال تحرير التجارة، و العمل على التوسع الدولي بمساهمة من الاستثمار الأجنبي المباشر و التدفقات الرأسمالية الضخمة عبر الحدود[1].

و تعرف كذلك على أنها تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، يتبادل فيه العالم الاعتماد بعضه على بعضه الأخر في كل من الخامات و السلع و المنتجات و الأسواق و رؤوس الأموال و العمالة و الخبرة، بحيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات و لا قيمة للسلع من دون أسواق تستهلكها[2].

[1] Ait Mokhatar Omar, *La mondialisation Caractéristique et Impact*, Revue académique des études sociales et humanes, 09 -2013, p 18. (http://www.univ-chlef.dz/ratsh/REACH_FR/Articl.)

[2] أحمد عبد العزيز و أخرون، *العولمة الاقتصادية و تأثيرها على الدول العربية*، مجلة الإدارة و الاقتصاد،العراقية للمجلات الأكاديمية، العدد 86، 2011 ، ص 66.

ثانيا : خصائص العولمة الاقتصادية

تتعدد خصائص العولمة الاقتصادية و لعل أبرزها ما يلي:

- *سيادة آلية السوق و السعي إلى اكتساب القدرات التنافسية:* إن أهم مميزات العولمة الاقتصادية سيادة آلية السوق والسعي إلى اكتساب القدرة التنافسية من خلال الاستفادة من التطورات التكنولوجية و تعميق تلك القدرات و الإنتاج بأقل التكاليف و بجودة عالية.
- *تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل :* و يتحقق هذا الاتجاه في ظل اسقاط حاجز المسافات بين الدول و العمل باتفاقيات تحرير التجارة الدولية و تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال.
- *تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات :* تعتبر هذه الخاصية من أبرز سمات العولمة لكون أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على عولمة الأنشطة الإنتاجية المختلفة بحكم الخصائص التي تتمتع بها و ذلك من خلال حركة الاستثمار الأجنبي المرافق لنقل التكنولوجيا، الخبرة و مهارة التسيير في جميع الميادين بالإضافة إلى انتقاء الإطارات و ما تحتاج إليه من عمالة على أساس الكفاءة بغض النظر عن الجنسية و الحصول على تمويل من أي بلد تمتد إليه نشاطاتها.

ثالثا : علاقة مقاربة OLI بالعولمة الاقتصادية

وفقا لمقاربة ***OLI*** فإن الشركات تقوم بعمليات الاستثمار في الخارج لاعتبارات ثلاثة أهمها تلك المتعلقة بالشركة ذاتها و يعبر عنها بمزايا الملكية أو المزايا الاحتكارية، و ترتكز هذه المزايا بدرجة أولى على التكنولوجيا و القدرة على ابتكار المنتجات المتميزة، أضف إلى ذلك بعض الخصائص التمويلية و الإدارية و التنظيمية.

و تعد هذه المزايا متغيرات تابعة لظاهرة العولمة، حيث عرفت في الآونة الأخيرة تطور و نمو كبير بفضل عمليات الاندماج و التحرر الاقتصادي، و ازدياد عدد الشركات متعددة الجنسيات و توسع نشاطاتها.

و تعتبر التكنولوجيا من أكثر المتغيرات حساسية لظاهرة العولمة خاصة بعد ادخالها كأحد المتغيرات الهامة في النموذج الداخلي للنمو، وقد أصبح يعتمد عليها في قياس درجة الانفتاح التجاري الدولي، هذا من ناحية و من ناحية أخرى فإن التطورات التكنولوجية المتزامنة مع حركات التحرر الاقتصادي خاصة في مجالات الاتصالات و النقل أعطيت بعدا جديدا لمقاربة ***OLI*** خصوصا من جانب القدرات التنافسية التي لم تعد محصورة في السعر و الجودة، بل أصبحت أشمل تضم معايير متعددة أبرزها إدارة الجودة الشاملة و القدرة على التكيف مع المتغيرات المحلية و العالمية.

المطلب الثاني: مقاربة *OLI* و المنظمة العالمية للتجارة

اهتمت المنظمات والهيئات الدولية بالاستثمار الأجنبي المباشر على غرار المنظمة العالمية للتجارة التي ساهمت بمبادئها و اتفاقياتها في زيادة و دعم حركة التجارة الدولية و انتقال رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية بين الدول و حمايتها بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية و تحسين البيئة الاجتماعية بما يتوافق مع التطورات العالمية، و قد تجسد ذلك في مجموعة من الاتفاقيات الدولية تراعي رغبة الشركات الأجنبية في توسيع النشاط و الانتشار الدولي الذي يستند على الحوافز و المزايا و الإمكانيات المختلفة سواء تلك المتعلقة بالشركة في حد ذاتها أو بالبلد المضيف.

أولا : الاستثمار الأجنبي المباشر و المنظمة العالمية للتجارة

قبل تأسيس المنظمة العالمية للتجارة كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتبطة بجهود الدول و الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف في المجال الاقتصادي، لأن جل الاهتمام كان منصبا على تحرير التجارة الخارجية و تنشيط التبادل التجاري و ضمان مناخ ملائم للمنافسة الدولية، إلا أن الاتفاقيات النهائية لجولة الأروغواي و التي أسفرت عن تأسيس المنظمة العالمية للتجارة أعطت نصوصا واضحة و هامة متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و نشاطات الشركات متعددة الجنسيات، تكرس المبادئ العامة المتفق عليها دوليا في مجال معاملة و حماية الاستثمارات، مثل مبدأ المعاملة العادلة و مبدأ المساواة و شرط الدولة الأولى بالرعاية و ذلك ضمن الاتفاقيات التالية :

- ✓ الاتفاقية التجارية المرتبطة بتدابير الاستثمار.
- ✓ الاتفاقية التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.
- ✓ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

إن هدف هذه الاتفاقيات هو دعم الجهود التي تقوم بها الدول خاصة النامية منها في اطار إقامة علاقات و روابط اقليمية تشجع التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى التوفيق بين مصالح البلدان المتقدمة التي تبحث عن وسيلة دولية لحماية أملاك مواطنيها في الخارج، و مصالح الدول النامية التي تحاول الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق أهدافها التنموية[1].

و تركز الاتفاقية التجارية المرتبطة بالاستثمار على مجموعة من التدابير تنظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة و توجهها نحو المجالات و الأنشطة التي تخدم خطط و برامج التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، و تشتمل هذه التدابير على الحوافز و المزايا التي تشجع و تجذب الاستثمار، وتتخذ هذه الحوافز أشكالا عديدة أهمها الإعفاءات الضريبية و الجمركية تحسين البيئة الاستثمارية من الجانب الاقتصادي و القانوني، الإعانات و منح الاستثمار.

و هناك شكل أخر من التدابير تعرف بمتطلبات الأداء و تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية للدول المضيفة و أهمها خلق فرص العمل، تشجيع و تنمية الصناعات المحلية.

أما فيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية فقد ركزت مناقشاتها على حماية الملكية الفكرية و العلامات التجارية و تجنب رفع رسوم عالية مقابل براءات الاختراع، و ذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تشجيع العمل المبتكر.
- ✓ تحقيق المنافسة المشروعة.

[1] عيبوط محند وعلي، مرجع سبق ذكره ، ص 111.

- ✓ تسهيل نقل التكنولوجيا في شكل استثم ار أجنبي مباشر و مشاريع مشتركة و ترخيصات.

أما بخصوص الاتفاقيات العامة للتجارة في الخدمات (**GATS**) – و التي تعد أول اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن أحكاما لتجارة الخدمات و تحريرها، ويمكن اعتبرها أحد أهم الركائز المعتمد عليها في تطوير التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الميدان الخدماتي– فقد اشملت على التزامات و ضوابط عامة هي في معظمها تأكيد على تجسيد قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف و الالتزام بإزالة العوائق التمييزية و التقيدية.

ثانيا: علاقة مقاربة OLI بالمنظمة العالمية للتجارة

وفق ***Dunning*** فإن المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسعت من فرص الاختيار أمام المستثمرين الأمر الذي أدى إلى المطالبة بأنظمة استثمارية أكثر شفافية و استقرار و مرونة معدة و مراقبة من طرف منظمات و هيئات دولية عديدة من بينها المنظمة العالمية للتجارة، تعمل على رفع مستوى الكفاءة و الفعالية و القدرات التنافسية للمؤسسات الإنتاجية و الخدماتية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية.

و قد عرف العالم تطورات اقتصادية كبيرة بعد تطبيق المبادئ التي نادت بها المنظمة العالمية للتجارة خاصة من ناحية نمو حجم التجارة الدولية و حركة الاستثمارات الأجنبية، إلا أن الجزء الكبير من هذا النمو تركز في الدول المتقدمة باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفق و استقبال الاستثمارات بحكم تمتع شركتها بالمزايا الاحتكارية خاصة التكنولوجية منها و مناخها الاستثماري الجيد، أما باقي الدول النامية الأخرى خاصة منطقة افريقيا والشرق الأوسط فقد تميزت بالتضاؤل الشديد و التذبذب من حيث جذب الاستثمارات، و ذلك راجع إلى العديد من الأسباب أهمها موقع هذه الدول باعتبارها مناطق تشهد عدم الاستقرار في المناخ الاستثماري بسبب الحروب و التوترات السياسية.

و عليه فإن استمرار تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المتقدمة دون الدول النامية على غرار التطورات العالمية الراهنة أثر و بشكل كبير على عدم تطور النظريات المفسرة لحركته، بالرغم من جهود و محاولات العديد من

الاقتصاديين من بينهم ***Dunning*** الذي حاول ربط المقاربة ***OLI*** مع المستجدات التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة و انطلاقا من المحددات و الشروط التي حددتها المقاربة للاستثمار المباشر نلاحظ أن المقاربة عملت بالتدابير التي جاءت بها الاتفاقات التجارية المرتبطة بالاستثمار، وقد تجسد ذلك من خلال تشجيع توجه و توطن الشركات في المناطق التي تقدم الحوافز و تتوفر على المزايا الملائمة لنشاطاتها كما اعتمدت المقاربة على المبادئ التي جاءت بها الاتفاقية التجارية المرتبطة بحماية الملكية الفكرية، و ظهر ذلك من خلال تشجيع منح الرخص أو التصدير في حالة عدم توفر على الشروط المناسبة للاستثمار بهدف ضمان توازن الحقوق و الواجبات بين مالكي براءات الاختراع و المستخدمين لها.

المطلب الثالث: علاقة التكتلات الإقليمية بمقاربة *OLI*

تعد التكتلات الاقتصادية مظهرا من مظاهر التعاون الاقتصادي، تؤثر بشكل كبير على حركة التجارة الدولية و الاستثمارات الأجنبية، و يتجلى هذا التأثير في كثافة التبادلات التجارية و الاستثمارات داخل مناطق التكامل نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية و التقارب الجغرافي و الثقافي وما يترتب عليه من انخفاض التكاليف.

أولا : أهمية التكتلات الاقتصادية الاقليمية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر

تساهم الاتحادات أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تركيز الأنشطة الاقتصادية بين الدول المتكتلة و الأكثر اقترابا من سوق الطلب، كما أنها تحفز الشركات متعددة الجنسيات على زيادة المستوى الإجمالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و تشير مختلف المؤشرات الاقتصادية إلى أن التكتلات الإقليمية توفر مناخ فعال لنمو التجارة و نمو حجم الاستثمارات الأجنبية، هذا فضلا عن تطوير المؤسسات الاقتصادية الإقليمية نتيجة لدعم بعضها البعض و الاستفادة من المزايا النسبية للدول الأعضاء، أضف إلى ذلك المنافسة بين المشروعات القائمة و مختلف عناصر الإنتاج بالدول الأعضاء مما يتيح فرصة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

لذلك تشهد مختلف مناطق العالم جهوداً كبيرة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، على اعتبار أن هذه الجهود تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنسيق السياسات المتعلقة بمعاملة المستثمرين الأجانب من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على تحرير التجارة والاستثمار وتكامل الأسواق، ومن خلال تنسيق الأطر السياسية العامة بما فيها الأطر الخاصة بالاستثمار في البلدان المشاركة، وكذلك من خلال التعاون المباشر في المشاريع الاستثمارية على المستوى الإقليمي[1].

وتشير تجارب المجموعات الإقليمية الناجحة مثل الاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يمنح دفعة قوية لروابط الاستثمار العابر للحدود داخل المنطقة الواحدة وقد أثبت التوسع التدريجي للاتحاد الأوروبي أيضاً أن ذلك التكامل يدعم النمو الصناعي، من خلال نقل الإنتاج إلى بلدان أقل تكلفة والتخصص الإقليمي في الإنتاج.

ثالثا : آليات تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي في الاستثمار الأجنبي المباشر

يؤثر التكامل الاقتصادي الاقليمي في الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة آليات سيتم توضيحها من خلال الجدول التالي:

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، *التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية*، مجلس التجارة والتنمية، لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، جنيف، يناير 2013، ص 04.

الجدول رقم 2-3: آليات تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي في الاستثمار الأجنبي المباشر

الآليات	الآثار في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة .	الآثار في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من خارج المنطقة.
الأحكام المتعلقة بتحرير الاستثمار و/أو حمايته في الاتفاقات الإقليمية .	تشجيع الاستثمار الاقليمي و الاستثمار من خارج منطقة التكتل .	تشجيع مزيد من التدفقات من المستثمرين من بلدان ثالثة غير مستقرين حالياً داخل المنطقة .
الأحكام المتعلقة بتكامل التجارة والأسواق في الاتفاقات الإقليمية .	إتاحة إمكانية إعادة تنظيم الإنتاج على المستوى الإقليمي ، بما في ذلك الاستثمار.	جذب مستثمرين جدد من بلدان ثالثة من خلال توسيع الأسواق .
تنسيق السياسات في إطار تنفيذ الاتفاقات الإقليمية .	تشجيع الاستثمار بالحد من تكاليف المعاملات ومن المخاطر الملموسة.	اتاحة تشجيع مزيد من التدفقات الوافدة إذا شملت عملية التنسيق أنظمة الاستثمار السارية على المستثمرين من بلدان ثالثة .
توسيع نطاق المشاريع الاستثمارية الإقليمية (مثل الهياكل الأساسية و البحث والتطوير).	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار.	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار.

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 05 .

ثالثا: التكتلات الاقتصادية و مقاربة OLI

تمثل الاتحادات الإقليمية سواء بين الدول المتقدمة بعضها البعض أو الدول المتقدمة و النامية أو الدول النامية بعضها البعض تحديا كبيرا للنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، لكونها تسمح بزيادة حجم التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي داخل المنطقة الاقتصادية الموحدة، كما أنها تجعل الدول المتحدة سوقا واحدة و هذا ما يثير التساؤل حول مزايا الملكية و التدويل بالنسبة مقاربة ***OLI*** هذا من ناحية، لأن الاندماج يترتب عليه تشابه في الهياكل السوقية سواء تعلق الأمر بالخصائص التكنولوجية، التنظيمية و الإدارية ...إلخ، غير أن مزايا الموقع و التقارب تبقى أحد العوامل الهامة في جذب الاستثمارات الأجنبية، و من ناحية أخرى يبقى التساؤل حول أثر الاندماجات الإقليمية على مصداقية النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي بصفة عامة و المقاربة بصفة خاصة لكون أن أغلب النظريات تركز على فكرة عدم كمال الأسواق و المنافسة الاحتكارية و المزايا الخاصة كسبب مباشر لقيام الاستثمار الأجنبي.

الخاتـمة

تتميز مقاربة ***OLI*** بقدرتها على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بالاعتماد على عوامل متعددة مسايرة إلى حد ما للتطورات و المستجدات العالمية عكس النظريات الأخرى التي كانت اعتماداتها في الدراسة فردية و محصورة على عامل واحد ليس أكثر مما أعطى تفسيرا جزئيا للظاهرة.

و قد اعتمد ***Dunning*** في صياغته للمقاربة على دمج ثلاثة مداخل جزئية ديناميكية مختلفة في نظرية واحدة و اعتبارها من الشروط الأساسية للقيام بالاستثمار في الخارج، تمثلت هذه المداخل في مزايا الملكية الخاصة و هي المزايا التي تكون بحوزة الشركة المستثمرة في الخارج، مزايا الموقع و تتمثل في المزايا المكانية المرتبطة بالدولة المضيفة مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية وتعكس رغبة الشركة في الرقابة على الإنتاج.

و قد اهتمت المقاربة بالجوانب الكلية للاقتصاد لتفسير حركة الاستثمار خاصة في الدول المتقدمة باعتبارها الدول التي تتوفر على عناصر المقاربة مقارنة بالدول النامية، كما ارتبطت المقاربة ببعض التطورات الراهنة على غرار المنظمة العالمية للتجارة و العولمة الاقتصادية و التكتلات الإقليمية، و بينت أن المنافسة على جذب الاستثمارات أتاحت بدائل للمستثمرين – الاستثمار، الترخيص، التصدير–، مما ترتب علية ظهور اتفاقيات و معاهدات تنظم المشاريع الاستثمارية في الخارج و تكون أكثر مرونة و شفافية خاصة في ظل حركات التحرر والاندماج الاقتصادي.

Nom du document : oli 2015 .0 .5666 مصحح الفصـل الـثانـي - copie0001. (Réparé) (Réparé) (Réparé) التحليل الـنظـري لـمقاربـة (Réparé)
Répertoire : C:\Users\clien\Desktop\المذكرة
Modèle : C:\Users\clien\AppData\Roaming\Microsoft\Templates\Normal.dotm
Titre : OLI التحليل الفصـل الـثانـي النظري لـمقاربـة
Sujet :
Auteur : Pavilion g6
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 29/11/2015 15:47:00
N° de révision : 80
Dernier enregistr. le : 05/12/2015 10:43:00
Dernier enregistrement par : clien
Temps total d'édition : 460 Minutes
Dernière impression sur : 05/12/2015 10:43:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 55
Nombre de mots : 12,635 (approx.)
Nombre de caractères : 64,063 (approx.)

مـقدمـة

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تحسين مناخها الاستثماري و بيئة الأعمال من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة قصد جذب و استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة بعد إدراكها بأهمية ودور هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية هذا من جهة و من جهة أخرى رغبتها في استغلال الإمكانيات الضخمة و المتنوعة التي تتوفر عليها خاصة الثروات الطبيعية و الطاقوية التي تشكل فرصا حقيقية للاستثمار و قد بدت هذه المساعي واضحة منذ بداية التسعينات من خلال إصدار بعض التشريعات و استحداث هيئات خاصة بترقية و دعم الاستثمار، هذا فضلا عن الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية ومحاولات الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التكريس التدريجي لعملية الانفتاح الاقتصادي و التجاري و المفاوضات في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و كذا الاتفاقيات المتعددة التي أبرمتها الجزائر في مجال حماية و تشجيع الاستثمار.

و قد شهدت الجزائر منذ سنة 2000 معدلات مقبولة من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبية نتيجة لتحسن محددات جذب الاستثمار واستقرار المناخ الاستثماري و بيئة الأعمال، و من خلال الفصل الثالث سنحاول تحليل جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق المحددات التي أشارت إليها مقاربة ***OLI***، و ذلك من خلال التطرق للعناصر التالية:

- المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.
- المبحث الثالث: تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق مقاربة ***OLI***.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

انتهجت الجزائر في إطار سياستها الحكومية الهادفة إلى تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجموعة إصلاحات اقتصادية هيكلية، حيث بادرت إلى توفير البيئة القانونية و التنظيمية المواتية لجلب و استقطاب الاستثمار من خلال إصدار جملة من القوانين و الإجراءات التنظيمية المتضمنة تقديم الضمانات و الحوافز خاصة الجبائية منها هذا فضلا عن استحداث أجهزة و هيئات متخصصة في خدمة المستثمرين و دعمهم و توفير مختلف التسهيلات و الرفع من الصعوبات و العراقيل الإدارية.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار

بعد إدراك الجزائر أهمية القطاع الخاص بادرت إلى ترقيته و فسح المجال أمامه و تشجيعه لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال إصدار جملة من القوانين و الإجراءات التنظيمية أهمها قانون 1993 و 2001 و 2006 التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداة ضرورية تساهم في تحقيق التنمية و نقل التكنولوجيا و توفير فرص عمل.

أولا: قانون الاستثمار لسنة 1993

ظهر قانون الاستثمار لسنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في 1993/10/05 بهدف توفير البيئة القانونية و التنظيمية المواتية لتشجيع الاستثمار الخاص خاصة الأجنبي منه مبينا الإرادة القوية التي أبدتها الدولة من أجل ترقية الاستثمار من خلال سياسات تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح الاقتصادي، و قد ركز هذا القانون على مجموعة نقاط سندرج أهمها في ما يلي[1]:

[1] مرداوي كمال، *الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع و تهيئة الاستثمار*، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2004، ص ص 7/8.

- ✓ إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالمستثمر محليا كان أو أجنبي له حرية الدخول في أي مشروع استثماري عدا بعض النشاطات الاستراتجية الخاصة بالدولة مع تسهيل إجراءات الاستثمار.
- ✓ عدم التمييز بين المستمرين المحليين و الأجانب.
- ✓ تسهيل الضمانات المشجعة للاستثمار مع التزام الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمار بمساعدة المستثمرين و تمكينهم من المزايا المنصوص عليها في القانون.

كما أكد قانون 1993 على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد و القرض من بينها[1]:

- ✓ التأكيد على تحويل الأرباح و رؤوس الأموال و الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل النزاعات و قد تأكد ذلك فعلا من خلال انضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- ✓ إنشاء وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم و توجيه المستثمرين و متابعتهم و القيام بالدراسات و الأبحاث و استغلال فرص التعاون في المجالات التقنية و تنظيم الندوات و الملتقيات و إصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار .
- ✓ تنظيم المنافسة الحرة و ترقيتها و حماتيها، و معاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات عن طريق مجلس المنافسة[2].
- ✓ اعتبار السوق المالية طريق من طرق الخصخصة للمؤسسات العمومية و تشجيع مساهمة الأفراد في رأس المال[3].

---

[1] كرامة مروة، رايس حدة ، *تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية، دراسة تحليلية*، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني،2012، ص 67.

[2] مرداوي كمال،مرجع سبق ذكره، ص 09.

[3] نفس المرجع .

لقد شكل قانون الاستثمار لسنة 1993 نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون[1].

ثانيا : قانون الاستثمار لسنة 2001

تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 بموجب الأمر الرئاسي رقم 03/01 الصادر في 08 أوت 2001 و يتعلق بترقية و تطوير الاستثمار بهدف إعطاء بعد جديد لمسيرة الاستثمارات و مسايرة التحولات المتسارعة دوليا و قد أكد هذا القانون على النقاط التالية [2]:

- ✓ توسيع نطاق الاستثمار ليشمل أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، و المساهمة في رأس مال المؤسسة يكون بشكل نقدي أو عيني، إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار الخصخصة الكلية أو الجزئية.
- ✓ ضمان استمرارية العمل و فق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة أي استقرار التشريع.
- ✓ يضمن القانون تسهيلات و مزايا عامة و محددة، تنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام مثل الإعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية و إلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها.

[1] عبد المجيد أونيس، *الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17-18أفريل، الجزائر، 2006،ص 255.

[2] كرامة مروة ، رايس حدة ، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية العدد الثاني، 2012، ص 67 .

اهتم قانون الاستثمار لسنة 2001 بالنظام العام المطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة، كما اهتم بمنح الحوافز التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و تطويره بما يدعم الاستثمار المحلي و التنمية الاقتصادية.

ثالثا : قانون الاستثمار لسنة 2006

ظهر هذا القانون بموجب الأمر رقم 08/06 الصادر في 15 جويلية 2006 كتعديل و تتمة للأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار، يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية الموجهة لإنتاج السلع و الخدمات في القطاعات الإنتاجية و الخدمية.

منح هذا القانون لكل مستثمر مهتم بالاستثمار في الجزائر ضمانات بعدم المساس بالامتيازات المحصل عليها و امكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة و العائدات الناتجة عنها، و المعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات و الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الاطراف لتشجيع و حماية الاستثمارات[1].

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر

في إطار المحافظة على حقوق المستثمرين و تمكينهم من ممارسة أنشطتهم بكل حرية أسست هيئات إدارية تهتم بتطوير مشاريع الاستثمار و تضمن حصول المستثمرين على المزايا و الضمانات المتاحة، و لعل أهمها ما يلي:

[1] نفس المرجع، ص 70 .

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار تم استبدال وكالة ترقية و تطوير و دعم الاستثمارات (APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) و هي مؤسسة ذات طابع إداري متخصصة في خدمة المستثمرين المحليين و الأجانب و تتولى المهام التالية[1]:

- ✓ ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعاتها.
- ✓ استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم.
- ✓ تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشابيك الوحيدة و اللامركزية.
- ✓ تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- ✓ تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون خلال فترة الإعفاء.
- ✓ المشاركة في تطوير و ترقية مجالات و أشكال جديدة للاستثمار.

و في مجال ترقية الاستثمار تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتنظيم مؤتمرات و ملتقيات دولية و أيام دراسية و إعلامية متعددة، كما تقوم بإصدار منشورات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق و التخصصات في مجال البحث و التطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية، كما تقوم الوكالة أيضا بالمشاركة مع السلطات الحكومية في تحديد

[1] منصوري زين، *واقع و أفاق سياسية الاستثمار في الجزائر*، مجلة شمال افريقيا، كلية و العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، العدد 02،2005 ص ص 135/134.

و تعيين المناطق التي تتطلب تنمية، و تساهم في ترقية المناطق و إنشاء أرضية المشاريع و كذا البحث و استغلال فرص التعاون في المجالات التقنية و المالية[1].

ثانيا : المجلس الوطني للاستثمار و الشباك الوحيد المركزي

- **المجلس الوطني للاستثمار(CNI)**: المجلس الوطني للاستثمار جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار يشرف علية رئيس الحكومة، أنشئ بموجب الأمر رقم 03/01 الصادر بتاريخ 2001/08/08 المتعلق بتطوير الاستثمارو يتولى المهام التالية[2]:
  - ✓ صياغة استراتجيات و أولويات الاستثمار و ذلك من خلال اقترح التدابير اللازمة التي من شأنها تطوير و ترقية الاستثمار وفق خطة شاملة تتضمن الإمكانيات و المجالات المراد تطويرها.
  - ✓ تحديد المناطق المعنية بالتنمية حيث يقوم المجلس بتحديد الاستثمارات حسب المزايا النسبية للاقتصاد الوطني.
  - ✓ إقرار الإجراءات و المزايا التحفيزية بعد التحقق من توفر الشروط اللازمة لطبيعة الاستثمار.
  - ✓ المصادقة على المشاريع و اتفاقيات الاستثمار.
- **الشباك الوحيد المركزي(Guichet Unique Centrale)** : تم انشاء هذا الشباك كجهاز لا مركزي لتوفير التسهيلات الخاصة بعمليات الاستثمار و من أجل رفع العوائق و الصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمرين المحليين و الأجانب، فمن خلال هذا الجهاز تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بإبلاغ المستثمرين بمختلف

---

[1] منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، متاح على الموقع التالي: www.andi .dz 2014 ،تاريخ الاطلاع: 2015/03/11 .

[2] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 355/06، الصادر 200/10/09 المتعلق ب بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيله و تنظيمه و سيره، الجريدة الرسمية العدد 64 الصادرة في 2006/10/11، ص ص13/12.

القرارات لاسيما تلك التي تتعلق بالمزايا في أجل لا يتعدى 30 يوم، كما تقوم بتسلم كل الوثائق المطلوبة لإنجاز المشاريع[1].

ثالثا : الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار وصندوق دعم الاستثمار

- ***الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار (ANIREF) :*** تم انشاء الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار سنة 2007، و تعتبرمؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي تشرف عليها وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار، تعمل على تسهيل عملية توطين نشاطات الاستمارات الأجنبية في الجزائر كما تسعى الوكالة إلى خلق سوق خاص بالعقار الصناعي و الفلاحي يكون من خلاله عنصر العقار متاح عبر خرائط و مناطق صناعية معينة في العديد من الولايات الجزائرية[2].
- ***صندوق دعم الاستثمار:*** تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001، يهدف إلى تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الموافق عليها لصالح المستثمرين، و بالأخص تمويل أشغال البني التحتية الضرورية لتجسيد نشاطات المستثمرين[3].

---

[1] منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، مرجع سبق ذكره .

[2] ANIMA, La carte des investissements en Méditerranée: Guide sectoriel à travers des politiques publiques pour l'investissement en Méditerranée, Etude n° 7,ANIMA investment Net Work ,octobre2009, P 11.
(www.invest-in-med.eu/.../20091002122109inv_carteinvestmed-final.fr.)

[3] عبد القادر ناصور، مرجع سبق ذكره، ص 237.

المطلب الثالث: تسهيلات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر

أدت مجموعة واسعة من الاصلاحات و التدابير الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تهيئة مناخ الاستثمار، و يعتبر إصدار الأطر القانونية و إنشاء الهئيات المكلفة بالاستثمار و تشجيع القطاع الخاص و تقليص دور الدولة في توجيه الاقتصاد من أهم تلك الإصلاحات، هذا فضلا عن تقديم ضمانات متنوعة هدفها تقليص الصعوبات و العراقيل التي تعاني منها البيئة الاستثمارية، غير أن ذلك لا ينفي وجود بعض العوائق التي قد تؤدي إلى تقييد التدفقات الاستثمارية الواردة.

و فما يلي سيتم عرض أهم الضمانات التي تقدمها الجزائر للمستثمر و العوائق التي يعرفها المناخ الاستثماري.

أولا: ضمانات الاستثمار في الجزائر

قامت الجزائر باتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بحماية المستثمرين الأجانب و الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن الاستثمارات من هذا النوع لا تخلو من النزاعات التي قد تنشأ لسبب أو لآخر، لذلك قفد منحت العديد من الضمانات لتحفيز المستمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر هذا من جهة، و من جهة ثانية لحماتيهم و ضمان حقوقهم، حيث حددت هذه الضمانات بشكل واضح من خلال قوانين الاستثمار لسنة 1993 و 2001 و 2006 و عموما ترتكز مختلف الضمانات المتصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار على أربعة مبادئ و هي:حرية الاستثمار – رفع القيود الإدارية – حرية تحويل رؤوس الأموال و العوائد الناتجة عن الاستثمار – اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وجود نزاعات، وقد تضمن قانون الاستثمار لسنة 2001 الضمانات الممنوحة للمستثمرين كتتمة و تعديل لما جاء به قانون الاستثمار 1993 و يمكن تلخيص الضمانات التي جاء بها في النقاط التالية [1]:

[1] الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار،الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 2001/08/22، ص 07.

- ✓ المساواة و عدم التمييز بين المستثمرين المحليين و الأجانب في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري.
- ✓ الإقرار باستمرارية المزايا المستفاد منها و المحددة في الأمر 01-03.
- ✓ الإقرار بمبدأ منع المصادرة الإدارية للاستثمارات المنجزة، و إذا وقعت مصادرة وفقا للتشريع المعمول به يترتب على ذلك تعويض عادل.
- ✓ ضمان تحويل رؤوس الأموال و العوائد إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تحديد سقف للمبالغ القابلة للتحويل.
- ✓ إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع نزاع بين الدولة الجزائرية و المستثمرين غير المقيمين.

ثانيا : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من الجهود التي تقوم بها الجزائر في إطار تحسين البيئة الاستثمارية من خلال سن القوانين و اللوائح و إنشاء أجهزة و هيئات خاصة بترقيته، تبقى هناك مشاكل و عراقيل تحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها و قد أنجز البنك الدولي سنة 2002 دراسة خاصة حول مناخ الاستثمار في الجزائر حيث شملت أكثر من 560 مؤسسة على مستوى 09 ولايات و كانت نتائج الدراسة كالتالي:

الشكل رقم 03-01 : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

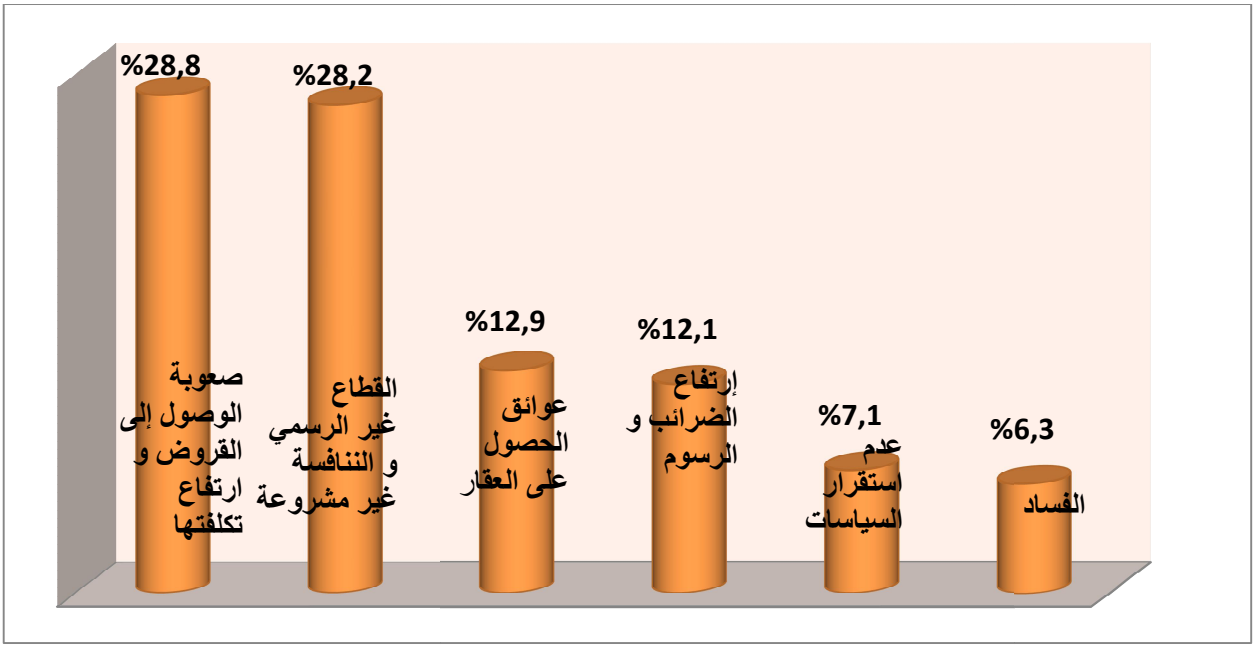

***Source**: Wold Bank, Algeria Investment Climat Asessement Wachington, USA, June 2002, p9.(*http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria--ICA~3.pdf) .page consulté le 11/09/2014.

يتضح من خلال الشكل أهم العوائق التي تعاني منها البيئة الاستثمارية في الجزائر، و يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

❖ *عراقيل على مستوى الجهاز المالي*: تعتبر العراقيل المالية من المشاكل التي تؤثر على أداء المؤسسات الناشطة بالاقتصاد الوطني، بحيث يعتبر النظام المصرفي الجزائري نظام تقليدي يفتقد للفاعلية و القدرة على التأقلم مع متطلبات المستثمرين، كما يتميز بثقل الإجراءات في المعاملات البنكية و ضعف الرقابة و غياب الشفافية في منح القروض، بالإضافة إلى ما يلي:

- نقص الكفاءة المهنية لدى عمال البنوك، خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر.
- ضعف أداء بورصة الجزائر.

- عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية.

❖ *عائق القطاع غير الرسمي و المنافسة غير المشروعة* : يعبر القطاع الموازي (القطاع غير الرسمي) عن مجموعة النشاطات الاقتصادية التي لا تخضع للقوانين المنظمة للاقتصاد، و بالتالي هو أحد أوجه المنافسة غير المشروعة،حيث يسيطر القطاع الموازي في الجزائر يسيطر على40 % من الكتلة النقدية في السوق الوطنية[1].

و قد تنامت الظاهرة من جراء تراكم مجموعة من العوامل أهمها:

✓ ضيق الأسواق المحلية و انخفاض الدخل الفردي.

✓ ارتفاع معدلات الضرائب و الرسوم بحيث كلما تعرضت النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي إلى ضرائب مرتفعة كلما كان ذلك دافعا للتوجه نحو الاقتصاد الموازي.

❖ *عائق العقار*: يعتبر من أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين لكون العقار يعد عاملا مساعدا في استقرار و توطن المستثمرين، و من أهم العناصر التي يمكن إدراجها ضمن هذا العنصر ما يلي:

✓ عدم توافق طبيعة الأراضي مع المشاريع المراد إنجازها.

✓ ارتفاع أسعار العقارات.

✓ طول المدة الزمنية المستغرقة في رد الهيئات المكلفة بمنح العقار على قرار استغلاله إضافة إلى تقل الإجراءات الإدارية و القضائية.

[1] محمد طالبي، *أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر*،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، جانفي 2009،ص 326.

❖ *العراقيل الإدارية و القانونية:* تمثل العراقيل الإدارية و القانونية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الاستثمار و جذب رأس المال الأجنبي، و من أهم ما يميز هذا الجانب في الجزائر هو البيروقراطية في الاجراءات و نقص الخبرات المتخصصة في الميدان و تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار و غياب التنسيق بينها، هذا فضلا عن انتشار الفساد و الرشوة[1].

المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر

لقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي في قطاع المحروقات منذ الاستقلال نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان، وباعتباره القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية، و لكن بفضل الأطر القانونية المتزامنة مع التغيرات الاقتصادية الوطنية أصبح للقطاعات الاقتصادية الأخرى نصيب من الاستثمار الأجنبي المباشر و سنتناول من خلال ما يلي تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومخزونه و توزيعه القطاعي و الجغرافي و أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني، و أهم الدول و الشركات الأجنبية المستثمرة .

المطلب الأول: تطور تدفقات و مخزون الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد حققت الجزائر في السنوات الأخيرة (2013/2000) معدلات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالسنوات السابقة، و يرجع ذلك إلى جهود السلطات الحكومية في إطار تهيئة المناخ الاستثماري و توفير كافة الضمانات و الإمكانيات التي من شأنها جذب المستثمر الأجنبي.

[1] محمد زعلاني، *شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري*، أبحاث إدارية و اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر ، بسكرة، العدد 10، 2011، ص 209.

أولا : حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2013/2000

شكلت الجزائر مند سنة 2000 منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا سيما بعد الاصلاحات التي مست مختلف الجوانب خاصة الجانب التشريعي من خلال إصدار قانون 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار و الهادف إلى تهيئة مناخ الاستثمار وإنشاء هيئات خاصة باستقبال و توجيه المستثمرين المحليين و الأجانب أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(**ANDI**) و المجلس الوطني للاستثمار (**CNI**)، إلى جانب اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2001 تمهيدا إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية الأمر الذي شجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في القطاع.

و مما ساعد أيضا على تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي[1]:

- تحسن الأوضاع الأمنية بشكل كبير و تحقيق الاستقرار السياسي.
- تحسن الأوضاع الاقتصادية و انخفاض حجم المديونية الخارجية و ارتفاع احتياطي الصرف.
- ابرام عدة اتفاقيات في مجال تشجيع و حماية الاستثمار.
- اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو و فتح مجالات الاستثمار في كل القطاعات.
- تفعيل العلاقات السياسية و الاقتصادية الخارجية.

إن كل هذه العوامل ساهمت في تعزيز تدفق الاستثمارات إلى الجزائر، حيث احتلت الجزائر خلال سنتي 2002/2001 المرتبة الرابعة و الثالثة على التوالي افريقيا من حيث جذب الاستثمار، و أول مستقطب في المغرب العربي سنتي 2002 / 2004 حسب تقرير الاستثمار العالمي سنة 2004، و بحلول سنة 2007 عرفت

[1] CUNCED, Examen de la politique d'investissement en Algérie, mars 2003. P 07. (http://unctad.org/fr/docs/iteipc20039_fr.pdf). page consulté le 07/08/2015.

الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع الطاقة انتعاشا ملحوظا حيث بلغت تدفقات رؤوس الأموال فيه 1.6 مليار أورو مقابل 1.5 مليار أورو لقطاع الطاقة بينما استطاع قطاع الصناعات الكيماوية جذب 746 مليون دولار سنة 2007 تمثلت في استثمارات مجمع ***ORASCOM*** المصري وفي شركة ***SOFERT*** لإنتاج الأمونياك بالشراكة مع الشركة الوطنية ***SONATRACH*** في حين استقطب قطاع البناء والأشغال العمومية حوالي 636 مليون أورو من الاستثمارات الأجنبية سنة 2007،وذلك مقابل 311 مليون أورو فقط سنة 2006[1].

و قد استمر هذا الارتفاع سنة 2008 حيث بلغت الاستثمارات خارج قطاع المحروقات ما يعادل 897 مليار دينار أما قطاع المحرقات فقد سجل ما قيمته 162 مليار دينار، و هذا يعني أن الجزائر لم تتأثر كثيرا بالأزمة المالية العالمية حيث حقق تدفق الاستثمار أعلى مستوى له سنة 2009 ب 2746.4 مليون دولار أمريكي و هو رقم لم تحققه طوال مسيرة انفتاحها على العالم الخارجي، و قد تركزت معظم هذه الاستثمارات في قطاع الطاقة و المناجم.

وقد شهدت الفترة 2010 /2013 تذبذبا في تدفقات الاستثمارات المباشرة،حيث سجلت أدنى قيمة لها خلال ذات الفترة سنة 2012 بما يعادل 1499 مليون دولار، و بالرغم من ذلك فقد صنفت الجزائر كرابع دولة عربية مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 2.9 مليار دولار و بحصة 6.2 % من إجمالي الاستثمارات الوافدة للدول العربية[2]، و يرجع ذلك إلى الآثار الايجابية لبرنامج دعم النمو الذي ركز معظمه على قطاع البناء

---

[1] Henry. P; Abdelkim.S et de Saint-Laurent. B, *investissement direct étranger vers MEDA en 2007: la Bascule,ANIMA Investment Network* ,Etude n°1,Mai. P 83. (http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/Inv_Et1_Bilan-IDE-MEDA-2007_Fr_15-5-08_2.pdf) page conculte le 27/10/2015.

[2] نشرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاستثمارات الصناعية بالوطن العربي، *الاستثمارات و الشراكة*،المديرية العامة لليقظة الاستراتجية و الدراسات الاقتصادية و الإحصائية، العدد 29،2013 ، ص 01.

و الأشغال العمومية، و فيما يلي شكل توضيحي لتطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة 2013/2000.

الشكل رقم 03-02: تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة 2013/2000.

الوحدة: مليون دولار

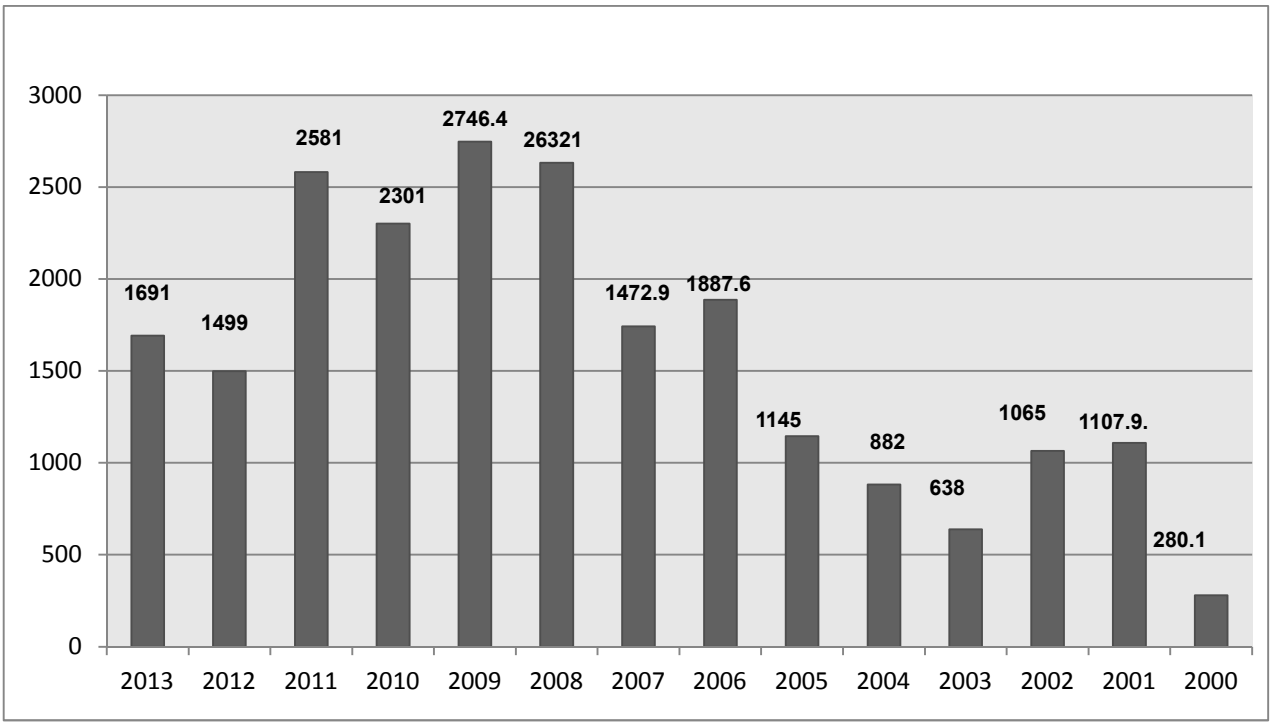

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على uncatade-wold investment report2014

(http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD)

ثانيا: مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نقصد بمخزون الاستثمار تقدير القيمة الإجمالية لرؤوس الأموال المستثمرة داخل البلد المضيف، و قد شهد مخزون الاستثمار في الجزائر تطورا ملحوظا من سنة لأخرى خلال الفترة 2013/2000، حيث سجل سنة 2000 ما قيمته 3378.9 مليون دولار أمريكي ليرتفع سنة 2005 إلى 8216.8 مليون دولار، و قد حقق سنة 2009 ما قيمته 17255.8 مليون دولار، و يرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة نتيجة لاستقرار بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية و تحسن البيئة الاستثمارية، و إصدار تشريعات تهتم بالاستثمار المحلي و الأجنبي هذا فضلا عن التسهيلات و التحفيزات و الضمانات التي تقدمها الوكالات المهتمة بتنظيم الاستثمار في إطار جلب المزيد من الاستثمارات، إلى جانب الشروع في تنفيذ تدابير و برامج المخطط الخماسي الأول (2005-2009) و قد بلغ مخزون الاستثمار أعلى مستوى له سنة 2013 ليحقق ما قيمته 25297.8 مليون دولار ويفسر هذا الارتفاع بتحسن الوضع الاقتصادي للبلد نتيجة الانعكاسات الايجابية للجهود الحكومية في إطار تنفيذ المشاريع و الخطط التنموية المنجزة ضمن المخطط الخماسي الثاني (2010-2014).

و فيما يلي شكل توضيحي لتطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الشكل رقم 03-03 : تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2013/2000.

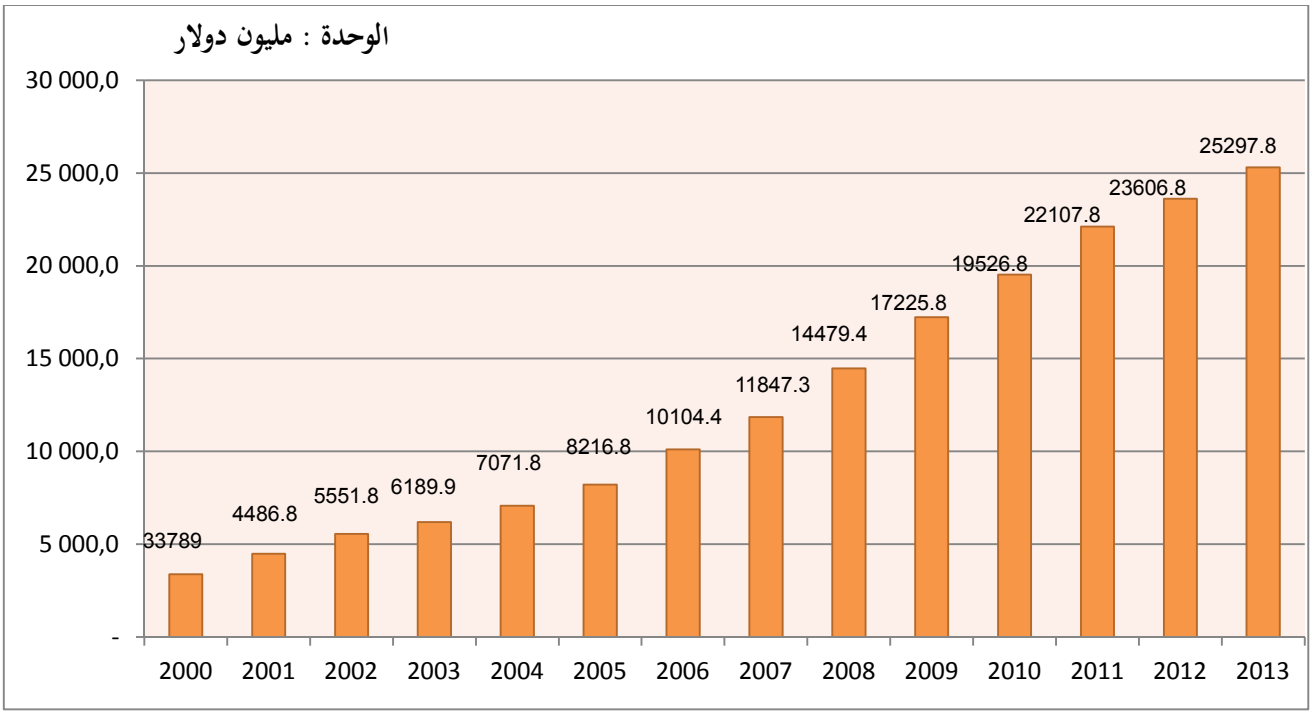

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على uncatade-wold investment report2014

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تكمن أهمية التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في معرفة أهم الدول المستثمرة و مجالات تمركز هذه الاستثمارات.

أولا : التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتنوع جنسية الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر مابين الدول الغربية و العربية، إلا أن النسبة الكبيرة من حيث عدد هذه الاستثمارات تعود إلى الدول الغربية، أما من ناحية القيمة فتعود الصدارة إلى الدول العربية خاصة دولتي مصر و الكويت، و فيما يلي جدول يوضح أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر و عدد المشاريع و قيمتها.

الجدول رقم03-01: أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر و عدد المشاريع و قيمتها خلال الفترة 2002/2012.

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ مليون دينار جزائري
أوروبا	228	364501
الإتحاد الأوروبي	185	323298
أســـيا	27	493406
أمريكا الشمالية و الجنوبية	09	19504
افريقيا	1	4510
استراليا	01	2974
الدول العربية	153	1181166
الشركات المتعددة الجنسيات	4	14487
المجموع	423	2120549

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2014. www.andi.dz

يتضح من خلال الجدول أن من أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر هم من الدول الأوربية، حيث قدر عدد المشاريع ب 228 مشروع بقيمة 364501 مليون دينار جزائري تتوزع أغلبها في قطاع المحروقات، يليها الدول العربية ب 153 مشروع موزع بالخصوص على قطاع الاتصالات و الخدمات و قطاع الأشغال العمومية و الصناعات البتروكيمياوية، بغلاف مالي قدره 1181166 مليون دينار جزائري، أما الدول الأسيوية فقد اعتبرت كثالث أهم مستثمر أجنبي في الجزائر حيث قدر عدد المشاريع ب 27 مشروع يغطيها غلاف مالي قدره 493406 مليون دينار جزائري، تليها أمريكا الشمالية و الجنوبية بعدد مشاريع قدر ب 09 مشاريع تتركز أغلبها في قطاع الطاقة.

وقد رتب تقرير المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات الصادر سنة 2014 أهم عشرين دولة مستثمرة في الجزائر للفترة 2010/2001 ، حيث تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية الترتيب بإجمالي استثمارات قدرت ب 3.487 مليون دولار أمريكي تليها فرنسا و اسبانيا على التوالي ب 1.743 مليون دولار و 1.531 مليون دولار لتحتل مصر المرتبة الرابعة بحجم استثمارات بلغ 1.308 مليون دولار، و فيما يلي شكل يوضح أهم الدول المستثمرة و نسب استثماراتها للفترة 2010/2001.

الشكل رقم 03-04 : التوزيع النسبي للاستثمارات المباشرة حسب الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة2001/2010.

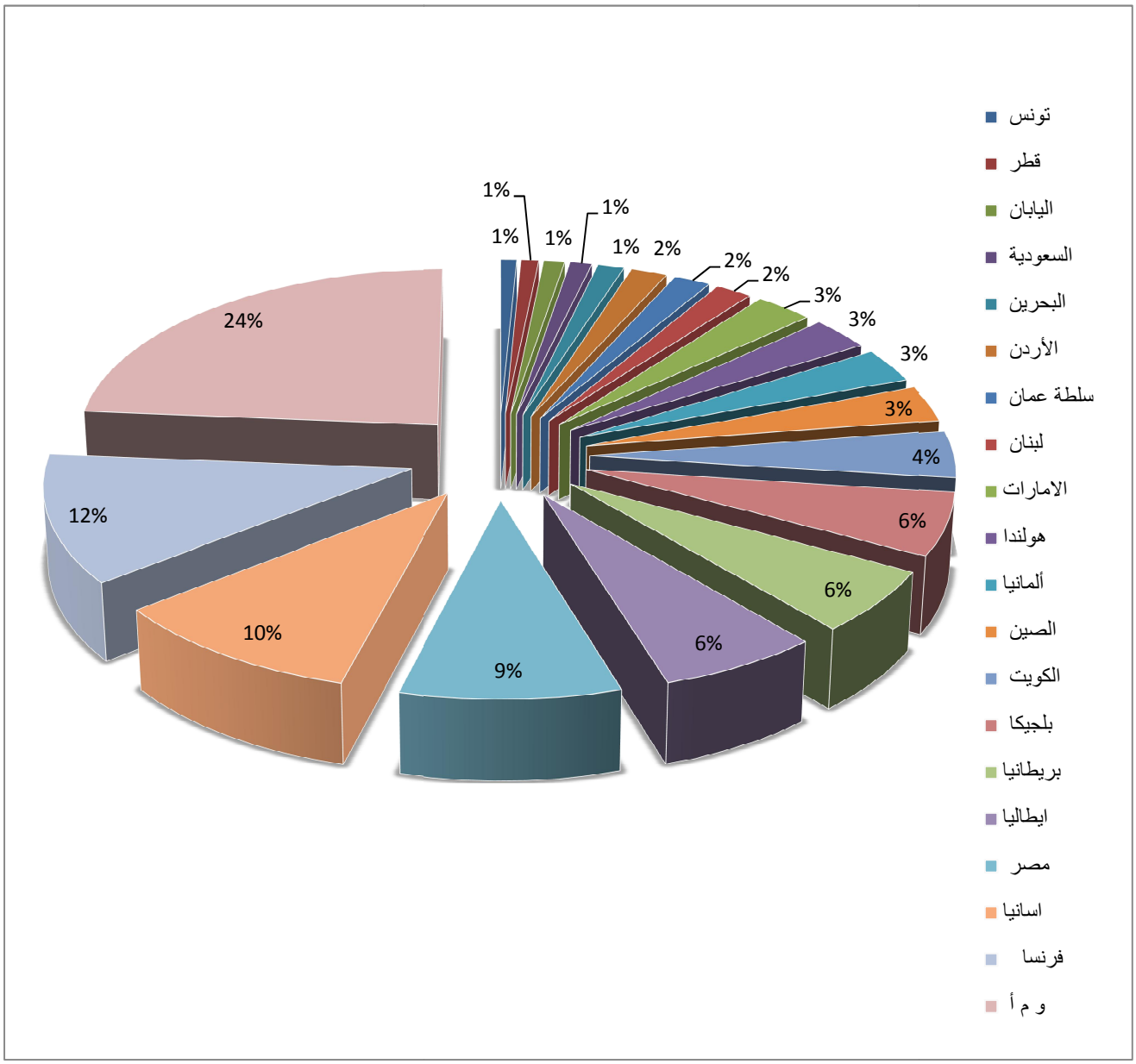

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات –الاستثمار الأجنبي في الدول العربية التوزيع القطاعي و الشركات العاملة السنة الثانية و الثلاثون، العدد الفصلي الأول (يناير /مارس) 2014، ص 14.

إن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تنفد من قبل الشركات متعددة الجنسيات خاصة في قطاع المحروقات في حين ظلت قدرات القطاعات الأخرى في جذب الاستثمار محدودة إلى غاية صدور قانون 2001 الذي اهتم بهذا الجانب من خلال وضع إجراءات تحفيزية لصالح المستثمرين قصد جعل البيئة الأعمال أكثر ملائمة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، و فيما يلي جدول يوضح أهم الشركات المستمرة في الجزائر و رأس المال المستثمر.

الجدول رقم 03-02: أهم الشركات المستمرة في الجزائر للفترة 2013/2003.

إسم الشركة	المصدر	إجمالي الاستثمار(مليون دولار)
Jelmoli Holding AG	سويسرا	3,539
Orascom Group	مصر	2,814
Grupo ortiz Construccion	اسبانيا	2,049
Accor	فرنسا	649
Dallah Albaraka Group	السعودية	98
Nissan	اليابان	78
Tunisie Leasing	تونس	66
Paribas BNP	فرنسا	66
HSBC	المملكة المتحدة	64
Generale Societe	فرنسا	51

المصدر: المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة، السنة الثانية و الثلاثون، العدد الفصلي الأول (يناير /مارس) 2014، ص 14.

ثانيا : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من بين المؤسسات المسئولة عن رصد حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة لديها و توجهها القطاعي، و في المقابل فإن البنك الجزائري يهتم فقط بتسجيل حجم الاستثمارات الواردة دون تفصيل في توجيها القطاعي، و لذلك سوف نعتمد فيما يلي على احصائيات الوكالة من حيث عدد المشاريع الأجنبية و توزيعها.

الجدول رقم 03-03 : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2012/2002

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة%	قيمة التمويل(مليون دينار)	النسبة %
الصناعة	**220**	**56**	**599200**	**74**
الخدمات	**97**	**23**	**167118**	**21**
البناء و الأشغال العمومية و الهيدروليك	**63**	**15**	**12082**	**1**
النقل	**16**	**4**	**3991**	**0**
الفلاحة	**6**	**1**	**887**	**1**
الصحة	**5**	**1**	**6192**	**0**
السياحة	**3**	**1**	**13587**	**2**
المجموع	**410**	**100**	**803057**	**100**

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2013. www.andi.dz

يتضح من خلال الجدول أن الاستثمار الأجنبي يتركز في قطاع الصناعة حيث يسيطر على الحصة الأكبر من حيث عدد و قيمة المشاريع المنجزة ب 220 مشروع من إجمالي 410 مشروع و بقيمة 599200 مليون دينار جزائري يليه قطاع الخدمات ب 97 مشروع أي ما يعادل 23% من إجمالي المشاريع المنجزة على اعتبار أن هذان القطاعان يتميزان بمردودية عالية خاصة الاستثمار في مجال المحروقات، بالإضافة إلى قطاع البناء و الأشغال العمومية و الهيدورولیك الذي حضي بنسبة 15% أي ما يعادل 167118 مليون دينار جزائري.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فلم تحضى بالمستوى المرغوب من حجم الاستثمارات حيث سجل قطاع النقل نسبة 4% من حجم الاستثمار بعدد مشاريع قدرت ب 16 مشروع أما باقي القطاعات(الصحة، الفلاحة، السياحة) بالرغم من أهميتها لم تتجاوز فيها نسبة الاستثمارات 1%.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

قصد معرفة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاد الوطني ستقوم بتحليل:

أولا : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي الإجمالي

يعتبر التكوين الرأسمالي الإجمالي كمؤشر لقياس درجة الاستحواذ على الأصول الثابتة أو القائمة من جانب الحكومات و مختلف القطاعات الناشطة في الاقتصاد، و قد سجل هذا المؤشر تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2012/2000 حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2009 بنسبة قدرت ب 41%، أما بالنسبة لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي فقد عرفت أيضا تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا بفضل ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا سيما في قطاع المحروقات، و تحسن المناخ الاستثماري الملائم للنشاطات الأجنبية. و فيما يلي جدول يوضح تطور نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي و نسبة الاستثمار من التكوين الرأسمالي خلال الفترة 2012/2000.

الجدول رقم 03-04: تطور نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي و نسبة الاستثمار من التكوين الرأسمالي في الجزائر خلال الفترة 2012/2000.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي التكوين الرأسمالي %	25	27	31	30	33	32	30	34	37	47	41	38	37
نسبة الاستثمار الأجنبي من التكوين الرأسمالي الاجمالي %	2.472	8.861	7.636	3.876	4.303	5.007	6.791	5.161	5.351	5.819	3.985	4.295	2.477

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية،متاح على الموقع التالي:

http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.KD.ZG تاريخ الاطلاع :2015/06/27.

يتضح من خلال الجدول تطور نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التكوين الرأسمالي الإجمالي غير أن هذه المساهمة تبقى محدودة حيث لم تتجاوز 8.86 % طلية الفترة 2012/2000، و هذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعتمد عليه بشكل كبير في تمويل التنمية المحلية بحكم أنه يرتكز على قطاع المحروقات إلا أنه يساهم في تنشيط و تفعيل الجهاز الإنتاجي و دعم الاستثمار المحلي.

ثانيا : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

يشير تقرير المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات لسنة 2014 إلى أنه بالرغم من التطور في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر في السنوات الأخيرة، إلا أن حصة هذه الاستثمارات من الناتج الإجمالي تبقى منخفضة حيث سجلت أعلى مستوى لها سنة 2001 بنسبة قدرت ب 2.0078% لتعرف بعد ذلك انخفاضا كبيرا حيث وصلت إلى 0.94% سنة 2003، تم ارتفعت في حدود 1.99 % سنة 2009، و يرجع

ذلك إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى 2746.4 مليون دولار وإلى الفرص الاستثمارية الكبيرة التي أتاحتها الجزائر في إطار المخططات التنموية، لتنخفض بعد ذلك خلال الفترة 2010/ 2013 و يعود ذلك إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع الطاقة والمناجم لاسيما بين سنتي 2011 و2012 نتيجة الأحداث السياسية الصعبة التي عرفتها بعض الدول العربية مما زاد من قلق المستثمرين الأجانب، حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ليصل إلى 1.499 مليون دولار.

و فيما يلي جدول يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012/2001.

الجدول رقم 03-05: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2012/2001.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي%	0.5112	2.0078	1.8763	0.9401	1.0336	1.1095	1.6105
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي%	1.2894	1.5346	1.9938	1.4223	1.3000	0.7241	0.8050

المصدر : المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات،احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشر، نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2014/1970، متاح على الموقع:

http://www.iaigc.net/?id=7&sid=2 تاريخ الإطلاع: 2015/10/27.

ثالثا: مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق فرص للعمل

بعد إدراك الجزائر بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب شغل، بادرت إلى تقديم حوافز و امتيازات خاصة للاستثمارات التي تقوم بتوظيف جزء كبير من اليد العاملة، و بالرغم من كل الجهود التي قامت بها لا تزال فرص الشغل المستحدثة متواضعة مقارنه بتلك التي توفرها الاستثمارات المحلية و بحجم الإمكانيات المتاحة.

الجدول رقم 03-06: يوضح مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق فرص للعمل خلال الفترة 2012/2002

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	مبلغ (بمليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	67.280	99.22	5035015	74.83	866.563	92.11
الشراكة	245	0.36	843.135	12.53	27717	2.95
الاستثمار الأجنبي المباشر	283	0.42	850613	12.64	46552	4.95
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	528	0.78	1693748	25.64	74269	7.98
المجموع العام	67.808	100	6728763	100	940832	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

يتضح من خلال الجدول تواضع مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق مناصب للشغل، حيث من إجمالي 67808 مشروع قدر عدد المشاريع الأجنبية المباشرة ب 528 مشروع ي بما يعادل 1693748 دينار جزائري موفرة 74269 منصب شغل أي بنسبة 7.98 %، و هي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة الاستثمارات المحلية و التي قدرت 92.11 %، ويعود ذلك إلى توجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقامة المشاريع في قطاع

المحروقات و تجاهل القطاعات الأخرى[1]، بالإضافة إلى أن جزء هام من مشاريع الاستثمار الأجنبي هي مشاريع إنجاز (مشاريع عقود المفتاح في اليد).

المبحث الثالث: تحليل جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي وفق مقاربة *OLI*

تعبر جاذبية الاستثمار على المسار الديناميكي الذي يعكس قدرة البلد على استقطاب حجم كبير من النشاطات الإنتاجية، وامكانياتها في جذب والاحتفاظ بنشاطات الشركات التي تعتمد على الاستخدام الكثيف للعمل المؤهل[2] و قد وضعت مقاربة ***OLI*** ثلاثة محددات أساسية تشرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي و قدرات و امكانيات البلدان على جذبه، و من خلال ما يلي سيتم تحليل جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا لهذه المقاربة من خلال عرض و تحليل إمكانيات جذب الاستثمار استنادا لمحددات المقاربة و المتمثلة في مزايا الملكية و الموقع ومزايا التدويل.

---

[1] بوخورس عبد الحميد وبلعبيدي عايدة عبير، *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر*، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011، ص 16.

[2] François Mouriaux, Le Concept d'Attractivité en Union Monétaire,Bulletin de La Banque de France, n 123, Mars 2004 , p 44 situé sur: (www.banque.france.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/archipel/publications _.pdf.). page consulte 08/06/2015.

المطلب الأول: جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر نسبة لمزايا الملكيةO)

تشير مزايا الملكية إلى كل الأصول المتميزة التي تتوفر عليها الشركات الأجنبية المستثمرة، والتي تسعى إلى استغلالها خارجيا بهدف السيطرة على الأسواق الخارجية و تعظيم أرباحها و زيادة انتشارها على المستوى الدولي، و تتعلق هذه المزايا حسب مقاربة ***OLI*** بما يلي[1]:

- الإمكانيات التكنولوجية و المعرفية و التسييرية.
- وفرات الحجم.
- إمكانية الدخول إلى الأسواق و الوصول السهل إلى عوامل الإنتاج و السلع الوسطية.
- امتلاك تسهيلات في الحصول على الموارد المالية.

و قصد تحليل قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مزايا الملكية (O) يمكن طرح السؤال التالي:

- ✓ ماذا توفر الجزائر من إمكانيات و فرص لجذب الشركات الأجنبية حسب مزايا الملكية ؟

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك فرصا عديدة للاستثمار في مختلف القطاعات خاصة تلك القطاعات الاستراتجية التي تفتح مجالا واسعا للاستثمار الأجنبي المباشر و تتناسب إلى حد ما مع طبيعة المزايا الخاصة بالشركات، بحيث تمكنها من تحقيق أهدافها خاصة فيما يتعلق بكسب أسواق جديدة و استغلال وفرات الحجم، ومن بين الفرص الاستثمارية التي تجذب المستثمر الأجنبي و تشجعه على استغلال مزايا الملكية نجد:

[1] Denis tersen, jean luc Bricout,invesstissement internationale, Armound colin, Paris,1997, p 69.

أولا: فرص الاستثمار في مجال الطاقة

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي مرده إلى وفرة الثروات الطبيعية التي تزخر بها البلاد، خاصة موارد الطاقة حيث تحتل الجزائر المرتبة 15 عشر عالميا من حيث الاحتياطات البترولية و المرتبة 18 عشر من حيث إنتاجه أما من ناحية التصدير لبلدان العالم فتحتل المرتبة 12 عشر[1]، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فتحتل الجزائر المرتبة التاسعة عالميا و الثانية افريقيا بعد نيجيريا من حيث احتياطي الغاز[2]، و هذا ما جعل الجزائر أحد الأقطاب النفطية و الغازية على المستوى العالمي، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة 2.3 مليار دولار أمريكي، خلال المرحلة 2013/2000[3] و يرجع هذا التطور إلى الأسباب التالية[4]:

- ✓ تعتبر الجزائر واحد من أهم مصادر النفط الآمنة البديلة عن تلك الغير آمنة في منطقة الشرق الأوسط.
- ✓ تعتبر الجزائر عضوا نشيطا ومنضبطا داخل منظمة الأوبك، خاصة في ظل الأهمية التي ستكسبها هاته المنظمة أكثر في المستقبل المنظور.
- ✓ الموقع الجيو استراتيجي المهم للجزائر حيث تعتبر قريبة من منابع النفط الإفريقية المهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ ضخامة احتياطي الغاز في الجزائر حيث تعد ثالث دولة مصدرة للغاز الذي يرى فيه العديد من الخبراء بأنه من أهم المصادر الطاقوية في المستقبل.

---

[1] www.andi .dz .2010, page consulte le : 24/11/2014.

[2] الورقة القطرية الخاصة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي 29/27 أكتوبر 2014، ص 5.

[3] نفس المرجع، ص 26.

[4] وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013/2012، ص 174.

- ✓ المكانة الدولية الرفيعة التي تحتلها الشركة البترولية الجزائرية سوناطراك في السوق الدولية.

بالإضافة إلى الإمكانيات الطاقوية الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، عملت كذلك على تطوير و تنمية الطاقات المتجددة بهدف تحقيق التنمية المستدامة، و في هذا الإطار تم إصدار القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث و التطوير التكنولوجي القانون 11/98، و قد اعتبر أول اهتمام فعلي بالطاقات المتجددة في الجزائر، لتليه بعض القوانين و المراسيم مضمونها ترقية قطاع الطاقات المتجددة و تشجيع الاستثمار فيه، خصوصا و أن الإمكانيات الوطنية التي تتمتع بها الجزائر من هذه الطاقات هائلة جدا خاصة الطاقة الشمسية حيث تتوفر الجزائر على حقل شمسي هائل تفوق طاقتة 3000 ساعة إشماس سنويا هذا فضلا عن طاقة الرياح و طاقة الحرارة الجوفية والطاقة المائية.

بالرغم من أهمية القطاع الصناعي إلا أنه لا يزال يعاني من بعض المشاكل التي قد يرى فيها بعض المستثمرين الأجانب فرصا جيدة للاستثمار في الجزائر و نذكر من بينها[1]:

- ✓ قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.
- ✓ ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.
- ✓ ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

ثانيا: فرص الاستثمار في المجال الفلاحي

عرف الاستثمار الزراعي في الجزائر في السنوات الأخيرة تطورات هامة تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، حيث قامت الدولة بتوفير مختلف وسائل الدعم المالية و المعنوية و منح الاستثمار والإعفاءات الضريبية و الجمركية، و الاهتمام بالاستثمارات في البنية الأساسية المرتبطة بالزراعة، وتقديم الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي

[1] قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، 2008، ص 93.

في مجال البحوث والإرشاد و التدريب، بالإضافة إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 الذي وسع من مجالات الاستثمار الزراعي ليشمل جميع الفروع النباتية و الحيوانية وهذا بفضل سياسة الدعم والتحفيز التي تبنتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وكذا التطورات التي عرفتها قوانين الاستثمار التي تهدف إلى تشجيع وتحفيز الاستثمارات الخاصة، و قد ساهمت كل هذه الجهود و الإصلاحات في ارتفاع حجم الاستثمارات العامة والخاصة في المجال الزراعي حيث قدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2012/2002 حوالي 612 مشروع موفرة ما يقارب 43361 منصب شغل، بالإضافة إلى تحقيق بعض الأهداف التي سطرتها الدولة المتمثلة في تنمية وتطوير الاستثمار الفلاحي و توسيع الأراضي الزراعية، زيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية.

وبهدف تشجيع الاستثمارات و تحفيزها في القطاع، أنشئت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الهيئات والمؤسسات العاملة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في المجال الفلاحي، تعمل على تشجيع وتحفيز الاستثمارات الفلاحية وتحقيق التنمية الفلاحية و الريفية، ومن أهم هذه المؤسسات[1]:

- ✓ *الوكالة العامة لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز*: تهدف إلى توسيع الإنتاجية عن طريق استصلاح الأراضي وترقية المقاولات الفلاحية في الجنوب، و تهيئة البنية التحتية الملائمة للمستثمرين في المناطق المعنية.
- ✓ *الصناديق الفلاحية:* تعمل الصناديق الفلاحية على دعم الفلاحين والعاملين في القطاع، وتقديم لهم كافة الخدمات والتسهيلات الضرورية لتطوير استثماراتهم في جميع الفروع الفلاحية سواء النباتية منها أو الحيوانية ودعم تنمية المناطق الريفية وكذا دعم تنمية القطاع الصناعي الفلاحي، من خلال دعم الاستثمار في الصناعات الغذائية وتصنيع علف الحيوانات.

[1] غردي محمد، *القطاع الزراعي و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة*، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية فرع تحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 2012/3،2011، ص ص 99/98.

✓ *المديريات الجهوية للمصالح الفلاحية:* وهي مديريات تابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية تساند وتدعم بكل إمكانياتها كافة المستثمرتين بهدف زيادة الإنتاج الفلاحي، بحيث يكون تقديمها للدعم ماليا وتقنيا.

✓ *المعاهد التقنية*: تساعد الفلاحين والمستثمرين في الميدان الزراعي وفي تربية الحيوانات، من خلال توعيتهم وإطلاعهم على كيفيات تربية وحماية حيواناتهم وحقولهم، إلى جانب إعلامهم بتقنيات الري الحديثة بإرشادهم وتحسيسهم بضرورة مواكبة ومسايرة التقدم العلمي في هذا المجال خاصة مع اهتمام الفلاحين بالتطور في مجال السقي.

كما قامت الدولة بخلق فرص استثمارية على مستوى القطاع من خلال دعوة المستثمرين الأجانب لإستجار أراضي زراعية[1] نظرا لانخفاض تكاليف الإنتاج الزراعي و أجور اليد العاملة بالزارعة، و توفر الأراضي و تنوع المنتجات الزراعية و قد جاء قانون التوجيه الفلاحي و التشريع المتعلق بمنح الامتياز على الأراضي الفلاحية العمومية من أجل تأمين المستثمر الأجنبي و فتح المجال أمامه إلى إقامة شراكة شفافة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك إلى تأسيس الاحتكار[2].

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،*مناخ الاستثمار في الدول العربية*،2011، مرجع سابق، ص135.

[2] عمر يحياوي، *دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر للفترة 2010/2002*، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصاديتان و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ،2013/2012، ص 181.

ثالثا: فرص الاستثمار في المجال الخدماتي

يتضمن المجال الخدماتي العديد من القطاعات التي تشكل فرص جيدة للاستثمار و نذكر من بينها:

- *قطاع الإتصالات:* لقد أظهرت الحكومات على المستوى العالمي اهتماما كبيرا بقطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات الأمر الذي دفعها إلى الشروع في مبادرات إصلاحية و تطورية للقطاع هدفها رفع التحديات و مواكبة التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تبذل جهودا كبيرة لترقية قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال باعتباره أهم معالم التنمية الاقتصادية البارزة، خاصة وأن الجزائر تنفتح تدريجيا على اقتصاد السوق وتمتلك موارد هامة تشجع على تطوير هذه التكنولوجيات، وقد تجسد اهتمام الحكومة بهذا القطاع من خلال إطلاق عدة مشاريع أهمها مشروع الحاسوب لكل أسرة ومشروع الحضيرة الإلكترونية لمدينة سيدي عبد الله، هدفها ربط البلاد بالاقتصاد الجديد القائم على الاستعمال المكثف لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، ويجدر بالذكر أن مختلف المشاريع في مجال المعلوماتية تدخل في إطار السياسة الوطنية لتعميم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وبالعمليات المرتبطة بالتعليم عن بعد خاصة لفائدة المناطق البعيدة، وكذا المكتبات الافتراضية والشبكة التي تربط مختلف الجامعات وإعداد برامج المعلوماتية حيت تعتبر الجزائر أن هذا القطاع هو البديل الأول عن الثروة النفطية.

وقد برزت جهود الجزائر في إطار ترقية قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال منذ سنة 1999، حيث قامت بإصلاحات جذرية في قطاع البريد و الموصلات برزت من خلال صدور[1]:

[1] محمد شايب، هدار لحسن، *تقييم قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات في الجزائر بعد عشرية من الإصلاحات، المؤتمر الدولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2011/2014*، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 01 مارس 2013، ص 09 .

- ✓ قانون الجديد في شهر أوت 2000 و المتعلق بإعادة هيكلة القطاع من خلال انهاء احتكار الدولة على نشاطات البريد و الموصلات و الفصل بين نشاطي التنظيم و استغلال و تسيير الشبكات.
- ✓ قانون جوان 2001 و المتعلق بفتح سوق الاتصالات للمنافسة.

كما تم استحداث سلطة الضبط للبريد و الموصلات السلكية و اللاسلكية (ARPT)، هذا فضلا عن المبادرة في مشروع توصيل الألياف البصرية.

كما شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية بهدف تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والمؤسسات و الإدارة و تطوير المنتجات و الخدمات ذات القيمة المضافة إلى مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال عن طريق تكثيف نشاط البحث التطوير و الإبداع.

كما أولت الدولة اهتمام كبير للشبكة العنكبوتية، حيث قدر عدد مستعملي شبكة الانترنت حسب احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2013 ما يقارب 10 مليون مشترك بعد سجلت 5.2 مليون مشترك سنة 2012.

ووفقا لتقرير الإتحاد الدولي للاتصالات الإفريقية للهاتف النقال فإن الجزائر احتلت المرتبة الخامسة من حيث عدد مستخدمي الهاتف النقال نهاية 2012 بعد كل من نيجيريا و مصر و جنوب إفريقيا و المغرب.

و يعود الاهتمام الكبير بقطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات من طرف الحكومة إلى المنافع التي يتيحها للمتعاملين الاقتصاديين حيث يمكن من[1]:

[1] نفس المرجع ، ص ص 05/ 06.

- ✓ زيادة الإنتاجية الإجمالية للمؤسسات المالية والاقتصادية وتحسين جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها.
- ✓ يساعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تخفيض التكلفة التي يتكبدها المستهلك النهائي.
- ✓ يساهم في خلق قطاعات جديدة ويسمح للشركات القائمة بتوسيع أعمالها إلى أسواق جديدة مما يروج لفرص عمل جديدة هائلة على مستوى الأفراد والمجتمعات.
- ✓ رفع نسبة انتشار الحاسوب وتطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستخدام الإنترنت.
- ✓ يسهل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات انتشار المعلومات بتكلفة منخفضة للأفراد والشركات.
- ✓ يساهم في تزايد مستويات المعرفة التقنية، الأمر الذي من شأنه أن يحسن مركز القوى العاملة للاستفادة من فرص النمو الاقتصادي.
- ✓ المساهمة في تطوير خدمات القطاع العام من خلال تطبيق برنامجي الحكومة الإلكترونية وشبكة الألياف البصرية الوطنية.

بالرغم من جهود الدولة لتطوير قطاع الاتصالات تبقى تحتل مراتب متدنية على المستوى العالمي من حيث مؤشر الجاهزية التكنولوجية، حيث تراجعت إلى المرتبة 136 ضمن هذا المؤشر خلال الفترة 2014/2013 بعدما حلت في المرتبة 133 خلال الفترة 2013/2012[1]،و هذا يعتبر من أهم العراقيل التي تحد من تدفق الاستثمار نحو الجزائر.

[1]the globale competetivenss rapports,world economic forum 2013-2014- p102 and2012/2013 , p88. (http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport)

❖ القطاع *البنكي*: من بين فرص الاستثمار المتاحة في القطاع البنكي ما يلي[1]:

- ✓ الاستثمار في المحافظ المالية و تسييرها.
- ✓ الاستثمار في الخدمات المالية مثل تقييم أصول الشركات المراد خوصصتها عن طريق البورصة.
- ✓ إمكانية شراء البنوك العمومية.
- ✓ الاستثمار في إنشاء البنوك المالية.
- ✓ إنشاء و تسيير مؤشرات بورصة الجزائر.

و قد اهتمت الجزائر بالحوافز المالية حيث وفرت آليات متعددة لجذب و تحفيز الاستثمارات من خلال اتخاذ إجراءات فعالة فيما يتعلق بتوفير مصادر التمويل من خلال شبكة من البنوك و المؤسسات المالية المتخصصة التي تقدم تسهيلات و تحفيزات تصب في إطار دعم الاستثمار، كما يساهم صندوق الاستثمار الوطني بشكل فعال في تعزيز فرص الاستثمار حيث يمكن أن تصل نسبة مشاركته في المشاريع الاستثمارية إلى 34 %، وفيما يلي إشارة لأهم الحوافز المالية الممنوحة في مجال الاستثمار في الجزائر:

- ✓ تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة تتراوح ما بين 0,25 % و 1,5% حسب موقع المشروع.
- ✓ رفع المستوى الأقصى للضمان المالي الممنوح من قبل صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 50 إلى 250 مليون دينار.

[1] محفوظ جبار، فرص الاستمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف ، العدد 01، 2002، ص ص 115/111.

- ✓ تعزيز نظام التمويل البنكي التقليدي، من خلال تطوير صيغة الإيجار الموجه للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، و التي توفر إطار ملائما مع مزايا جبائية هامة لتمويل الاستثمارات الخاصة بسلع التجهيز.
- ✓ رفع المخصص المالي لصندوق الضمان للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 20 إلى 40 مليار دينار.
- ✓ إنشاء صناديق للاستثمارات على مستوى الولايات، تساهم في رأسمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي ينشئها المقاولون الشباب.
- ✓ إعفاء الحرفيين و المؤسسة المصغرة الخاضعين للقانون الجزائري من كفالة حسن التنفيذ، عندما يتدخلان في العمليات العمومية لترميم الأملاك الثقافية.
- ✓ إقرار تخفيضات من قبل الخزينة على القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية للمرقين العقاريين الذين يشاركون في إنجاز برامج عمومية للسكن.
- ✓ منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع تتراوح مابين 20% و 25 % بالنسبة للمشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها 5 مليون دينار، كما تمنح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22٪ بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة في ولايات الجنوب و الهضاب العليا.
- ✓ منح قرض بنكي لا يتجاوز 70٪ من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
- ✓ قيام الخزينة العمومية بوضع خط قرض طويل المدى بقيمة 100 مليار دينار قابلة للتجديد تحت تصرف البنوك العمومية لتمكينها من تمويل المشاريع التي يحتاج نضجها إلى فترة طويلة[1].
- ✓ إطلاق شركات عمومية للبيع الإيجاري إبتداء من مارس 2011 بغية تخفيف تكاليف بيع التجهيزات بالإيجار لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[1] علام عثمان، *واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2014*، الملتقى العربي الأول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية 28/25 يناير 2015، ص 16.

❖ *قطاع السياحة: من بين فرص الاستثمار المتاحة في قطاع السياحة نجد*[1]:

- ✓ الصناعات التقليدية، صناعة الأدوات اليدوية التقليدية.
- ✓ الإنتاج ذو الطابع الثقافي و الفني.
- ✓ الاستثمار في الفندقة و المركبات السياحية.
- ✓ تهيئة و استغلال مجالات الترفيه.

و قصد جذب الاستثمار الأجنبي للقطاع قامت الجزائر بوضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي قسم الجزائر إلى سبع مناطق سياحية، ويعمل المخطط بشكل أساسي بهدف تقويم وجهة الجزائر لتعزيز جلب فرص الاستثمار و التنافس تنمية الأقطاب و القرى السياحية السامية و ذلك بترشيد الاستثمار، إعداد برنامج نوعية سياحية و تنسيق العمل و ذلك بتعزيز السلسة السياحية و إقامة شراكة عمومية و خاصة[2].

المطلب الثاني: جاذبية الجزائر الاستثمار الأجنبي حسب مزايا الموقع (L)

أشارت مقاربة ***OLI*** إلى العديد من المزايا المرتبطة بالموقع و التي تمنحها الدول قصد جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها و تتعلق ما يلي[3]:

1. نوعية الهياكل القاعدية.
2. حوافز الاستثمار.
3. الحوافز الجمركية.

[1] محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2] علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] Denis tersen,jean luc Bricout, op-cit ,1997,p 69.

و لتحليل مقدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة لمزايا الموقع سوف نركز تحليلنا على العناصر الثلاثة السابقة الذكر من ناحية تأثيرها في قرار اختيار الجزائر كمنطقة لتوطين المشاريع الاستثمارية.

أولا: نوعية الهياكل القاعدية

أكد البنك العالمي على أن الاستثمار في 1 % من القاعدة الهيكلية لأي بلد يترتب عليه زيادة مماثلة في ناتجة الخام هذا ما دفع العديد من الدول و على شاكلتها الجزائر إلى تحسين القاعدة الهيكلية و تطوير الإمكانيات المتوفرة بهدف ترقية البيئة الاستثمارية و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، خاصة و أن من أهم محددات اختيار شركة ما لتوطين مشاريعها الاستثمارية هو توفر البلد على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي[1]،و قد قامت الجزائر بتحسين هياكلها القاعدية المتضمنة شبكات النقل البحري و البري و الجوي و الخدمات الضرورية لدعم عمليات التصنيع لما لها من تأثيرا كبيرا في تكلفة الإنتاج و النقل.

حيث تتوفر الجزائر حاليا على شبكة للطرق البرية تقدر ب 112696 كلم، و تعتبر من أهم الشبكات كثافة في القارة الإفريقية منها 22280 كلم من الطريق الوطني، و تقدر شبكة السكة الحديدية ب 2.150 كلم و تسير الشبكة من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية (***SNTF***)، هذه الشبكة مجهزة بأكثر من 200 محطة تغطي شمال البلاد[2].

[1] ناجي بن حسين، *تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر*، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31،2009 ، ص 65.

[2] www.Andi.dz-index.php/ar/secteur de transport 2013, page consulte le 24/11/2014.

و تتمثل المشاريع الكبرى التي تخص شبكة السكك الحديدية، و التي تم انجازها في العشرية الأخيرة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2010 فيما يلي[1]:

- ✓ إنجاز و عصرنة 1797 كلم من خطوط السكة الحديدية.
- ✓ كهربة 333 كلم من خطوط السكة الحديدية.
- ✓ إعادة تأهيل 800 من خطوط السكك الحديدية غير المستعملة.
- ✓ إنجاز ازدواجية 13 خط لسكة الحديدية في إطار مخطط لعصرنة الشبكة الوطنية للسكك الحديدية.

أما فيما يتعلق بهياكل النقل الجوي فقامت الجزائر بتطوير هذا القطاع بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقة للاندماج على الصعيدين الإقليمي و الدولي، إذ تتوفر الجزائر على 35 مطار منها 13 مطار دولي، و يعد مطار الجزائر الأكثر أهمية حيث يستقطب حوالي 6 مليون مسافر سنويا.

كما تتوفر الجزائر على 13 ميناء رئيسي منها 09 موانئ متعددة الخدمات و 04 مخصصة في تصدير النفط و يستقبل ميناء الجزائر لوحده أكثر من 30% من حجم السلع المستوردة من الخارج و 70% من الحاويات[2].

[1] الملحق 1و 2 لبيان السياسة العامة للحكومة ، مصالح الوزير الأول ، أكتوبر، 2010.متاح على الموقع:

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2015/05/3.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

ثانيا : حوافز الاستثمار

في ظل التسابق على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، لجئت الجزائر إلى تحسين محددات جذب الاستثمار من خلال تطوير أداء المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي، و تتمثل أساسا في معدل نمو الناتج المحلي و الذي يعكس بدوره حجم السوق و مستوى تطوره، و معدل التضخم و مؤشر التوازن الخارجي الذي يرتكز على وضعية ميزان المدفوعات، و مؤشر الانفتاح الاقتصادي على الخارج، بالإضافة إلى الاهتمام بمؤشرات التنمية البشرية من خلال التركيز على قطاعي التعليم و التشغيل نظرا لتأثيره الكبير في البيئة الاستثمارية، هذا فضلا عن السعي إلى تحسين موقعها ضمن المؤشرات النوعية الدولية، لأن هناك صلة احصائية قوية بين ترتيب البلد أو درجته ضمن هذه المؤشرات و بين مقدار ما يجتذبه من استثمار أجنبي[1].

1. المؤشرات الاقتصادية الكلية

✓ *مؤشر الناتج المحلي الإجمالي*: إن حجم الناتج المحلي ومستوى نموه يعتبر من المحددات الهامة المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يعكس القوة الاقتصادية للبلد، وقد شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحسنا في معدل الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط و برامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو – حيث أن عدم الاستقرار في معدل النمو الاقتصادي و الناتج المحلي يرد إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية لأن هذا القطاع لا يزال يعتبر أحد المكونات الأساسية للناتج المحلي بنسبة فوق 40 %- حيث تجاوز إجمالي الناتج المحلي 54 مليار دولار سنة 2000 محققا معدل نمو نسبته 2.2% وليرتفع إلى 5.9% سنة 2005 مسجلا بذلك ما قيمته 103 مليار دولار[2]

[1] ناجي حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني http://www.cba.edu.kw/wtou/download/conf3/naji.PDF ، تاريخ الاطلاع : 2015/04/29.

[2] http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?page=1

و بسبب استقرار سعر برميل البترول إلى 111 دولار سنة 2012 حقق الناتج المحلي ارتفاعا تجاوز 204 مليار دولار[1].

و قد عرف النشاط الاقتصادي تباطؤا سنة 2013 نتيجة تردد نمو الطلب الإجمالي و انخفاض إنتاج المحروقات و على إثر ذلك قدر إجمالي الناتج المحلي ب 208.7 مليار دولار محققا معدل نمو نسبته 2.8%[2]، و بذلك احتلت الجزائر المرتبة الخامسة عربيا من حيث النمو من أصل قائمة تضم 16 دولة.

و فيما يلي جدول يوضح معدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2013/2004.

[1] بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2012 و عناصر التوجه الاقتصادي للسداسي الأول سنة 2013، ديسمبر 2013، ص 05.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 25.

الجدول رقم 03-07:معدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2004/2013.

القيمة :(%)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو الإجمالي *	4.3	5.9	1.7	3.4	2	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8
قطاع المحروقات	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-0.9	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5
الصناعة خارج قطاع المحروقات	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	8.5	3.4	3.9	5.1	4.1
البناء و الأشغال العمومية	8	7.1	11.6	9.8	9.8	8.5	8.9	5.2	8.2	6.6
الفلاحة	3.1	1.9	4.9	5	-5.3	21.1	4.9	11.9	7.2	8.8
دمات الإدارة العمو	4	3	3.1	6.5	8.4	7.7	7.3	7.1	6.4	7.5
خدمات خارج الإدارة العمومية	7.7	6	6.5	6.8	7.8	8.5	8.9	5.2	8.2	6.6

*المصدر: - * البنك الدولي*

- بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2008-2013 .

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب في معدل نمو بعض القطاعات خلال الفترة 2013/2004 خاصة قطاع المحروقات باعتباره قطاع هام و استراتيجي بالنسبة للاقتصاد الوطني، حيث سجلت قيمته المضافة تراجعا بنسبة 5,5٪ سنة 2013 بعدما سجلت نسبة 3.4% سنة 2012، و يعود سبب ذلك إلى تراجع أسعار البترول و انخفاض الطلب عليه على المستوى العالمي، في حين نلاحظ تحسن في أداء قطاع الفلاحة حيث سجل أعلى نسبة

نمو له سنة 2009 قدرت ب21.1 % و يعود سبب ذلك إلى تحسن الظروف المناخية و اهتمام الحكومة بالقطاع حيث قامت بإنجاز عدة مشاريع في إطار تحفيز الخواص على الاستثمار، و من بين هذه المشاريع نذكر:

- ❖ تنمية الهياكل القاعدية من إنشاء السدود والحواجز المائية وحفر الآبار وتوصيل الكهرباء وشق الطرق الريفية بهدف تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- ❖ الاهتمام بتطوير البحوث العلمية الزراعية في مجال الإنتاج النباتي و الحيواني، وتحديث التجهيزات الفنية والعلمية وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك.
- ❖ تهيئة المناطق الرعوية الكبرى وتوفير مصادر المياه لها في إطار برنامج المحافظة على الثروة الحيوانية في المناطق السهبية وتنميتها.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة الذي يعتبر من أهم القطاعات المؤثرة في معدل النمو فقد سجل أعلى معدل نمو له سنة 2009 بنسبة بلغت 8.5% ليعرف بعد ذلك تراجع طفيف، و من أجل تشجيع و دعم هذا القطاع قامت الحكومة بإتاحة فرص استثمارية خاصة في الصناعات الغذائية، الكمياء، الصناعات البتروكماوية الصيدلة الصناعات الخفيفة و الصناعات الاستخراجية مثل المعادن و الذهب و الفضة و قد ترتب على ذلك نمو للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات حيث سجلت نسبة 5% سنة 2013 بعدما حققت سنة 2012 ما يعادل 3.2% وتتمثل الصادرات الرئيسية خارج قطاع المحروقات لسنة 2013 في المواد نصف مصنعة ب 1.61 مليار دولار و المواد الغذائية ب 402 مليون دولار[1].

[1] المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات، *إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2013*، الموقع : www.mini commerce – gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2015/02/07.

كما أن قطاع البناء و الأشغال العمومية سجل نسب نمو معتبرة و يعود ذلك لجهود الدولة في القطاع و التي برزت من خلال الاستثمارات العمومية و إنجاز السكنات و الأشغال الكبرى للبنى التحتية.

✓ *حجم السوق المحلي و نموها*: يقارب عدد سكان الجزائر 40 مليون نسمة، ومع التحسن المسجل خلال الفترة 2014/2000 في دخل الأفراد حيث ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي من 1757 دولار سنة 2000 إلى 3939.6 دولار سنة 2007 تم إلى 5498.1 دولار سنة 2014 (الجدول رقم 08/03) و هذا التطور يشكل حافزا قويا لجذب الاستثمارات التي تتأثر بشكل مباشر بزيادة الطلب هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الموقع الجيو استراتيجي للجزائر المجاور للأسواق الأوروبية، الإفريقية و العربية يتيح فرصا أكبر للنفاذ لمختلف الأسواق، الأمر الذي يعطي مجالا أوسع للمستثمرين في الجزائر من أجل تسويق منتجاتهم في مختلف الأسواق الدولية[1].

الجدول رقم03-08 : تطور نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014/2000.

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2004	2005	2006
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	1757	1733	1774.3	2094.3	2600	3102	3467.5	3939.6
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	4912.3	4912.3	3875.8	4473.5	5421.7	5475.6	5504.2	5498.1

المصدر: البنك الدولي www. data albankaldwali.org/indicator/NY GDP PCAP CDpage.

[1] علال عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 13.

✓ *مؤشر التضخم :* يعتبر معدل التضخم أحد أهم مؤشرات السياسة النقدية و نمو الكتلة النقدية، يؤثر بشكل كبير في استقرار البيئة الاقتصادية و الاستثمارية، فارتفاع معدلاته تشير إلى عجز البلد عن التحكم في السياسات الاقتصادية الكلية مما يؤدي إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني قيمة العملة و ما يترتب على ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير و تكاليف الإنتاج و الأرباح و رأس المال.

و التي شهدت ارتفاعا قياسيا تجاوز 28 % سنويا[1]، و يرجع سبب هذا الاستقرار إلى جهود و مساعي الحكومة في تطبيق سياسة نقدية و مالية صارمة خلال الفترة 1996/1994 و التي برزت نتائجها من خلال تراجع معدلات التضخم لتتراوح في حدود 0.3% سنة 2000 و 4% سنة 2004 و 2.2 % سنة 2007 و هذا ما يعني استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار و تأكيد التحكم في مسار السياسات الاقتصادية الكلية في حين شهدت الفترة 2013/2008 تذبذبا في أسعار التضخم حيت بلغ أعلى مستوى له سنة 2012 بمعدل 8.9 قد عرفت الجزائر خلال السنوات الأخيرة و استقرار نسبيا في معدلات التضخم تراوحت بين 8% و3% مقارنة بسنوات التسعينات % ليعود و ينخفض سنة 2013 إلى 3.3% و يرجع السبب إلى الضغوط التضخمية الداخلية خاصة بعد ارتفاع المستوى العام للأسعار سنتي 2011 و2012 و ارتفاع الطلب على سلع الاستهلاكية من الخارج، بالإضافة إلى انتقال التضخم المستورد من الشركاء التجاريين الأساسيين الموردين للجزائر[2] و التوسع في النفقات التحويلية مما صعب من إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر في ما يلي جدول يوضح تطور أسعار التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013/2000.

[1] Evaluation de taux d'inflation en Algrie,www.missioneconomique.org. Page consulté le 02/03/2015.

[2] طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2011/2000، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية قسم العلوم الاقتصادية و القانونية،العدد 12، جوان 2014، ص28 .

الجدول رقم : 03-09: تطور أسعار التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013/2000.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم %	0.3	4.2	1.4	4.3	4	0.5	1.4	2.2	3.4	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3

المصدر : تقرير البنك الدولي - www.data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG 2014

✓ *مؤشر الانفتاح الاقتصادي على الخارج*: شهد الاقتصاد الجزائري انفتاحا محسوسا على الاقتصاد العالمي و تجسد ذلك من خلال تخلي الدولة على احتكار قطاع التجارة الخارجية و فتح المجال أمام المستثمرين الخواص المحليين و الأجانب، و توقيع اتفاقيات أجنبية أهمها اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي و مسار التفاوض من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الذي يفرض عليها التخفيض من حدة القيود الجمركية و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات،....إلخ.

و يمكن قياس درجة الانفتاح التجاري في الجزائر من خلال الاعتماد على المؤشرات التالية:

- مؤشر نسبة التجارة (1): و يمثل نسبة إجمالي الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشر التجارة (2) : و يمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات و الواردات إلى الناتج المحلي.
- مؤشر قيود التجارة (3) : و تحسب بمتوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات.

و فيما يلي جدول يوضح تطور الانفتاح التجاري للجزائر خلال الفترة 2012/2000.

الجدول رقم 03-10 : تطور الانفتاح التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2012

الوحدة : (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤشر 01	0.628	0.582	0.608	0.622	0.656	0.713	0.706	0.718	0.765	0.71	0.694	0.672	0.78
المؤشر 02	0,241	0,244	0.284	0, 284	0,27	0,28	0,249	0,271	0,311	0,39	0,347	0,314	--
المؤشر 03	11.8	13.5	13.4	13.4	10.7	9.8	7.6	7.3	6.8	7	6	5.3	8.1

المصدر : دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000/ 2012 الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية،العدد 11، جانفي 2014، ص 27.

يسمح قياس درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر بتوضيح المستوى الذي بلغته من تحرير تجارتها الخارجية حيث نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر نسبة التجارة عرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2012/2000 و يعود ذلك إلى ارتفاع الصادرات من المحروقات خاصة بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط بدأ من سنة 2003 و إلى ارتفاع حجم الواردات[1] باستثناء الفترة 2011/2009 حيث تراجع فيها قيمة المؤشر نتيجة للآثار السلبية للأزمة العالمية التي تسببت في خفض الطلب على المحروقات خاصة من طرف الدول المتقدمة، و قد سجل المؤشر ارتفاعا سنة 2012 بما يعادل 0.78% و يعود ذلك إلى انخفاض واردات بعض السلع نتيجة لنمو قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة 5.1% و قطاع الفلاحة ب 7.2 % و قطاع البناء و الأشغال العمومية ب8.2% .

[1] صندوق النقد العربي، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد- الملاحق الإحصائية، أبو ظبي*، 2010، ص 1.

(http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/JAER2010.pdf)

بينما نلاحظ أن قيم مؤشر التجارة منخفضة جدا عن مؤشر نسبة التجارة خلال الفترة 2012/2000 و هذا يدل على الصادرات من المحروقات لها تأثير كبير على هيكل التجارة الخارجية و الانفتاح التجاري في الجزائر لذلك تتركز أهم الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع.

كما يتضح أيضا من خلال الجدول أن مؤشر قيود التجارة عرف انخفاضا تدريجيا وصل إلى 5.3 % من إجمالي الواردات سنة 2011، و يعود ذلك إلى جهود الدولة و مساعيها في التخفيض من حدة الرسوم الجمركية على الواردات.

✓ *مؤشر التوازن الخارجي :* شهدت وضعية ميزان المدفوعات تحسنا كبيرا بدأ من سنة 2000، و يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول والانفتاح التجاري – الذي تربطه صلة مباشرة بالميزان التجاري هذا الأخير يتأثر خاصة من جانب الهيكل السلعي للواردات على اعتبار أن الصادرات ليست متنوعة حيت ارتفعت نسبة الواردات خاصة السلع الغذائية نتيجة لاستمرار تخفيض الرسوم الجمركية و معدلات التعريفة الجمركية– فقد سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائضا سنة 2000 تجاوز 7.5 مليار دولار ليستقر عند نفس المستوى تقريبا سنة 2003 تم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2008، ثم شهد بعد ذلك تراجعا كبير سنة 2009 حيث بلغ 3.860 مليار دولار نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني من جراء ارتفاع و انخفاض أسعار النفط و تقلبات أسعار الصرف ليعود يرتفع سنة 2011 إلى 20.1 مليار دولار[1]، أما حساب رأس المال فقد حقق عجزا قدر ب 11.22 مليار دولار عندما قامت السلطات بالسداد المسبق لديونها بمقدار 12,9 مليار دولار في سنة 2006 إلى جانب انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين سجل فائضا ابتداء من سنة 2008 بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية التي بلغت 3,5 مليار دولار في سنة 2010 و زيادة القروض

[1] بلعزوز بن علي و طيبة عبد العزيز، *السياسة النقدية و استهداف التضخم خلال الفترة 1990/2006–*، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2008، ص 38.

القصيرة الأجل التي قدرت بـ 1.77 مليار[1]، كما تواصلت سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية الأمر الذي ساهم في التحكم في المديونية الخارجية إلى أن وصلت إلى 4.4053 مليون دولار سنة 2011[2].

و فيما يلي جدول يوضح تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2011/2000.

الجدول رقم 03-11: تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2011/2000

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الميزان الكلي	7.570	6.190	3.660	7.470	9.250	16.940	17.730	29.550	36.909	3.860	15.3	20.1
ميزان الحساب الجاري	8.930	7.060	4.370	8.840	11.120	12.180	28.950	30.540	34.540	0.410	12.160	19.7
حساب رأس المال	1.360-	0.870-	0.710-	1.370-	1.870-	4.240-	11.220-	0.990-	2.540-	3.450-	3.420-	0.4
الميزان التجاري	12.30	9.610	6.710	11.140	14.270	26.470	34.060	34.240	40.600	7.780	18.200	27.9

المصدر : من تجميع الطالب بالاعتماد على:

- ***صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ملاحق احصائية، أبو ظبي 2006، ص ص 397/394***
- ***صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ملاحق احصائية، أبوظبي 2012، ص ص 427/424.***

[1] دريس رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، ملاحق احصائية، أبو ظبي، 2012 ، ص 423 .

(http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2012.pdf)

✓ *المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية*: تم طرح هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات سنة 1996 بهدف قياس درجة التحسن أو التراجع في البيئة الاستثمارية و الاقتصادية في الدول العربية.

و عرفت البيئة الاقتصادية حسب المؤشر على أنها تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز محدود و مقبول في الميزان المدفوعات و معدلات منخفضة من التضخم و سعر صرف غير مبالغ فيه بالإضافة إلى محيط سياسي و مؤسساتي مستقر فعال يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بأغراض التخطيط المالي التجاري و الاستثماري.

و بالتالي فإن المؤشر يحتوي على ثلاثة مؤشرات فرعية و هي[1]:

- مؤشر التوازن الداخلي أو مؤشر العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و يستخدم لتلخيص تطور السياسة المالية في سيعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.
- مؤشر التوازن الخارجي أو مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و يستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها لتحقيق التوازن الخارجي.
- مؤشر التضخم و يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سيعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد .

و تحسب درجة المؤشر حسب بالطريقة التالية :

$$\frac{\text{درجة مؤشر التوازن الداخلي + درجة مؤشر التوازن الخارجي + مؤشر معدل التضخم}}{3}$$

[1] عبد الحميد بوخاري، *واقع مناخ الاستثماري في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير*، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 46.

و فيما يلي جدول يوضح تطور المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر خلال 2010/2000 و مقارنته ببعض الدول المجاورة.

الجدول رقم03-12: قيمة المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر و مقارنته بالمغرب و تونس خلال الفترة 2010/2000.

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	2.3	1	2	1	0.66	2.3	1.3	2	2	1	2.3
المغرب	0.33	1.33	0.33	1	1	0.3	0	0.3	0	1	0.3
تونس	0	0.33	0	0	1.33	0	1.3	0.3	-0.3	0.6	0.3

المصدر : من اعدا الطالبة بالاعتماد على :

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت ، 2000 -2001-2002-2003-2004-2005-2006-2007-2008- 2009- 2010.

دليل المؤشر :

- أقل من 1 درجة : يعني عدم التحسن في مناخ الاستثمار.
- من 1 إلى 2 درجة: يعني تحسن في المناخ الاستثماري.
- من 2 إلى 3 درجة: يعني تحسن كبير في المناخ الاستثماري.

نلاحظ من خلال الجدول تحسن في مناخ الاستثمار في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة و ذلك يرجع إلى عدة أسباب تأتي في مقدمتها:

- تحسن مؤشر سياسة التوازن الداخلي نتيجة ارتفاع أسعار النفط من 27.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 50.6 دولار للبرميل سنة 2005 ثم إلى 69.1 دولار للبرميل سنة 2007[1]، ليرتفع سنة 2011 إلى مستويات غير مسبوقة حيث بلغ سعر البرميل 112.9 دولار[2]، مما أدى إلى تحقيق فوائض مستمرة في الموازنة العامة للدولة بفعل ارتفاع الايرادات النفطية.
- تحسن في أداء مؤشر سياسة التوازن الخارجي نتيجة تطور رصيد الحساب الجاري بفعل ارتفاع الصادرات النفطية.
- التحكم و السيطرة على معدلات التضخم خاصة خلال الفترة 2008/2005.

✓ *المؤشرات الاجتماعية* : حققت الجزائر تطور نسبي في مجال التنمية البشرية خلال الفترة 2013/2000 بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو، اتضح ذلك من خلال تحسن أداء بعض القطاعات خاصة:

- *قطاع التعليم* : عرفت الجزائر خلال الفترة 2013/2000 إصلاحات عديدة على مستوى قطاع التربية الوطنية و التعليم العالي هدفها ترقية القطاعيين و مسايرة التطورات العالمية، و إشراكهما في تحقيق التنمية المستدامة للبلد و قد أسفرت هذه الإصلاحات على تطور نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريا حيث بلغ عددهم سنة 2000 ما يعادل 32.29 % لترتفع إلى 37.29 % سنة 2005 و قد سجلت أعلى نسبة لها سنة 2011 حيث بلغت 62.85 %[3] في حين بلغت سنة 2012 و 2013 ما يعادل 58.84 % و 44.78 % على التوالي[4].

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012،مرجع سبق ذكره، ص ص 380/379.

[2] نفس المرجع، ص 103.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات، *حوصلة إحصائية، التعليم 2011/1962*، ص 130 .

[4] www.djair50dz , page consulte le :04/11/2014.

كما تطور عدد الطلبة الجامعين حيث تجاوز مليون طالب سنة 2013 موزعين على 60 جامعة منها 17 متعددة الاختصاصات تغطي 41 ولاية.

و قد شهدت الجزائر أيضا تراجعا في نسبة الأمية حيث سجلت سنة 2013 نسبة 78.8 % بالنسبة للرجال و 61% بالنسبة للنساء، و بهذا أصبح قطاع التربية و التعليم و التكوين يغطي جميع المجالات و الفروع المتصلة بعالم الشغل[1] .

- *قطاع التشغيل :* تتأثر معدلات البطالة في الجزائر بظروف الاقتصاد الوطني و سياسات الحكومة و قد سعت الحكومة إلى استعادة التوازنات الكلية بهدف احتواء الأوضاع الاجتماعية خاصة قطاع التشغيل هذا الأخير شهد استقرار خلال السنوات الأخيرة، و اتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة المشتغلين حيث تجاوزت نسبة 39 % و انخفاض نسبة البطالة إلى 9.8 % سنة 2013، بعدما تجاوزت نسبة 20 % خلال الفترة 2003/2000 و نسبة11% خلال الفترة 2012/2004، و يعود ارتفاع حجم فئة المشتغلين إلى التزايد المحسوس للعمالة غير الأجيرة (المستخدمين و أصحاب المهن الحرة).

و قد استحوذ القطاع الخاص على نسبة كبيرة من المشتغلين قدرت ب 58.5 % سنة 2013 بعدما سجلت 57.2 % سنة 2012، و هذا يدل على انتعاش القطاع الخاص و تجاوبه مع الإصلاحات الاقتصادية في حين وزعت باقي اليد العاملة على القطاعات الأخرى كما يلي:

[1] www.andi .dz , page consulte le :04/11/2014.

الجدول رقم 03-13 : توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2013/2012.

القطاعات	% 2012	% 2013
قطاع الخدمات	61.6	59.8
قطاع الأشغال العمومية	16.6	16.6
قطاع الصناعة	13.1	13
قطاع الفلاحة	9	10.6

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير النشاط و الشغل و البطالة للثلاثي الرابع من سنتي 2013/2012.

و فيما يلي شكل يوضح تطور نسبة الشغل و البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 /2013.

الشكل رقم 03-05 : مقارنة بين نسبة الشغل و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2013/2000.

(نسبة مئوية)

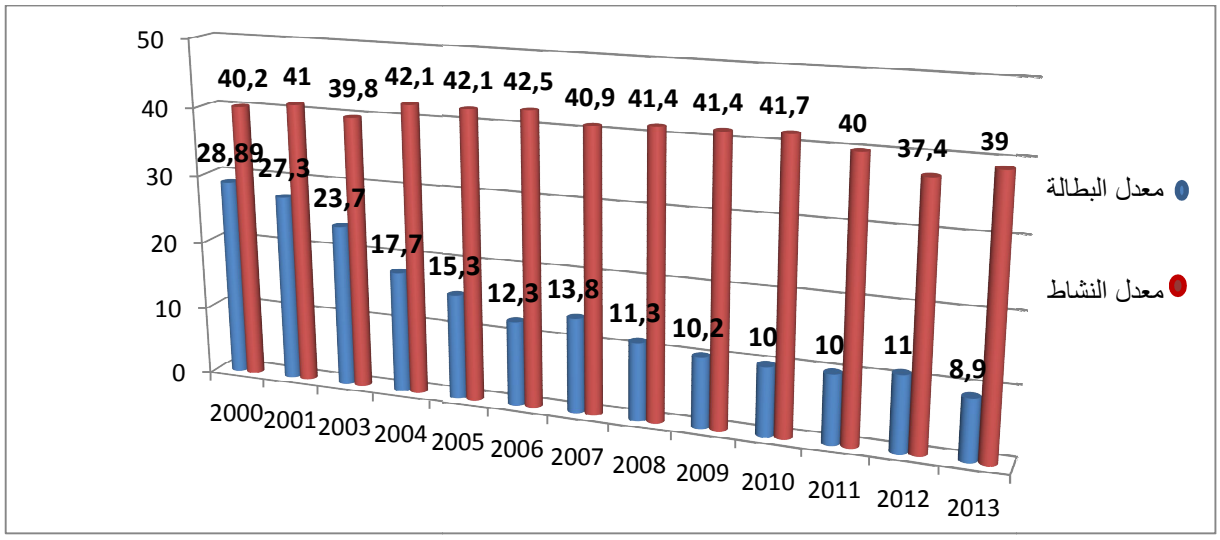

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير النشاط و الشغل و البطالة 2013/2012.

يتضح من خلال الشكل أن هناك انخفاض تدريجي لمعدل البطالة حيث وصل إلى أدنى مستوى له سنة 2013 و يعود ذلك لأسباب عديدة من أهمها الاصلاحات الاقتصادية التي فتحت المجال للاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي من خلال توفير المتطلبات الخاصة بهما.

2. المؤشرات الاقتصادية النوعية

من أجل معرفة مكانة الجزائر الدولية و تقييم مناخها الاستثماري و مدى قدراتها على جذب الاستثمار سنعتمد على بعض المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف الهيئات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي.

✓ *مؤشر الحرية الاقتصادية* : يعكس هذا المؤشر مجال التدخل الحكومي في الاقتصاد، و يستند على 10 عوامل أساسية متعلقة بالأداء الاقتصادي تتمثل في السياسة التجارية، التدخل الحكومي، السياسة النقدية، التدفقات الرأسمالية الموازنة العامة، النظام المصرفي، حقوق الملكية، سياسة الأجور و الأسعار، التمويل، السوق الموازية.

و قد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناءا على النقاط التي تسجلها الدولة، و قد قسمت هذه النقاط على 04 مجموعات كما يلي[1]:

- (1 – 1.99) : دول حرة اقتصاديا بالكامل.
- (2 – 2.99) : دول حرة إلى حد كبير.
- (3 – 3.99) : دول غير حرة إلى حد كبير.
- (4 – 5) : دول غير حرة.

[1] نبيل حشاد و أخرون، *مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط و الاستثمار*، طبعة 1 ، مؤسسة عيد الحميد شومان ، عمان، الأردن، ص 28.

و قد صنف تقرير الحرية الاقتصادية للعالم العربي لسنة 2012[1] الجزائر كأخر دولة عربية من أصل 17 دولة من حيث الحرية الاقتصادية، حيث حصلت على مجموع نقاط قدر ب 5.7 نقطة مرتفعة عن سنة 2011 ب 0.2 نقطة، ويعود ذلك إلى تراجع أداءها في بعض المجالات خاصة مجال الإطار القانوني و حقوق الملكية و مجال التبادل التجاري، بينما تحسن ترتيبها في مجال السياسة النقدية.

✓ *مؤشر سهولة أداء الأعمال* : استحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2005 ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، و هو مؤشر مركب يتكون من 10 مؤشرات فرعية مكونة لقاعدة بيانات أداء الأعمال، يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية[2].

و قد أشار التقرير الصادر عن مكتب الأعمال الاقتصادية و التجارية الأمريكي لسنة 2013 إلى تحسن مناخ الأعمال بالجزائر بحيث أصبحت بمثابة سوقا ناشئة مستقرة وواعدة تمنح العديد من فرص الاستثمار للمستثمرين الأجانب، خاصة بعد صدور قانون المالية لسنة 2009 الذي تضمن قاعدة الاستثمار 51/49 و البرنامج الخماسي 2014/2010 الذي رصد مبلغ 286 مليار دولار للاستثمارات العمومية، حيث خصص هذا البرنامج نسبة 40% لتحسين التنمية البشرية و 40% لقطاع الخدمات، أضف إلى ذلك القانون الجديد للمحروقات و قانون المالية لسنة 2013 اللذان تضمنا تدابير تهدف لتشجيع الاستثمار الأجنبي و تسهيل الجباية الجمركية و تحويل الأرباح

[1] http://www.freetheworld.com/2012/efotaw/EF-Arab-World-2012-Arabic. page consulte le12/02/2015

[2] إكرام مياسي، *الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر*، دار الهومة للطباعة و النشر، 2011،ص 261 .

إلى الخارج هذا فضلا عن تخفيض معدل الضريبة على الشركات من 30% إلى 25 % [1] واعتماد قوانين جديدة للإجراءات المدنية و زيادة كفاءة المحاكم بهدف تعزيز سرعة إنفاذ العقود التجارية[2].

و نتيجة لتلك الجهود احتلت الجزائر المرتبة 14 عربيا و 147 عالميا من حيث مناخ الأعمال سنة 2014 بعدما صنفت في المرتبة 16 عربيا و 152 عالميا سنة 2013 ، بالرغم من هذا التحسن لا يجب أن ننكر أن الجزائر مازالت متأخرة نسبيا من حيث جاهزية البيئة الاستثمارية لاستقطاب الأجانب مقارنة ببقية دول العالم خاصة العربية منها و فيما يلي جدول يوضح المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال و ترتيب الجزائر العالمي و العربي منها خلال الفترة 2014/2013.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، *مناخ الاستثمار في الدول العربية*، 2006، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، *مناخ الاستثمار في الدول العربية*، 2009، مرجع سبق ذكره، ص171 .

الجدول رقم 03-14: المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال و ترتيب الجزائر العالمي منها خلال الفترة 2014/2013.

	الترتيب العالمي		الترتيب العربي	
المؤشرات الفرعية	2013	2014	2013	2014
مؤشر تأسيس المشروع	156	139	15	15
مؤشر استخراج التراخيص	138	122	15	13
مؤشر توصيل الكهرباء	165	150	19	18
مؤشر تسجيل الممتلكات	172	156	19	19
مؤشر الحصول على ائتمان	129	169	10	14
مؤشر حماية المستثمر	82	123	5	11
مؤشر دفع الضرائب	170	174	18	19
مؤشر التجارة عبر الحدود	129	131	16	14
مؤشر انفاذ العقود	126	120	13	10
مؤشر إغلاق المشروع	62	94	04	06

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015، المؤشر العام لبيئة الأعمال نشرة فصلية، الكويت، العدد 04،2014.

- المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2014، المؤشر العام لبيئة الأعمال، نشرة فصلية، الكويت، العدد04،2013.

✓ *مؤشر التنافسية العالمي:* يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي تقرير لمؤشر التنافسية العالمية الذي يتضمن مؤشر التنافسية يقيس قدرة الدول على النمو و المنافسة الاقتصادية مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة و زيادة الكفاءة الإنتاجية و تحسين مناخ الأعمال[1].

ولقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لسنتي 2014/2013 تحسن مرتبة الجزائر التنافسية حيث صنفها في الرتبة 100 من أصل قائمة تضم 148 دولة متقدمة بفارق 10 نقاط على الفترة 2013/2012.

بالرغم من تقدمها وبالنظر إلى المعايير الإثنا عشر التي يعتمد عليها التقرير في قياس تنافسية البلدان، فلقد سجلت الجزائر أداء متواضعا لا سيما في بعض المؤشرات التي لها علاقة مباشرة بمناخ الاستثمار ونشاطات المستثمرين و هذا ما سيبينه الجدول التالي:

[1] فارس رشيد البياتي، *التنمية الاقتصادية، سياسات في الوطن العربي*، دار أبله للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، طبعة 2005، ص 135.

الجدول رقم 03-15: مقاييس مؤشر التنافسية و ترتيب الجزائر العالمي منها خلال الفترات 2013/2012 2014/2013

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2013-2012		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2014-2013	
	الرتبة من 1-144	النقاط 1-7	الرتبة من 1-148	النقاط 1-7
تصنيف التنافسية العالمي	110	3.7	100	3.8
المتطلبات الأساسية	89	4.2	92	4.3
مؤشر المؤسسات	141	2.7	135	3
مؤشر البنى التحتية	100	3.2	106	3.1
مؤشر الاقتصاد الكلي	23	5.7	34	5.5
مؤشر الصحة و التعليم الأساسي	93	5.4	92	5.4
معززات الكفاءة	136	3.1	133	3.2
مؤشر التعليم العالي و التدريب	108	3.4	101	3.5
مؤشر كفاءة سوق السلع	143	3	143	3.2
مؤشر كفاءة سوق العمل	144	2.8	147	2.9
مؤشر تطور الأسواق المالية	142	2.6	143	2.6
مؤشر الجاهزية التكنولوجية	133	2.6	136	2.5
مؤشر حجم السوق	49	4.3	48	4.4
عوامل تطور الإبداع و الابتكار	144	2.3	143	2.6
مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	144	2.5	144	2.9
مؤشر الابتكار	141	2.31	141	2.4

***Source**: the globale competetivenss rapports,world forum 2013-2014- p102 and 2012/2013 , p88 .(http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport.)*

يتضح من خلال الجدول أن الجزائر تمكنت من تحسين ترتيبها ضمن مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2013/ 2014 و يرجع ذلك إلى تحسن أداء بعض مؤشرات قياس التنافسية كمؤشر حجم السوق الذي احتلت فيه المرتبة 48 عالميا و مؤشر المؤسسات الذي عزز ترتيبه إلى المرتبة 135 بعدما حل في المرتبة 141 خلال الفترة 2013/2012، إضافة إلى تحسن أداء مؤشر الصحة و التعليم حيث احتلت الجزائر المرتبة 92 متقدمة بفارق نقطة واحدة عن الفترة 2013/2012.

✓ *المؤشر المركب للمخاطر القطرية* : يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية من طرف مجموعة الدليل الدولي للمخاطر و يقيس درجة المخاطر المتعلقة بالاستثمار، و يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية تتمثل في[1]:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية و يشكل 50% من المؤشر المركب.
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية و يشكل 25% من المؤشر المركب.
- مؤشر تقييم المخاطر المالية و يشكل 25% من المؤشر المركب.

و يغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية، و قسمت الدول إلى خمسة مجموعات حسب درجة المخاطرة (جدول رقم 03-16) بحيث كلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة، و قد أشارت تقارير مناخ الاستثمار للدول العربية الصادرة سنتي 2011 و 2012 إلى تحسن البيئة الاستثمارية في الجزائر لا سيما الجانب السياسي حيث تميزت الجزائر باستقرار سياسي، إضافة إلى الجانب المتعلق بالمؤشرات المالية الإيجابية للبلد، و عليه تراوحت درجة المخاطرة ما بين معتدلة و منخفضة خلال الفترة 2012/2002 ، وفيما يلي جدول يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2010/2002.

[1] البشير عبد الكريم، *انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر*، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق و التحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر،25 /26 نوفمبر 2008، ص 06.

الجدول رقم 03-16: وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2010/2002

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	مارس 2007	ديسمبر 2008	ديسمبر 2009	ديسمبر 2010	جوان 2012
درجة مخاطرة الجزائر	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72.0	72.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت من 2002 إلى 2011.

يتضح من خلال الجدول أن درجة المخاطرة في الجزائر تراوحت بين 63% و 72% خلال الفترة 2012/2002 و يعود ذلك إلى الاستقرار السياسي الذي تميزت به هذه الفترة خاصة بعد تبني الجزائر خطة إصلاح اقتصادي وسياسي شامل، وموافقة الحكومة على قوانين تتعلق بالمصالحة الوطنية والمصادقة على النصوص الكاملة لميثاق السلم والمصالحة سنة 2006[1].

الجدول رقم 03-17: درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

درجة المؤشر %	التوصيف
49.5	درجة مخاطرة مرتفعة جدا
59.5 -50	درجة مخاطرة مرتفعة
69.5 -60	درجة مخاطرة معتدلة
79.5- 70	درجة مخاطرة منخفضة
100-80	درجة مخاطرة منخفضة جدا

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، *مناخ الاستثمار في الدول العربي 2009*، مرجع سابق، ص 165.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، *مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2006*،مرجع سابق، ص 21.

ثالثا :الحوافز الجمركية

نص الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 على جملة من الحوافز الجبائية والجمركية، بهدف تشجيع المستثمرين المحليين و الأجانب على إقامة استثمارات في الجزائر و ذلك وفق نظامان على النحو التالي[1]:

النظام العام : وتمنح الامتيازات في هذا النظام إلى الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي لا تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وتشمل كل الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (*ANDI*) و تتوزع هذه الامتيازات على مرحلتين:

1.مرحلة الإنجاز: تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة من ما يلي [2]:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية : فيما يخص السلع غير المستثناة* والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

---

[1] منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، مرجع سبق ذكره.

[2] المادة رقم 7من الأمر رقم 6/8المعدلة والمتممة للمادة رقم 9 من الأمر رقم 3/1 المتعلق بتطوير الاستثمـــار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 2001/08/22، ص18.

*توجد قائمة للسلع المستثناة من تطبيق هذا الأمر و هي المحددة بالمرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 جانفي2007.

2. مرحلة الاستغلال: تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المرحلة ولمدة ثلاث سنوات من ما يلي[1]:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات بمعدل يساوي 25 %.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني بمعدل 2 % من رقم الأعمال.

النظام الاستثنائي: تستفيد من هذا النظام الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني. ولاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وادخار الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة[2]، و تتوزع الامتيازات الممنوحة وفقا لهذا النظام على مرحلتين[3]:

1. مرحلة انجاز الاستثمار: تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة من المزايا التالية:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف (2‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادة في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة (ANDI) فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز المشروع.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.

---

[1] المادة رقم 7من الأمر رقم 6/8المعدلة والمتممة للمادة رقم 9 من الأمر رقم 3/1 المتعلق بتطوير الاستثمـــار، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] الأمر رقم 1/3المتعلق بتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[3] المادة رقم 8 من الأمر رقم 6/8المعدلة والمتممة المادة رقم 11من الأمر رقم 3/1 المتعلق بتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 19-18.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

2. مرحلة استغلال الاستثمار: تستفيد الاستثمارات بعد معاينة مباشرة الاستغلال من قبل المصالح الجبائية مما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات.
- الرسم على النشاط المهني لمدة عشرة سنوات من النشاط الفعلي.
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات من تاريخ الاقتناء.

وتكملة للأمر رقم 03/01 المعدل والمتمم بالأمر رقم 08/06 المتعلق بتطوير الاستثمار، أبرمت الجزائر عدة معاهدات ثنائية بهدف تشجيع الاستثمار وتوفير الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي و ضمان ثقته بالبلد، كما أصدرت عدة مراسيم وأنظمة تقضي بتهيئة البيئة الملائمة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، و يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

✓ المصادقة على 41 اتفاقية ثنائية مع عدة دول أفريقية، وأوروبية، وأسيوية وأمريكية نذكر منها: الاتفاقية الثنائية مع تونس المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 404/6 الصادر بتاريخ 16/02/2006[1]، والاتفاقية الثنائية مع ألمانيا المتعلقة بتفادي الازدواج الضريبي

[1] المرسوم الرئاسي رقم 404/6، الصادر بتاريخ 2006/11/19،الجريدة الرسمية، العدد 73،2006، ص 10.

وتجنب الغش والتهرب الضريبيين فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى الثروة وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 174/8 الصادر بتاريخ 2007/11/12.[1]

- ✓ إصدار عدة مراسيم وقرارات لتسهيل إجراءات الاستثمار على المستثمرين منها : القرار الوزاري المشترك الصادر بتاريخ 2009/02/24[2] المتعلق بكيفية إعداد الكشف السنوي لتقدم مشاريع الاستثمار والمرسوم التنفيذي رقم 09/ 296 الصادر بتاريخ 2009/09/02[3] المتعلق بتحديد شروط ممارسة أنشطة استيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها من طرف الشركات التجارية التي يكون فيها الشركاء أو المساهمون أجانب.
- ✓ إصدار أنظمة ومراسيم بهدف ترقية الاستثمار منها النظام رقم 03/05 الصادر بتاريخ 2005/11/06 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية[4]، والذي يهدف إلى تحديد كيفية تحويل فوائد الأسهم والأرباح والنواتج الحقيقية الصافية للتنازل أو لتصفية الاستثمارات الأجنبية المنجزة في إطار الأمر رقم 03/01، والذي يلزم البنوك والمؤسسات المالية والوسيطة المعتمدة بالتنفيذ دون تأخير تحويل الأرباح و الفوائد و صافي النواتج الحقيقية الناتجة عن التنازل أو تصفية الاستثمار الأجنبي إلى جانب علاوات الحضور و مكافأت أعضاء مجلس الإدارة الأجانب.

[1] المرسوم الرئاسي رقم 174/8، الصادر بتاريخ 2007/11/22، الجريدة الرسمية، العدد 33، 2007،ص 10.

[2] القرار الوزاري المشترك، الصادر بتاريخ 2009/04/29،الجريدة الرسمية، العدد 25، 2009، ص 1.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 09/ 296، الصادر بتاريخ 09/06/ 2009، الجريدة الرسمية، العدد 51،2009، ص 43.

[4] النظام رقم 03/05 الصادر بتاريخ 2005/11/06 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، الجريدة الرسمية ، العدد 53، 2005، ص ص 28/27.

المطلب الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر نسبة لمزايا التدويل(I)

تتعلق مزايا التدويل بالجانب التنظيمي الخاص بالدولة المضيفة و الشركة المستثمرة و تهتم بتوضيح دوافع قيام الشركات الأجنبية بتنظيم نشاطاتها و تسيير الموارد و استغلال امكانياتها و قدراتها المختلفة في الخارج، و بحكم تركيزنا على جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، سنحاول من خلال ما يلي تحليل أسباب اختيار الشركات الأجنبية الجزائر كبلد لتدويل نشاطاتها.

إن من أهم الأسباب التي تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في الجزائر نسبة لمزايا التدويل ما يلي:

أولا: الحوافز المرتبطة بحماية حقوق الملكية الفكرية

تلعب حماية حقوق الملكية الفكرية دورا هاما في تطوير مناخ الاستثمار، حيث تعمل قوانين حقوق الملكية الفكرية على تشجيع الاستثمارات على مختلف أنواعها الوطنية و الأجنبية، لأن هناك علاقة إيجابية بين تدفقات الاستثمارات و قوانين حقوق الملكية الفكرية[1]، حيث أن زيادة مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية تؤدي إلى زيادة النشاط الابتكاري والاقتصادي متضمنا بذلك زيادة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفق التكنولوجيا، بمعنى كلما قويت الحماية كلما ازداد احتمال الاستثمار في الخارج خاصة ما يتعلق بنقل التكنولوجيا والبحث العلمي والتطوير وتصنيع المنتج النهائي، لأن الحماية القانونية للملكية الفكرية تعد بمثابة الحافز على استثمار الموارد في الابتكار التكنولوجي وبالتالي فإن الدول ذات مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية غير الكافية لا يمكنها جذب مستويات عالية

[1] شيحة ليلى، اتفاقية حقوق الملكية ذات العلاقة بالتجارة الدولية و اشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، دراسة حالة الصين، ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006، ص 65.

من التجارة والاستثمار وتدفق التكنولوجيا، حيث لا يرغب صاحب الملكية الفكرية الدخول في أي معاملات بدون الحماية المطلوبة لملكيته الفكرية[1].

و في إطار تحسين المناخ الاستثماري و تشجيع الشركات على تدويل نشاطاتها في الجزائر، سجلت هذه الأخيرة عضويتها في المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية منذ 16 أفريل 1975، كما بادرت إلى تبني أنظمة حماية للمشاريع الاستثمارية مشابهة لبقية الأنظمة المطبقة على المستوى العالمي، مدركة أن بأن توافر الحماية قد يزيد من قيمة الأصول التي تمتلكها الشركات الأجنبية، خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا الأمر الذي يزيد من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي أي أن توافر الحماية قد يزيد من فرصها في تلقي الاستثمارات الأجنبية[2]، و تضمن هذه الأنظمة حماية الملكية المادية من كل المخاطر غير التجارية، و حماية الملكية المعنوية و كل ما يتصل بها من ابتكار المنافسة و حماية الملكية العقارية التي تعتبر من أهم الضمانات التي يطالب بها المستثمر قبل اتخاذ قرار التدويل.

و من أهم بين التشريعات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية ما يلي:

- الأمر رقم 07/03 الصادر 19 جويلية 2003 المتعلق ببراءات الاختراع، و يتمثل هدفه في تحديد شروط حماية الاختراعات، كما يحدد وسائل الحماية، و قد نص المشرع من خلاله على حق مالك الاختراع في احتكاره لمدة 20 سنة[3].

---

[1] عائشة موزاوي، حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار،عرض تجارب دولية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية واقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2012/2011، ص 96

[2] نفس المرجع، ص 103.

[3] الأمر رقم 07/03 الصادر 19 جويلية 2003 المتعلق ببراءات الاختراع، الجريدة الرسمية، العدد 44، ص 27.

- الأمر رقم 06/03 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق بالعلامات، و يتمثل الهدف منه في توضيح كيفية حماية العلامات[1].
- الأمر رقم 05/03 الصادر في 19 جويلية 2003 و المتعلق بحماية حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة و يهدف إلى حماية حقوق المؤلف و المصنفات الأدبية و الفنية، و تحديد العقوبات الناتجة عن المساس بتلك الحقوق[2].

كما قامت بالمصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال حماية حقوق الملكية نذكر من بينها[3]:

- اتفاقية باريس المتعلقة بحقوق الملكية الصناعية، تم توقيعها في 20 مارس 1883، و تعد أول اتفاقية تنظم حقوق الملكية الصناعية و التجارية على المستوى العالمي، و قد انضمت الجزائر إليها بموجب الأمر رقم 84/66 الصادر في 25 فيفري 1966.
- الاتفاقيات في مجال البراءة الاختراع و تضم:

1- اتفاقية واشنطن لبراءة الاختراع.

2- اتفاقية سترازابرج المتعلقة بوضع نظام دولي لتصنيف براءة الاختراع.

3- اتفاقية ميونيخ لبراءة الاختراع الأوروبية.

- الاتفاقيات في مجال العلامات التجارية.
- الاتفاقيات في مجال النماذج الصناعية.
- الاتفاقيات في مجال دلالات المنشأ و المصدر.

---

[1] الأمر رقم 06/03 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق بالعلامات، الجريدة الرسمية، العدد 44، ص 22.

[2] الأمر رقم 05/03 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة، الجريدة الرسمية العدد 44، ص 03.

[3] لمزيد من المعلومات أنظر : حسين نوارة ، *الحماية القانونية للملكية المستثمر الأجنبي في الجزائر*، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص قانون، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق ،تيزي وزو ،2013 ،ص ص 358/349.

ثانيا : حوافز أخرى

من أهم الحوافز التي تجلب اهتمام الشركات الأجنبية لتدويل أنشطتهم في الجزائر ما يلي:

- تعويض تكاليف النقل: تتولى الحكومة تعويض تكاليف النقل الناتجة عن التموين ما بين الولايات و التوزيع داخل الولاية للمواد ذات الاستهلاك الواسع على مستوى الولايات، و هذا الإجراء من شأنه تحفيز الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي[1].
- إنخفاض الأجور: الأجور في الجزائر تتراوح ما بين 14000و 70000دينار، أي ما مقداره 190 إلى 940 دولار شهريا وهي تعتبر منخفضة وتنافسية مفارنة مع دول الجوار أو على المستوى الدولي[2].
- سعر صرف العملة الوطنية: يعتبر تخفيض العملة الوطنية عاملا محفزا للشركات الأجنبية للاستثمار في الخارج لوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية، فتقلبات سعر الصرف المتوقعة تحدد حجم تدفقات الاستثمار[3] و تؤدي إلى زيادة صادرات الشركات المتعددة الجنسيات.

و قد شهد الاقتصاد الجزائري تغيرات في سعر صرف الدينار كان لها أثر إيجابي في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قدر سعر صرف الدينار مقابل الدولار سنة 2000 ما يعادل 75.28 و على أثرها بلغ حجم الاستثمار الوافد 280.1 مليون دولار، أما سنة 2002 فقد قدر سعر الصرف ب 79.7 و على إثرها سجل الاستثمار ما يعادل 1065 مليون دولار، و فيما يلي يوضح تطورات سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 2012/2000.

---

[1] المرسوم تنفيذي رقم 016/07 ، الجريدة الرسمية الصادرة في 15 جويلية 2007، العدد 46، ص 03.

[2] يحي مصلة، دور تحيسين مناخ الاعمال في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشردراسة مقارنة الجزائر–بولونيا، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس،2012/2011 ، ص 135.

[3] بولبارح غريب، مرجع سبق ذكره، ص 102.

الجدول رقم03-18: تطورات سعر صرف الدينار مقابل الدولار و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2012/2000.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
سعر الصرف	75.28	77.26	79.7	77.30	74.52	73.52	72.64	69.36	64.58	72.64	70.88	72.85	77.55
تدفقات الاستثمار الأجنبي مليون دولار	280.1	1 107.9	1 065.0	638.0	882.0	1 145.0	1 887.6	1 742.9	2 632.1	2 746.4	2 301.0	2 581.0	1 499.0

المصدر: - *بنك الجزائر* ***www.bank-of-algeria.dz***

- ***uncatade-wold investment report2014***

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك استقرار في سعر الصرف حيث تراوح معدله مابين 69.36 و 79.9 و قد رافق هذا الاستقرار تطور في حجم الاستثمار، ولكن هناك فترات ارتفع فيها سعر الصرف و بالرغم من ذلك فقد استقطبت الجزائر حجم معتبر من الاستثمارات و هذا يدل على أن سعر الصرف لا يؤثر بشكل كبير على تدفقات الاستثمارات كون أن هذه الأخيرة غالبا ما تتركز في قطاع المحروقات نظرا لارتفاع عائد القطاع، لذلك بادرت الجزائر إلى انتهاج أساليب أخرى من شأنها جذب المستثمر الأجنبي و تتمثل منح القروض بمعدلات تفضليه حيث قامت بما يلي[1] :

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises.page consulté le 07/11/2015.

✓ تخفيض فوائد القروض الاستثمارية، التي حددت كالأتي:

- 75٪ من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك و المؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة، الرى و الصيد البحري.
- 50٪ من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك و المؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط الأخرى، إذا كانت الاستثمارات التي ينجزها الشخص العاطل عن العمل أو المقاول تقع في مناطق خاصة أو في ولايات الجنوب و الهضاب العليا، تم رفعها على التوالى إلى 90٪ و 75٪ من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك و المؤسسات المالية.

إن القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي الخاص فقد ساهمت بشكل كبير في إحداث استثمارات كبيرة قد أدت إلى مضاعفة إنتاجية هذا القطاع على عكس القروض التي منحت للقطاع العام والتي لم يكن لها أثر كبير على مستوى إنتاجية وأداء هذا القطاع، الأمر الذي سمح أيضا بانتعاش نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

فيما يلي جدول يوضح تطور الإئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 2013/2000.

[1] عبد القادر ناصور، مرجع سبق ذكره، ص 216.

الجدول رقم 03-19: تطور الإئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 2000/2013.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة الائتمان	6	8.1	12.3	11.4	11.1	12	12.4
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة الائتمان %	13.4	13.2	16.6	15.6	14	14.5	16.7

المصدر: البنك الدولي http://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS

الخاتـمة

شـهدت الجزائـر خـلال الفـترة 2013/2000 تطـورا ملحوظـا في تـدفقات الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة و يعـود ذلـك إلى تحسـن منـاخ و بيئـة الأعمـال وتطـور أداء بعـض المؤشـرات الاقتصـادية، هـذا فضـلا عـن تطـور البيئـة القانونيـة و المؤسسـاتية المنظمـة للاسـتثمار، الأمـر الـذي وسـع مـن فـرص و مجـالات اسـتثمار الشـركات الأجنبيـة نتيجـة لتعدد دوافعها للاستثمار في الجزائر و التي يكمن تحليها بالاستناد إلى محددات مقاربة *OLI*، بحيث أصبحت تستثمر بدافع استغلال الإمكانيات و المزايا المتوفرة سواء تعلقت بمزايا الملكية أو مزايا الموقع و التي تعبر عن أهمية موقع الجزائر و مكانتهـا الاقتصـادية الدوليـة، و مزايـا التـدويل و الـتي تعكـس الجانـب التنظيمـي و قـدرات الجزائـر علـى حمايـة و تشجيع الاستثمار، و ضمان تمتع المستثمرين بحقوقهم و تمكينهم من مختلف الحوافز و الضمانات المتاحة.

و بناءا على دراسة بيئة الاستثمار في الجزائر نسبة لمحددات المقاربة يمكن القول أن مناخ الاستثمار في الجزائر يستوفي لتلك المحددات غير أن تأثيرها يبقى متفاوت، حيث نستخلص من خلال الدراسة أن مزايا الموقع و الملكية تلعب دور كبير في جذب الاستثمار مقارنة بمزايا التدويل وذالك على اعتبار أن الجزائر تحتل موقعا جغرافيا متميزا و ثروات طبيعية هائلة ، بالإضافة إلى تحسن أداءها في المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحسين ترتيبها في بعض المؤشرات النوعية أما بالنسبة لمزايا التدويل فالجزائر لازالت تعاني من العديد من الصعوبات خاصة على مستوى نظام حماية الحقوق الفكرية حيث سجلت مراتب متدنية على المستوى العالمي من حيث حماية الملكية و المستثمر الأجنبي بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في هذا الإطار.

الـــخاتـــمـــة الـــعامـــــة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المصادر الخارجية لتمويل الأنشطة الاقتصادية، لذلك فقد اشتد التنافس بين الدول على استقطابه نتيجة لما يحدثه من تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي و نقل التكنولوجيا و تسريع وثيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

غير أن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستفادة من مزاياها يتطلب توفر البيئة الاستثمارية المناسبة و الضمانات و الحوافز التي تهدف إلى تشجيع و حماية المستثمرين، وتتناسب مع استراتجية الاستثمار المعتمدة.

و قد جاءت الدراسة للبحث في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مقاربة ***OLI*** و مدى توافق البيئة الاستثمارية في الجزائر مع هذه المحددات، و قد توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج أكدت نسبيا فرضيات البحث.

اختبار الفرضيات

ركزت معظم النظريات في تفسيرها لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على محددات مختلفة لجذب الاستثمار و قد توصلت من خلالها إلى النتائج التالية:

1. المنافسة غير الكاملة و المزايا الاحتكارية تعتبر سبب مباشر لقيام الشركات الأجنبية بالاستثمار الأجنبي المباشر.
2. ترتبط حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية.
3. تعتبر المحددات الخاصة بالبيئة و الموقع خاصة العناصر المرتبطة بالتكاليف و المرتبطة بمناخ الاستثمار من أكثر العوامل المؤثرة في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.
4. الاستثمار الأجنبي سلوكا تقوم به الشركات الدولية بهدف حماية المزايا الخاصة التي تمتلكها.

أما بالنسبة للنظرية الانتقائية أو مقاربة ***OLI*** و التي هي محل الدراسة فقد تضمنت كل أفكار النظريات السابقة و اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق في ظل توفر ثلاثة محددات تتمثل في:

- ✓ توفر المزايا الخاصة (الملكية): قسم ***Dunning*** هذه المزايا إلى المزايا الاستاتيكية و تتعلق بكيفية استغلال الشركات الأجنبية للقوة الاحتكارية و ذلك بعد توفرها على العديد من الخصائص أهمها الخصائص التكنولوجية و التمويلية، التنظيمية، و المزايا الديناميكية و تهتم بمستوى التنمية بالبلدان المضيفة للاستثمار و الإمكانيات المختلفة التي توفرها و مدى توافقها مع المزايا الخاصة للشركة.
- ✓ توفر مزايا الموقع: أشار ***Dunning*** إلى أن مزايا الموقع تتأثر بالمحيط الاقتصادي للدولة المضيفة أي بمدى توفره على توفرها على البني التحتية و مدى حداثة تطور شبكة الاتصالات و مدى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية ...إلخ، وتتأثر كذلك بالسياسات العامة للدولة حيث تتعلق أساسا بدور القوانين الحكومية و ما تحتويه من مزايا و حوافز لجذب الاستثمار و بالجانب الاجتماعي و الثقافي.
- ✓ توفر مزايا التدويل: تهتم هذه المزايا بالجانب التنظيمي و الحوافز التي يمكن أن تتحصل عليها الشركة من خلال الاستثمار في الخارج خاصة مراقبة عملية الإنتاج و تخفيض تكاليف الإنتاج حماية الملكية الخاصة.

إن مناخ الاستثمار في الجزائر يتوافق إلى حد ما مع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي أشارت إليها مقاربة ***OLI***، حيث تتوفر الجزائر على مجموعة من الإمكانيات و الفرص التي تتناسب مع محددات المقاربة خاصة مزايا الملكية و الموقع، و التي إستطاعت من خلالها جذب المستثمر الأجنبي الذي غالبا ما يركز استثماراته في القطاعات الحيوية التي تشكل مصدر الميزة النسبية للاقتصاد الوطني و تحقق عوائد مرتفعة

و مؤكدة كقطاع المحروقات و قطاع الخدمات و البناء و الأشغال العمومية، إلى جانب الاصلاحات الاقتصادية و الهيكلية الهادفة إلى تحسين أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية و الدولية ومحاولاتها للاندماج في الاقتصاد العالمي و إبرام الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف في مجال الاستثمار، و التوجه التدريجي نحو الانفتاح الاقتصادي و التجاري، أما بالنسبة لمزايا التدويل في الجزائر فيكمن أن تقول أنها غير محفزة بشكل كبير لجذب الاستثمار الأجنبي مقارنة بالأهداف التي يسعىإلى تحقيقيها انطلاقا مما تتضمنه هذه المزايا، و ذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة لتفعيلها خاصة حماية حقوق الملكية و تخفيض تكاليف الإنتاج والقيود التي تفرضها على التجارة و الاستثمار.

نتائـــج الدراســـة

- إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب توفر مناخ استثماري ملائم يعكس الاستقرار في المحددات الاقتصادية و السياسية و التشريعية، حيث هناك علاقة ارتباط قوية بين مؤشرات خطر عدم الاستقرار السياسي و عدم الاستقرار و الأداء الجيد لبعض المؤشرات الاقتصادية –خاصة الناتج المحلي و التضخم و الانفتاح التجاري – و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعتبر مقاربة ***OLI*** نظرية شاملة لكل الأفكار التي قدمت ضمن النظريات السابقة المفسرة لحرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أنها تعرضت لانتقادات كونها لم تشرح العلاقة بين مزايا الملكية و التدويل و الموقع وعلاقة التأثير و التأثر فيما بينها.
- تدل الإجراءات و القوانين الخاصة بتهيئة الاستثمار بالجزائر على دخولها مرحلة التنافس على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت سياسة تنمية و تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر تحتل مكانة بارزة

ضمن السياسات الاقتصادية الوطنية المنتهجة، و اتضح ذلك كن خلال اهتمام الدولة بتنمية الموارد البشرية و منح الحوافز للمستثمر الأجنبي بهدف ضمان ثقته و تسهيل عملية الاستثمار.

- رغم تحسن محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و توافقها إلى حد ما مع محددات مقاربة ***OLI***، إلا أنها لم تصل إلى المستويات المرغوب فيها و التي تعكس الإمكانيات المتاحة خاصة الطبيعية منها لكون أن البئية الاستثمارية لا تزال تعاني من بعض العوائق خاصة على مستوى الجهاز المصرفي و العقار و مشكل السوق الموازية.

أولا : الكتب اللغة العربية

1. أبو قحف عبد السلام، *الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية*، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2003.
2. أميرة حسب الله محمد، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة العربية (دراسة مقارنة مصر تركيا و كوريا الجنوبية)* الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
3. جميلة الجوزي ، أسس الاقتصاد الدولي : النظرية و الممارسات، الطبعة الأولى –منشورات دار أسامة للنشر و الطباعة، الجزائر، 2013.
4. حسام عيسى، *الشركات المتعددة القوميات*، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، بدون سنة.
5. دريد محمود السامرائي، *الاستثمار الأجنبي، المعوقات و الضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية*الطبعة الأولى، بيروت، 2006.
6. رضا عبد السلام، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب شرق و جنوب شرق أسيا مع التطبيق على مصر)*، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية ، مصر، 2007.
7. زينب حسن عوض الله، *الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية الدولية*، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية 2004.
8. زينب حسين عوض الله، *الاقتصاد الدولي، العلاقات و النقدية الدولية، الاقتصاد الخاص بالأعمال، اتفاقيات التجارة الدولية*، الدار الجامعية الجديدة،الاسكندرية، 2005
9. سليمان عمر عبد الهادي، *الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي و الاقتصاد الوضعي*، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010 .
10. صلاح الدين السبسي، *الشركات متعددة الجنسيات و حكم العالم ، تطوير روابط البورصات العربية*، عالم الكتاب للنشر و التوزيع، القاهرة الطبعة الأولى، 2003

11. عبد السلام أبو قحف، *اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي*، مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر 2001

12. عبد السلام أبوقحف، *نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية*، مؤسسة شبان الجامعة، الاسكندارية طبعة 2001

13. عبد الله هديز ، *حوار الشمال و الجنوب و أزمة تقسيم العمل و الشركات المتعددة الجنسيات* ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع طبعة 1986.

14. عصام عمر مندور، *محددات الاستثمار الأجنبي في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية*، دار التعليم الجامعي الاسكندارية، 2010 .

15. علي عباس، *إدارة الأعمال الدولية، المدخل العام* ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الأردن الطبعة الأولى 2009.

16. عمر صقر، *العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة*، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2002 /2003

17. عيبوط محند وعلي، *الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري*، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر 2012.

18. فريد النجار، *الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي*، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.

19. قاشي فايزة، *الاقتصاد الدولي، تنقل السلع و حركة عناصرالإنتاج*، منشورات الأديب دار الأديب الجزائر طبعة 2007.

20. قربوع عليوش كمال، *قانون الاستثمارات في الجزائر*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.

21. مجدي محمود شهاب، *أسس العلاقات الاقتصادية الدولية*، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.

22. محمد دياب، *التجارة الدولية في عصر العولمة*، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.

23. محمد علي عوض الحرازي، *الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)* منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2007

24. مدحت كاظم، *الاقتصاد الصناعي* ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000

25. نبيل حشاد و أخرون، *مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط و الاستثمار*، طبعة 1، مؤسسة عيد الحميد شومان ، عمان، الأردن.

26. نزيه عبد المقصود مبروك، *الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة*، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى،2007.

ثانيا : الأطروحات و المذكرات

1. حرن عبد القادر، *التكامل العمودي و المزايا التنافسية للمؤسسة الصناعية، حالة مؤسسة سو ناطراك* مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ببسكرة،2012/2011.

2. حسين نوارة ، *الحماية القانونية لملكية المستثمر الأجنبي في الجزائر*، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص قانون، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق ،تيزي وزو ،2013 .

3. خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013/2012.

4. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007.

5. ساعد بوراوي، *الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب*، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.

6. شيحة ليلى، اتفاقية حقوق الملكية ذات العلاقة بالتجارة الدولية و اشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، دراسة حالة الصين، ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2007/2006.

7. عائشة موزاوي، حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار،عرض تجارب دولية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية واقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر، 2012/2011.

8. عبد القادر ناصور، *إشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، محاولة تحليل*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ، 2014/2013

9. عبد الكريم بغداش، *الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005/1996*، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

10. عمر يحياوي، *دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر للفترة 2010/2002*، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية 2013/2012.

11. غردي محمد، *القطاع الزراعي و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة* مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية فرع تحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 2012/3،2011.

12. فارس فضيل، *أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية* مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2004.

13. مجاهد سيد أحمد، *دور السياسة النقدية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر (2000-2010)*، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بشار 2012/2011

14. يحي مصلة، دور تحيسين مناخ الاعمال في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة مقارنة الجزائر-بولونيا، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال

و التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس،2012/2011.

ثالثا: المجلات و الدوريات

1. أحمد عبد العزيز و أخرون، *الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية*، مجلة الإدارة و الاقتصاد، ، مجلات الأكاديمة العلمية العراقية ، العدد 85، 2010.
2. أحمد زكريا صيام، *أليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج*مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر العدد الثالث، ، 2005.
3. أحمد عبد العزيز و أخرون، *العولمة الاقتصادية و تأثيرها على الدول العربية*، مجلة الإدارة و الاقتصاد،العراقية للمجلات الأكاديمية، العدد 86، 2011.
4. إلياس نجمة، *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2009/1980*، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34،العدد 109، 2012.
5. بلعزوز بن علي و طيبة عبد العزيز، *السياسة النقدية و استهداف التضخم خلال الفترة 2006/1990* مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2008.
6. بلعيد بلعوج، *الآثار المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة على للشركة متعددة جنسيات في ظل العولمة*، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث، أكتوبر 2002.
7. بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10 2012.
8. حسن الخضر، *الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا*، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة الثالثة، الكويت، 2004.

9. حسين عبد الله الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005.

10. خالد عبد الوهاب البندري، *الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي في مصر*، مجلة الاستراتجية و التنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير مستغانم، 2012، العدد 03.

11. دريس رشيد، *انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012*، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية،العدد 11 جانفي 2014.

12. زيدان محمد، *الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر*، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، 2004.

13. طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2011/2000، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، فسم العلوم الاقتصادية و القانونية،العدد 12، جوان 2014.

14. عبد الحميد بوخاري، *واقع مناخ الاستثماري في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير*، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

15. عمر الفاروق، *مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا*، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي،منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، العدد 86 أكتوبر، 2001 .

16. قوريش نصيرة، *أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر*، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05 2008.

17. كرامة مروة ، رايس حدة ، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد الثاني، 2012.

18. مجدي الأمين نورين، *دور المناطق الحرة في تحقيق التمنية الاقتصادية*، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد 68، 2013.

19. محفوظ جبار، فرص الاستمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية ، مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف العدد 01، 2002.

20. محمد زعلاني، *شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري*، أبحاث إدارية و اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، العدد 10 ، 2011.

21. محمد طالبي، *أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر*،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2009.

22. مصطفى العبد االله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، 2010.

23. منصوري زين، *واقع و أفاق سياسية الاستثمار في الجزائر*، مجلة شمال افريقيا، كلية و العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، العدد ،02، 2005.

24. منور أو سرير، عليان نذير، *حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر*، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر العدد 02، 2005.

25. ناجي بن حسين، *تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر*، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31،2009.

26. ناصري نفيسة و آخرون، *الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الميزة التنافسية في البلدان النامية، حالة الجزائر*، كلية العلوم القانونية و السياسية و العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مجلة حوليات جامعة بشار، جامعة بشار، العدد 12.

رابـعا: الملتقيات و المؤتمرات

1. أحمد منير نجار، *دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية*، الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة ، يومي 13/12ديسمبر 2014.
2. إلياس نجمة، *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2009/1980*، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34،العدد 109، 2012.
3. براهمية أمال، سلايمية ظريفة، *حول التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية*، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها عل الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21-2006/11/22.
4. البشير عبد الكريم، *انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر*، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق و التحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن يوعلي، الشلف،الجزائر،25 /26 نوفمبر 2008.
5. بن بريكة الزهراء، *دراسة العلاقة الارتباطية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية وأثر الفساد عليها حالة الدول العربية*، الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة 09 /10 أفريل 2013.

6. بوخورس عبد الحميد وبلعبيدي عايدة عبير، *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر* الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة المسيلة،16/15 نوفمبر2011.

7. بوشنافة أحمد، تميزار، *مداخلة حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المناطق الحرة*، الملتقى الوطني الأول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير –المركز الجامعي بشار،2007.

8. حسن بن رفدان الهجهوع ، *اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي* مؤتمر الاستثمار و التمويل تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار كلية العلوم الإدارية و التخطيط جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، 8/5 ديسمبر 2004.

9. عبد المجيد أونيس، *الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، واقع و أفاق*، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، 17/ 18 أفريل 2006.

10. عبد المجيد أونيس، *حول الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، واقع و أفاق* الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر يومي 17-18- 2006.

11. علام عثمان، *واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2014/2001* الملتقى العربي الأول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية 28/25 يناير 2015.

12. قويدر لويزة، كيشيدة حبيبة، *دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال و مصادرها*، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 2007، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

13. محمد شايب، هدار لحسن، *تقييم قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات في الجزائر بعد عشرية من الإصلاحات، المؤتمر الدولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2011*، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 01 مارس 2013.

14. مخلوفي عبد السلام ، سالكي سعاد ، *العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، دراسة نظرية و قياسية*، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة عباس لغرور خنشلة 13/12، ديسمبر 2014.

15. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، *التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية*، مجلس التجارة والتنمية، لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، جنيف، يناير 2013.

16. الورقة القطرية الخاصة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي 29/27 أكتوبر 2014.

خامسا : التقارير

1. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013.

2. بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2008-2013.

3. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2012 و عناصر التوجه الاقتصادي للسداسي الأول سنة 2013، ديسمبر 2013.

4. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2014.

5. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

6. الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير النشاط و الشغل و البطالة 2013/2012.

7. الديوان الوطني للإحصائيات، *حويصلة إحصائية، التعليم 2011/1962.*

8. صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التقرير السنوي 2010، الفصل الثامن الخاص بالتجارة الخارجية صندوق النقد العربي، *التقرير الاقتصادي الموحد*، ملاحق احصائية، 2012.

9. *صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، أبو ظبي*، 2010.

10. *صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ملاحق احصائية، أبو ظبي* 2006.

11. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، ملاحق احصائية، أبو طبي، 2012.

12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، *مناخ الاستثمار في الدول العربية*، الكويت، 2000.

13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، *مناخ الاستثمار في الدول العربية*،الكويت،2001.

14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، *مناخ الاستثمار في الدول العربية*،الكويت 2002.

15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، *مناخ الاستثمار في الدول العربية*،الكويت 2003

16. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، *مناخ الاستثمار في الدول العربية*،الكويت 2004.

17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، *مناخ الاستثمار في الدول العربية*،الكويت 2005 .

18. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، *مناخ الاستثمار في الدول العربية*،الكويت 2006.

19. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، *مناخ الاستثمار في الدول العربية*،الكويت 2007.

20. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، *مناخ الاستثمار في الدول العربية*،الكويت 2008.

21. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، *مناخ الاستثمار في الدول العربية*،الكويت 2009.

22. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، *مناخ الاستثمار في الدول العربية*،الكويت 2010.

23. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، *مناخ الاستثمار في الدول العربية*،الكويت 2013.

24. المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات ، *بيئة الأعمال في الدول العربية ، المؤشر العام لبيئة الأعمال* نشرة فصلية، العدد 4 2012.

25. المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية التوزيع القطاعي و الشركات العاملة السنة الثانية و الثلاثون، العدد الفصلي الأول (يناير /مارس) 2014.

26. المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات،احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشر، نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2014/1970.

27. نشرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاستثمارات الصناعية بالوطن العربي، *الاستثمارات و الشراكة* المديرية العامة لليقظة الاستراتجية و الدراسات الاقتصادية و الإحصائية، العدد 29،2013.

28. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2013.

29. المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات، *إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2013*.

سادسا: القوانين و المراسيم

1. المرسوم تنفيذي رقم 16/07، الجريدة الرسمية الصادرة في 15 جويلية 2007، العدد 46.

2. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 355/06، الصادر 200/10/09 المتعلق ب بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيله و تنظيمه و سيره، الجريدة الرسمية، العدد 64 الصادرة في 2006/10/11.

3. النظام رقم 03/05 الصادر بتاريخ 2005/11/06 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، الجريدة الرسمية العدد 53، 2005.

4. المرسوم الرئاسي رقم 404/6، الصادر بتاريخ 2006/11/19،الجريدة الرسمية، العدد 73،2006.

5. المرسوم الرئاسي رقم 174/8، الصادر بتاريخ 2007/11/22، الجريدة الرسمية، العدد 33، 2007.

6. القرار الوزاري المشترك، الصادر بتاريخ 2009/04/29،الجريدة الرسمية، العدد 25، 2009.

7. المرسوم التنفيذي رقم 09/ 296، الصادر بتاريخ 09/06/ 2009، الجريدة الرسمية، العدد 51،2009.

8. الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار،الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 2001/08/22.

9. الأمر رقم 05/03 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة الجريدة الرسمية العدد 44.

10. الأمر رقم 06/03 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق بالعلامات، الجريدة الرسمية، العدد 44.

11. الأمر رقم 07/03 الصادر 19 جويلية 2003 المتعلق ببراءات الاختراع، الجريدة الرسمية، العدد 44.

12. المادة رقم 7من الأمر رقم 6/8المعدلة والمتممة للمادة رقم 9 من الأمر رقم 3/1 المتعلق بتطوير الاستثمـــار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 2001/08/22.

المواقع الإلكترونية

1. استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر، دراسة حالة : اقليم جنوب الصعيد، الدراسات النظرية لفكر التوطن، متاح على الموقع: http://www.cpas- egypt.com/pdf/Mamdoh_Mostafa/PHD/002.pdf
2. عادل عامر، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني*، متاح على الموقع: .http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?3527
3. فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، *أشكال ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية*:www.kantakji.com/media/5105/r339.doc
4. ناجي حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر،متاح على الموقع: http://www.cba.edu.kw/wtou/download/conf3/naji.PDF
5. www.andi .dz
6. www.banque.france.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/archipel/publications/bdf_bm/etudes_bdf_bm/bdf_bm_123_etu_1.pdf.page.
7. www.Andi.dz-index.php/ar/secteur de transport 2013
8. http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?page=1
9. http://www.freetheworld.com/2012/efotaw/EF-Arab-World-2012-Arabic
10. www.djair50.dz.

A. Ouvrages

1. Abdelkader Sid Ahmed, *Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles (I.B.R)*- Tome 01,OPU, Economica- Paris, Alger, 1979.
2. Bertand Billon, Redha Gouia, *l'investissement direct étranger et developpement industriel méditerranéen*, Edition Economica, Paris France,1996.
3. Deis Tersen, Jean Lucbricout, *l'investissement international*, Armand colin – paris 1996.
4. Denis tersen, jean luc Bricout,invesstissement internationale, Armound colin, Paris,1997.

5. Emmanuel Nyahoho et Pierre, Paul Proulx, *le commerce international (théories – politique- et perspectives industrielles)*, 3édition, Presses de l'Université du Québec, 2006.
6. Jacques Adda, *La Mondialisation de l'économie* , Tome.1:Genèse, Nouvelle édition Edition la découvert, Paris,1998.
7. Jean Louis Amelon, Jean Marie Cardebat, *Les nouveaux défis de l'internalisation quel développement international pour les Enterprise après la crise*, de bock,1 er édition Belgique, 2010.
8. Jean pierre paulet, *les frimes multinationales : frein ou moteur de l'économie*, ellipses,paris 1997.
9. Michel Delapierre - Christian Milleli , *Les firmes multinationales*-librairie Vebert, Paris- France.
10. Paul .R. Krugman, Maurice Obstfeld, *Economie Internationale,* Traduction de la 5eme Edition Américaine par Achille Hannequart et Fabienne Leloup, 3 Edition de Boeck Université, 2001.

B.Thèses

1. Abdellatif Noureddine , La Localisation de L'Attractivité Territoriale des Investissement Direct Etrangers , Essai de Modélisation Econométrique, Thèse de Doctorat, Economie et Gestion de l'Espace Université IBN ZOHR-Agadir Maroc 2010.
2. Fatima Boualam , *L'investissement Direct Etranger , Le cas de l'Algérie* , Thèse présente pour obtenir le grade de docteur , Ecole Doctorale , Économie et Gestion Université Montpellier **I**, 2010 .

C.Revues

1. Alan.M . Rugman, *Reconciling Internalization Théory and Electric Paradigm* Multinational business review, university of Reading, volume 18, number 01.
2. ANIMA , La carte des investissements en Méditerranée :Guide sectoriel à travers des politiques publiques pour l'investissement en Méditerranée, Etude n° 7,ANIMA investment Net Work , octobre2009.

3. François Mouriaux, Le Concept d'Attractivité en Union Monétaire,Bulletin de La Banque de France, n 123, Mars 2004 .
4. Henry. P; Abdelkim.S et de Saint-Laurent. B, *investissement direct étranger vers MEDA en 2007: la Bascule,ANIMA Investment Network* ,Etude n°1,Mai.
5. John. H. Dunning, *The eclectic paradigm as an envelope for economic and business theories of MNE activity,* International Business Review 9, 2000.
6. Joseph Djaowe*, Investissements directs étrangers IDE et Gouvernance : les pays de la CEMAC sont –ils attractifs* ? Revue africaine de l'intégration, vol 3, N 01, janvier 2009.
7. Maitena Duce, *Definitions of Foreign Direct Investment (FDI): a methodological note*, Banco de Espana, Final draft July 31, 2003, p 05
8. Mauel Anibal Silvsa and other, *A Bibliometric Study of John Dunning's Contribution to International Business Research*- Review Of Business Management, Volume 15 No. 46, Jan./Mar 2013.
9. Pavida Pananond, *The making of Thai Multinationals: a comparative study of the growth and internationalization process of Thailand's charoen pokphand and Sian ciment groups*, Journal of Asian Business, Vol 17, n°3, 2001.
10. Pokou Koffi, Investissement Directs Etrangers et Croissance Economique en cote divoire, Politique économique et développement, EN130C, décembre, 2005.
11. Sali Li- Stephen B. Tallman , Manuel P. Ferreira*, Developing the eclectic paradigm as a model of global strategy: An application to the impact of the Sep. 11 terrorist attacks on MNE performance levels*- Journal of International Management, vol 11, 2005.
12. Sandrine Levasseur, *Investissement Directs à l'étranger et stratégies des Enterprise Multinationale* , revue de L'OFCE, Mars, 2002.

D.Colloques

1. Ait Mokhatar Omar, *La mondialisation Caractéristique et Impac* , Revue académique des études sociales et humanes,2009,2013.
2. Éric Jasmin, *Nouvelle économie et firmes multinationales les enjeux théoriques et analytiques : le paradigme éclectique*, cahiers de recherche, CEIM, Centre Études internationales et Mondialisation Institut d'études internationales de Montréal Université du Québec à Montréal, Avril 2003.

3. Fatima Boulam, *les institution et attractives des IDE*, Colloque Internationale Sur l'ouverture et Emergence En Méditerrané, 17/18 Octobre Rabat, Maroc, 2008 Faculté des Sciences Economiques- Université de Montpellier **I.**
4. Gutman ,P.Lavarello ,V.Robert- *libéralisation et stratégies des entreprises multinationales*, *le cas des systèmes agro-alimentaires en ARGENTINE*, Séminaire Acralenos, Sur L'analyse Comparée Des Relation Agricoles Et Agroalimentaires- Echange Nord-Sud-Montepllier,19/20 Novembre,2004.
5. Malika hattab, christman, investissement directs étrangers et développement local: les limites des politique d'attractivité, critique, économique, revue trimestrielle, été-automne 2001,rabat, Maroco.
6. Oualid ABIDI, *La propension à l'apprentissage comme déterminant du recours à l'IDE chez les PME* Adresse électronique - http://www.strategie-aims.com.

E.Rapports

1. Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2005(Un meilleur climat de l'investissement pour tous) ,Washington.
2. International Labour Organization (ILO).
3. International Monetary Fund IMF, *Balance of Payments Manual*, Fifth Edition, (Washington : IMF,1993).
4. L'OCDE, Définition de L'OCDE pour les *investissement directs internationaux*, 2008.
5. Rapport sur l'investissement dans le monde, vue ensemble, CNUCED 2013.
6. The official website of the *United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD.*
7. uncatade-wold investmentreport2014**.**
8. Wold Bank, Algeria Investment Climat Asessement Wachington, USA, June,2002.
9. World economic forum,the globale competetivenss rapports 2011-2012, p94 and 2012/2013.
10. World Investment Report, Investing in the sdgs: an action plan, 2011/ 2014.
11. World Investment Report,. Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge 2003-20062009-2008-2014.

G.Sites Internet

1. Evaluation de taux d'inflation en Algrie,www.missioneconomique.org.

الملخص

تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI

تناولت المذكرة موضوع تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة *OLI*، و قد تم معالجة الموضوع باستخدام المنهج الوصفي قصد عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و المنهج التحليلي بهدف تحليل قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي وفقا لمحددات المقاربة، و قد وقع المزج بين المنهجين لتحديد موقع المقاربة ضمن النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، و تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر و توزيعه القطاعي و الجغرافي.

و قد توصلنا من خلال الدراسة إلى نتائج هامة أبرزها:

- ✓ **تعتبر مقاربة *OLI* نظرية شاملة لكل أفكار النظريات المفسرة للاستثمار، حيث اعتمدت في تفسيرها للاستثمار على ثلاثة محددات تتمثل في مزايا الملكية و الموقع و مزايا التدويل، و بالرغم من أهميتها تعرضت لانتقادات كونها عالجت كل محدد على حدى و لم تشير إلى علاقة التأثير و التأثر بينها.**
- ✓ **إن مناخ الاستثمار في الجزائر يتوافق إلى حد ما مع محددات مقاربة *OLI* خاصة مزايا الملكية و الموقع، نتيجة توفره على إمكانيات هائلة و نظم تشريعية محفزة على الاستثمار، و على الرغم من ذلك تبقى حجم الاستثمارات المتدفقة محدودة و لا تعكس الإمكانيات و الحوافز و الضمانات المقدمة.**

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مقاربة *OLI*، الجزائر

Foreign direct investment attractiveness of Algeria to the application of analysis approach OLI

Summary

This research paper dealt with the efforts of Algeria to grasp the direct foreign investment through applying the OLI approach. The topic has been treated through the use of the descriptive curriculum seeking to present the most fundamental theoretical concepts which are related to the direct foreign investment; in addition to the analytic curriculum in order to analyze Algeria's capacity to attract the investment according to the determinant of the approach.

Both curriculums have been mixed in many areas of study like determining the position of approach within the theories which explain the direct foreign investment; in addition to describing and analyzing the fact of investment in Algeria and its geographical and sectoral spread.

On the basis of the present study; we concluded important results such as:

1. OLI approach is regarded as a general theory which involves all the other theories that explain the direct foreign investment which has in turn relied on three determinants (features of ownership, internationalization, and location) so as to clarify the company's desire to invest outside. In spite of its importance, but it has received many criticisms since it had treated each determinant separately.

2. of its inclusion of all these features, but the flow of investments in a limited precise way does. Algeria's investment atmosphere is appropriate for the approached determinants mainly the features of ownership and location; and this is why most investments exist in strategic sectors. Despite not reflect the amount of its provided abilities, motives and securities.

Key words :direct foreign investment, OLI approach, Algeria

Attractivité des investissements directs étrangers de l'Algérie à l'application de l'approche de OLI

Resumé

L'objet de notre étude est l'attractivité des investissements directs étrangers en l'Algérie en se basant sur l'approche (O.L.I), Pour le traitement de notre sujet on a recouru au modèle descriptif afin d'élucider les notions de base de l'investissement étranger direct (I.E.D) et un autre analytique afin d'analyser l'aptitude de l'Algérie a' attirer les investissements étranger.

Le croisement des deux modèles vise à déterminer le positionnement de l'approche (O.L.I) par rapport a' d'autre approches explicatives de l'investissement direct étranger (I.E.D) en Algérie.

D' après notre étude nous avons conclue ce qui suit :

1- L'approche de (O.L.I) est une approche globale de l'explication de l'investissement direct étranger (I.E.D), Elle se base sur trois déterminants: L'avantage de la propriété, L'avantage de l internationalisation, L'avantage de la localisation.

   Cette approche est critiqué pour avoir traité ces déterminants séparément de leur interaction.

2- Le climat de l'investissement en Algérie concorde a un certain niveau avec les déterminants (O.L.I) et spécifiquement l'avantage de la propriété et celui de la localisation ce qui explique pertinemment la concentration de la majorité des investissement direct étranger dans les secteurs stratégique malgré l'abondance de ces avantages les flux de l'investissement étranger direct en Algérie restent limités et ne reflètent pas les possibilités et les garanties du gouvernement Algérienne.

Mots clés: investissements directs étrangers, l'approche O.L.I, Algérie.

المـــلخص